



مجلة القزم للدراسات الجغرافية والبيئية
Al-Qadim Journal for Geographical and Environmental Studies

مجلة القزم

مجلة علمية دولية محكمة دورية



ISSN: 1858 - 9960

تصدر عن مركز بحوث دراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان - بالتعاون مع جامعة سنار

في هذا العدد:

الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأحمر وعلاقتها بطريق الحرير الجديد

أ.د. الدكتور صبري فارس الهيتي

آثار التغيرات البيئية على حياة سكان ولاية سنار 2017 م

د. إقبال محمد أحمد وراق

**.Rainfall in the Kingdom of Saudi Arabia
(Temporal Classification and Spatial Variation)**

Dr. Ayisha Ali Arishi

**Expectancy of Shifting Malaria Endemicity
from Hypoendemic to Mesoendemic with Ag-
ricultural Expansion into Deserts of Sudan**

Pro: Samir Mohamed Ali Hassan Alredaisy

العدد الأول ربيع الثاني 1444 هـ - أكتوبر 2020 م

مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية

الهيئة العلمية و الإستشارية

- البروفسير / سمير محمد علي الرديسي - السودان - رئيساً
البروفسير / محمد ابراهيم أرباب _ السودان-عضوا
البروفسير / عوض ابراهيم الحفيان _ السودان-عضوا
البروفسير / الأمين حاج أحمد العوض_ السودان-عضوا
البروفسير / صبري كماش الهييتي _ العراق-عضوا
البروفسير / عباس محمد شراقي- جمهورية مصر العربية-عضوا
الدكتور / عثمان عبدالله محمد الزبير _ السودان-عضوا
الدكتور / أحمد عبدالكريم _ السودان-عضوا
الدكتور / طارق محمد سليمان _ السودان -عضوا
الدكتور / شهاب الدين موسى _ السودان-عضوا
الدكتور / محمد المكي البدوي _ السودان-عضوا
الدكتور / حاتم كمال الدين الطيب _ السودان-عضوا
الدكتورة / بدور الطاهر _ السودان-عضوا
الدكتورة / المعتزة محمد الحسن _ السودان-عضوا
الدكتورة / أمال جاد الرب _ السودان-عضوا
الدكتور / سعيد كوزي _ السودان-عضوا

هيئة التحرير

- المشرف العام
د. عادل علي وداعة
رئيس هيئة التحرير
د. حاتم الصديق محمد احمد
رئيس التحرير
د. عوض أحمد حسين شبا
سكرتير التحرير
د. نهلة عباس محمد حامد
التدقيق اللغوي
أ. ميرغني ديشاب
الإشراف الإلكتروني
أ. المعز خلف الله
التصميم الفني
أ. علي عبد الحليم كابتود

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة
تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي:

هاتف: ٢٤٩٩١٠٧٨٥٨٥٥ - ٢٤٩١٢١٥٦٦٢٠٧١

بريد إلكتروني: rsbcsc@gmail.com

السودان - الخرطوم - السوق العربي - عمارة جي تاون - الطابق الثالث

تواعد النشر

تعريف المجلة:

مجلة (القلم) مجلة علمية مُحكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات التي تخص حوض البحر الأحمر والدول المطلة عليه والمواضيع ذات الصلة.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
 2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشار إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
 3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
 4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
 5. المصادر الاجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R).
 5. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية
 6. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
 5. لا تلتزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
- * على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف، البريد الإلكتروني).

نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية

الخرطوم - السودان

المحتويات

6	آثار التغيرات البيئية على حياة سكان ولاية سنار 2017 م
21	الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأحمر وعلاقتها بطريق الحرير الجديد
34	دور السياحة التراثية في التنمية السياحية في السودان
52	العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في مدينة بورتسودان
89	التوزيع الجغرافي لمواقع تعدين الذهب في السودان

■	<u>Expectancy of Shifting Malaria Endemicity from Hypoendemic to Mesoendemic with Agricultural Expansion into Deserts of Sudan</u>	130
■	<u>Rainfall in the Kingdom of Saudi Arabia. (Temporal Classification and Spatial Variation)</u>	156

كلمة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا..

وبعد

القارئ الكريم....

يسعدنا في هيئة تحرير مجلة القلزم العلمية الدولية المحكمة للدراسات الجغرافية البيئية أن نقدم بين يدي حضراتكم العدد الأول من هذه المجلة ، وهي نتاج شراكة علمية بين مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر(السودان) وجامعة سنار (السودان) والتي تضمنت عدد من المشاريع العلمية منها الورشة العلمية بعنوان:“ النزاعات القبلية في السودان وأثرها على السلم الاجتماعي والأمن القومي ”؛ ونأمل تنفذ في القريب العاجل بإذن الله تعالى.

القارئ الكريم :

إن مجلة القلزم العلمية الدولية المحكمة للدراسات الجغرافية والبيئية تصدر ضمن مشروع علمي كبير يهدف إلى المساهمة الفاعلة في النشر العلمي وذلك بإصدار عدد من المجلات العلمية المتخصصة والتي تفرعت من مجلة القلزم العلمية الدولية الشاملة ربع السنوية وذلك في إطار إستراتيجية المركز الرامية لعقد شراكات علمية رصينة هادفة مع عدد من المؤسسات العلمية والأكاديمية داخل السودان وخارجه .

القارئ الكريم:

نحمد الله تعالى أن من علينا بالنجاح والتوفيق في هذا المشروع العلمي الكبير بفضل مساهمات المختصين والباحثين الجادة في رفد هذا العدد من المجلة والمجلات الآخري بدراسات جادة ورصينة تجدونها في صفحات هذا العدد، وبفضل رعاية وإشراف هيئة علمية وإستشارية نوعية ضمت نخبة من أميز العلماء في تخصص الجغرافيا ، وكذلك بجهد ومثابرة هيئة تحرير المجلة التي نجحت بفضل الله سبحانه وتعالى في اخرج هذا العمل بالصورة التي بين أيديكم ...

مع خالص الشكر والتقدير

هيئة التحرير

آثار التغيرات البيئية على حياة سكان ولاية سنار ٢٠١٧م

د. إقبال محمد أحمد وراق - أستاذ مساعد - جامعة الرباط الوطني

تناولت هذه الدراسة آثار التغيرات البيئية علي حياة سكان ولاية سنار الاقتصادية والاجتماعية وهدفت الدراسة إلي التعرف علي معدلات التنمية بولاية سنار من خلال تحليل مكونات البعد البيئي المتمثلة في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وخصائص البيئة الاجتماعية وتأثيرها علي حياة سكان الولاية، و لتوضيح آثار تلك التغيرات تأتي هذه الدراسة بإعتبار أنها حاولت معالجة الموضوع من منظور متكامل والربط بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات البيئية وإتباع اساليب التكيف مع الوضع الجديد حتي تكون إسهاماً نظرياً وتطبيقاً يهدف لتحقيق تنمية متوازنة في كل جوانب حياة السكان ، وسوف تقوم الدراسة بإتباع المناهج النظرية ذات الصلة بالجغرافيا من خلال الاعتماد علي المصادر الأولية بالإضافة للمنهج الإحصائي الوصفي وذلك من خلال وصف منطقة الدراسة والتعرف علي الخصائص العامة المميزة لها، و المنهج التاريخي لمعرفة جذور التغيرات ومراحل تطورها وإنعكاسها علي حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية ، ثم المنهج الإستقرائي وتحليل مايمكن ملاحظته من عناصر ذات صلة بموضوع الدراسة .ومن المتوقع ان تسهم الدراسة في وضع مؤشرات يمكن الاستفادة منها في الواقع السوداني الحالي بغرض توظيف التغيرات الجديدة ووضع لبنات لتوجيه مستقبل الولاية التنموي وإباعتبارها إتموجاً يحتذى به في بقية ولايات السودان.

Abstract:

The study deals with the effects of environmental changes against economic and social effect to Sennar's population. The study aimed to identify the development rates in the Sennar state by analyzing the components of the environmental dimension of the economic and social indicators and the characteristics of the social environment and its impact on the life of the people of the state. It tried to address the issue from an

integrated perspective and to link economic and social activities with environmental changes and to adopt methods of adapting to the new situation so as to be a theoretical and practical contribution aimed at achieving balanced development in all The study will follow the theoretical approaches related to geography by relying on the primary sources in addition to the descriptive statistical method by describing the nature of the study and identifying its general characteristics and the historical approach to the roots of the changes and their stages of development and their effect on the economic life of the population. The study is expected to contribute to the development of indicators that can be used in the current Sudanese reality in order to employ the new changes and develop blocks for the oriental guidance. Development's mandate, as a model for the other states of Sudan.

المقدمة:

برزت الكثير من التحولات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية وتعتبر سبباً للتغيرات البيئية والجغرافية التي تشكلت عبر الحقب التاريخية نتيجة لأسباب مختلفة منها؛ الطبيعية والبشرية، ويترتب عليها ظواهر كثيرة تؤثر على حياة السكان، وتعد ولاية سنار من الولايات التي يسيطر عليها ملامح الاقتصاد الريفي المتأثر بالعوامل الجغرافية والتأثيرات البيئية، وتعتبر ولاية سنار أحد ولايات السودان العريقة التي لها دور رائد في مجال التنمية والتطور في شتى المجالات التنموية وهناك توسعاً عمرانياً حدث في المدينة جراء النزوح والهجرة إليها من الولايات بسبب الحروب السابقة قبل الانفصال وبعد النزوح لاجراض إقتصادية وهي من الولايات التي حظت بقيام مشاريع الامر الذي أثر بيئياً بظهور بعض التأثيرات في المنطقة التي انعكست سلباً على البناء الإجتماعي والإقتصادي.

هدف الدراسة:

1. تهدف الدراسة الى التعرف على معدلات التنمية بولاية سنار من خلال تحليل مكونات التغيرات البيئية والجغرافية
2. توضيح المؤشرات لفهم تأثير التغيرات البيئية وتطوراتها في ولاية سنار.
3. دراسة المشكلة البيئية التي تنعكس آثارها على النواحي الصحية والاقتصادية والاجتماعية والنزوح للولاية والضغط على موارد الولاية.
4. زيادة المعرفة العلمية لظاهرة تغير المناخ وآثارها المتوقعة على الولاية.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من أنها تلقي الضوء على التغيرات البيئية والجغرافية التي أثرت على حياة السكان في ولاية سنار، وما نتج عن تلك التغيرات اجتماعية واقتصادية مما أضر على

مجالات التنمية في الولاية.

مشكلة الدراسة:

تعتبر ولاية سنار من الولايات التي حظيت مشروعات اقتصادية برز من خلالها الكثير من التحولات البيئية التي أثرت علي حياة السكان، فقد ركزت الدراسة علي إبراز أثر التغيرات المناخية من خلال دراسة التغيرات المناخية لفترات زمنية متباينة علي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

الفرضيات:

1. التغيرات البيئية أثرت علي حياة سكان ولاية سنار بصورة مباشرة وغير مباشرة.
2. التغيرات البيئية زادت من هشاشة المجتمع وأثرت علي عمليات التنمية بالولاية.
3. تعتبر التغيرات المناخية أكبر مؤثر علي الزراعة والتي بدورها تقوم عليها تغيرات الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الاول: البيئة الطبيعية و البشرية:

1 / أصل التسمية ومعناها:

لم يُعرف بشكل قاطع معنى اللفظ سنار أو مصدره ولماذا سميت به المدينة واختلفت الروايات وتنوعت التأويلات حول معنى اللفظ سنار فهناك من يقول أن اصل الكلمة قديم ويعود إلى اللغة المصرية القديمة ويعني العاصفة الرملية أو الزوبعة لوقوعها في المنطقة المدارية المطيرة وأن أهميتها قد نبعت من وقوعها علي أقرب الطرق وأسهلها إلي منطقة الذهب والرقيق المعروفة اليوم ببني شنقول¹.

وقد تأسست مملكة سنار في عام 1504م نتيجة للتحالف بين قبائل الفونج في جنوب شرق النيل الأزرق بقيادة عمارة دنقس والتي كان يطلق علي رعاياها لقب السنانير والعبدلاب القواسمة بقيادة عبد الله جماع².

2- الموقع:

تقع ولاية سنار في الجزء الجنوبي الشرقي من السودان بين خطي طول 52 320 و 58 350 شرق خط جرينتش، ودائرتي عرض 12 05 و 14 07 شمال خط الاستواء. وتحدها من الشمال ولاية الجزيرة، ومن الجنوب ولاية النيل الأزرق وولاية أعالي النيل في الجنوب الغربي وشرقا ولاية القضارف وهي ولاية حدودية حيث تمتلك حدوداً مع اثيوبيا من ناحية الجنوب الشرقي.

تبلغ مساحة ولاية سنار حوالي 40680 كم² وتعادل 2.7 % من المساحة واتساع مساحة الولاية أدى إلى تباعد المستوطنات البشرية عن بعضها باستثناء المستوطنات المحاذية للشريط النيلي ويعتبر الموقع الجغرافي في أي قطر أو اي إقليم من الاقاليم الجغرافية من أهم العوامل

التي تحدد الكثير من النشاطات التي يمارسها الانسان، مما يحدد في معظم الاحيان الاطار العام الذي تتفاعل فيه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للسكان.³

3- التقسيمات الادارية:

توجد بالولاية (7) محليات و(21) وحدة إدارية و حوالي (1143) قرية ومحلياتها هي:-
جدول(1): يوضح محليات الولاية ومساحاتها

اسم المحلية	حاضرة المحلية	المساحة بالكلم ²	النسبة المئوية
محلية سنار	سنار	٥٣٣٠	٪١٣
محلية سنجة	سنجة	٧٥٠٠	٪١٨
محلية الدندر	الدندر	٩١٨٠	٪٢٣
محلية شرق سنار	ود العباس	٢٦٧٠	٪٧
محلية السوي	السوي	٥٥٠٠	٪١٤
محلية أبو حجار	أبو حجار	٣٥٧٥	٪٩
محلية الدالي والمزموم	الدالي	٦٩٢٥	٪١٧
المساحة الكلية للولاية		٤٠٦٨٠	٪١٠٠

المصدر: وزارة الزراعة ولاية سنار، 2017م+ العمل الميداني
شكل (1): خريطة توضح موقع ومحليات ولاية سنار



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء 2017م

4- المناخ :

إن موقع الولاية في حزام السافانا أثر على متوسط درجات الحرارة حيث تصل درجة الحرارة العليا الى 42 درجة مئوية بينما تصل الدنيا إلى 20 درجة مئوية وعلمياً أكدت الدراسات أن الحرارة الداخلية لجسم الإنسان المنتجة بواسطة الوظائف الأيضية تتطلب درجة حرارة خارجية مناسبة حتى يتم تبديدها⁴ إلا أن وقوع الولاية ضمن الحزام المداري الذي يتميز بارتفاع درجة الحرارة على امتداد شهور السنة يعيق عملية تبديد الحرارة المنتجة بسبب غياب تلطيف الجو الخارجي ويؤدي خلق بيئة صالحة لتوالد الإحيائيات المسببة للأمراض التي تتباين مجالاتها الحرارية وفقاً لأنواعها⁵.

5- التربة:

أراضي الولاية عبارة عن سهول منبسطة وشبه منبسطة تتحدر قليلاً ناحية الشمال وتمثل امتداداً للسهول الطينية الوسطية ينقسم سطح الولاية إلى ستة وحدات فيزيوغرافية تتباين فيها خصائص التربة وتتمثل في:

- السهل الفيضي: المحاذي للنيل وترتبه غرينية ذات صفات فيزيائية وكيميائية جيدة.

- أراضي الجروف: ذات التربة الخفيفة.

- الميعات: وهي المناطق المنخفضة التي تغمرها مياه الفيضان سنوياً وهي ذات تربة متصلبة.

- السهل الطيني: ويغطي معظم أجزاء الولاية وترتبه طينية متشققة ترتفع فيها نسبة الطين إلى حوالي 70% وهي قلوية التفاعل يغلب علي قواعدها عناصر الكالسيوم والمغنسيوم وتمتاز بالسعة التبادلية العالية.

- التربة المتحولة: من الصخور وتمثلها السهول أسفل الجبال وهي ناتج طبيعي لعمليات التجوية والغسل والترسيب.

توجد بالولاية في اجزائها الغربية الجنوبية بعض الجبال المتفرقة كجبل موية وسقدي وكردوس وابو قردود وتوزي وبوزي والدالي والمزموم إضافة إلى العديد من الأودية والخيران والممرتفات وقليل جداً من الكتبان الملئية.

6- الطبوغرافية:

تمثل أراضي الولاية إمتداداً للسهول الطينية الوسطية وهي عبارة عن سهول منبسطة وشبه منبسطة تتحدر قليلاً ناحية الشمال، وسطحها مستوى وخالي من الانجراف عدا في مناطق الجبال حيث أحدثت الخيران المنسابة انجرافاً وتقطيعاً للسطح - وتوجد هذه الجبال

في مناطق متفرقة كجبال مويه، سقدي، كردوس، ابوقرود، بوزي، توزي، الدالي، المزموم وعبل إضافة إلى بعض التلال الجبلية المتفرقة.

1- الموارد المائية :

المياه هي أساس الحياة وعصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و تنعم هذه الولاية بوفرة موارد مائية عالية تأتي من مصادر متباينة وهي :

• موارد مائية سطحية من النيل الأزرق ونهر الدندر ومياه الأمطار ومياه الأودية والخيران الموسمية.

• موارد مائية جولوجية من الخزانات الجوفية العميقة والسطحية.

يشكل النيل الأزرق مع رصيفه النيل الأبيض حوالي 80% من إيرادات مياه النيل، كما وأنه يمثل المصدر الرئيسي لري المشروعات الزراعية الكبرى وتتميز الأمطار بالتذبذب الكبير في معدلاتها السنوية خلال الموسم أو من موسم لآخر وكثيراً ما تجتاح الولاية فترات جفاف كما حدث في أعوام 1985/84/83م وأعوام 91/90م وقد يجتاح الجفاف بعض أجزاء الولاية في بعض المواسم حيث تقل معدلات الأمطار عن 200 ملم في العام .

تعتبر مياه الأمطار التي تتجمع في الحفائر من المصادر الأساسية لشرب الإنسان والحيوان بالمناطق التي تعاني من عدم توفر المياه الجوفية خاصة المناطق الغربية من الولاية مثل مناطق الدالي / المزموم / جبال مويه، سقدي، كردوس.

توجد بالولاية ما لا يقل عن 100 حفيرة موزعة حسب الجداول المرفقة ويبلغ المخزون السنوي بها حوالي 2.436.900 م³ في العام تقريباً وهذا المخزون يتوقف على حجم ومستوي صيانة هذه الحفائر بحيث يقل المخزون بتدني مستوي الصيانة نسبة لترسيب الطمي (موسي، شهاب الدين، 2003م)، كما توجد أيضاً بالولاية عدد أربعة سدود هي سد دوبا على نهر الدندر وسد أبو الحسن على خور أبو الحسن محلية الدندر وسد أبو قرود محلية الدالي والمزموم سد الترو والتراي محلية الدالي والمزموم ويستفاد من السدين الأخيرين في توطين العرب الرحل بإقامة مجمعات سكنية وإنتاجية⁶.

8- الغطاء النباتي :-

ينقسم الغطاء النباتي في المنطقتين إلى قسمين هما:

أ/ المراعي الطبيعية إلا أنها قد استهلكت بصورة جائرة وتعتبر مراعي المنطقة نموذجاً لمراعي حزام السافانا في الأراضي الطينية مثل: الكلايتوريا، القوا، الانزوارا، العدار والدفرة والسعدة والنال والتبر إضافة إلى أنواع أخرى بكميات أقل ويتميز بعضها بمقاومة الجفاف النسبي والبعض الآخر بتحسينه لخصائص التربة وتتميز المراعي بالشيوخ وتوجد في شكل مناطق مفتوحة وجيوب رعوية بعيدة وتنحصر في مناطق غرب سنار.

ب/ الغابات: يعتبر قطاع الغابات من قطعات الموارد الطبيعية المهمة والتي تسمح في تحسين وتلطيف الجو، ودعم الاقتصاد القومي وتتميز ولاية سنار عموماً بأنها من الولايات الغنية بثروتها الغابية إلا أنه تم إزالة معظم الغطاء النباتي بسبب التمدد السكني والتوسع الزراعي الآلي غير المرشد وآثار الجفاف والتصحر قد طالت هذه الموارد في السنوات الأخيرة. تقدر مساحة الغابات ب 444833267 فدان بما في ذلك محمية الدندر اي بنسبة 15% من مساحة الغابات المحظورة في القطر وذلك نتيجة للقطع الجائر والتدهور البيئي وتم توجيه بتخصيص 10% من مساحة الزراعة المطرية الآلية و5% من مساحة المشاريع المروية للأزمة الشجرية.

ويمكن تقسيم هذه الغابات حسب الاشجار السائدة فيها إلى ثلاثة أنواع:

- 1- غابات ضهرة: تسودها أشجار الشهاب والطلح والكثر.
- 2- غابات نيلية: تسودها أشجار السنط.
- 3- غابات مروية: تزرع فيها أشجار الكافور (البان) وتستخدم هذه الاشجار في تصنيع الاثاث والموبيليات، وأما الغابات النيلية المروية فتستخدم في إنتاج الفلنكات واخشاب المباني⁷.

9- التركيبة الجيولوجية :

تتضمن التركيبة الجيولوجية لأراضي الولاية خمسة أنواع من التركيبات الصخرية تتباين في خصائصها الكيميائية والميكانيكية وهي:

1- **صخور القاعدة الأساسية:**

تغطي مساحة كبيرة من أراضي الولاية، وجغرافيا تتمركز في الحدود الشرقية والغربية للولاية في مناطق نهر الرهد، جبال مويه، الدالي، المزموم، بوزي وتوجد هذه الصخور مغطاة بالسهول الطينية. والتركيبية الصخرية تشتمل علي الجرانيت والشست والنايس، كما يوجد الحجر الجيري مناطق جبال سقدي بغرب محلية سنار واقتصادياً يستفاد من هذه الصخور في مواد البناء وتشبيد الطرق، إلا أنها تتميز بقلّة مخزونها من المياه الجوفية إضافة لارتفاع النسبي لدرجة الملوحة، الأمر الذي يؤثر بدوره علي الأمراض.

2- **الحجر الرملي النوي:**

جغرافيا يتواجد في أواسط وغرب الولاية بمحاذاة الأنهار، وهي رسوبيات رملية وطينية متحجرة تعلق صخور القاعدة الأساسية وهي رسوبيات غنية بالمياه الجوفية، ويزداد المحتوى المائي لها بالاتجاه الأنهار وتوجد المياه بها في عمق (75 - 300 قدم) وتعتبر من مناطق المياه الصالحة للإستخدامات البشرية المختلفة.

3- **رسوبيات العطشان:**

تشكل 38 % من مساحة الولاية، وجغرافيا تتمركز في أواسط وشرق الولاية (شرق النيل الأزرق)، وهي في مجملها رسوبيات من الرمل والطين تعلو صخور الحجر الرملي النوبي في بعض المناطق والصخور الأساسية في مناطق أخرى، وتمتد هذه الرسوبيات في شكل خزان جوفي غني بالمياه يغطي المنطقة المحصورة بين النيل الأزرق ونهر الدندر، وتمتد إلي المنطقة بين نهري الدندر والرهد وتتواجد المياه في عمق (54 - 750 قدم) أما درجة الملوحة فمنخفضة (300-75 جزء من المليون).

4- رسوبيات الجزيرة :

وهي مشابهة لرسوبيات العطشان لكنها أكثر حداثة كما تتميز عن العطشان بأن حبيبات التربة أحجامها أقل، وتنتشر هذه الرسوبيات على امتداد صخور الأساس بين النيل الأزرق والأبيض.

5- الرسوبيات الحديثة :

وهي رسوبيات تكونت في العصر الحديث وتوجد على ضفاف الأنهار وهي عبارة عن رسوبيات مفككة تتكون من الطمي المترسب إلى جانب الغرين⁸. وهذا التباين في البناء الجيولوجي للولاية لم يؤد إلى أي نوع من العمليات التكتونية التي تؤدي إلى الزلازل وما يصاحبها من كوارث تؤثر على صحة الإنسان، بل أثر على مصادر المياه وكميتها ونوعيتها في المخزون الجوفي لطبقات الأرض.

المحور الثاني: التغيرات في الأمطار والحرارة في محطات ولاية سنار:

1- الآثار المتوقعة للتغيرات البيئية:

لقد أثبتت التقارير الدولية الرسمية وأخرها التقرير التجميعي الرابع الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المدنية بالتغيرات المناخية في عام 2007م، أن تغيير المناخ الذي حدث في الآونة الأخيرة ولاسيما الزيادات المسجلة في إرتفاع درجات الحرارة وإرتفاع مستوي سطح البحر قد أثر بالفعل في كثير من النظم الفيزيائية والاحيائية مما ترتب عليه حالات من الفيضان ونوبات من الجفاف⁹.

لقد أشارت الدراسة التي قامت بها اللجنة الحكومية للتغير المناخي التابعة للأمم المتحدة في عام 2007م إلى أن إسهام السودان في المحصلة العالمية لانبعاث الاحتباس الحراري يعادل أقل من 0.1% يساهم في قطاع الغابات واستخدامات الأراضي بأكثر من 70% من جملة الانبعاثات ويمثل قطاع البترول المصدر الثالث لغازات الاحتباس الحراري بنسبة 28% و 2% نشاطات القطاعات الأخرى ويعتبر المناخ من أهم العوامل التي تؤثر على التغيرات البيئية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية لسكان ولاية سنار.

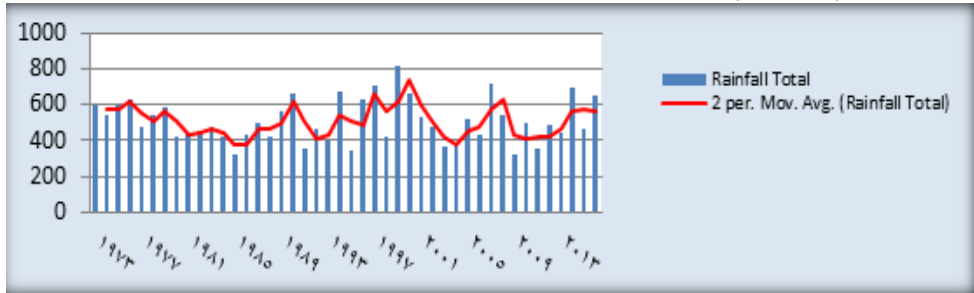
يصنف مناخ ولاية سنار حسب تصنيف (كوبن) ضمن إقليم المناخ الجاف وشبه الصحراوي

الحار، أما في تصنيف ثونثويت فيصنف كمناخ شبه جاف¹⁰. وتقع الأجزاء الشمالية من الولاية في حزام السافنا الفقيرة وجنوبها في حزام السافنا الغنية. وللتعرف على خصائص المناخ اعتمد الباحث على المنهج التاريخي الإحصائي لفترات زمنية، والمتمثلة في محطة سنار، وأم بنين وأبو نعامة و مقارنة لتغيرات درجات الحرارة ومعدل الامطار.

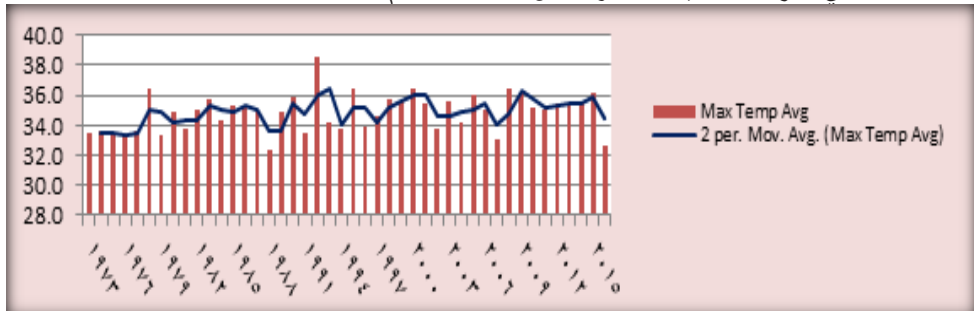
وتذبذباتها والتي بدورها أدت إلي تغيرات مناخية علي حسب تسجيل المحطات التالية:
أ- محطة أبونعامة:

تأسست محطة أبونعامة منذ عام 1901/1/1م والتي تعتبر من أدم المحطات وتسجل البيانات بشكل يدوي والتي تعمل علي قياس معدل سقوط الامطار ومتوسط أعلي وأقل نسبة لدرجات الحرارة ويتم التسجيل بصورة دورية شهرياً.

الشكل(2): متوسط سقوط الأمطار 1973 - 2016

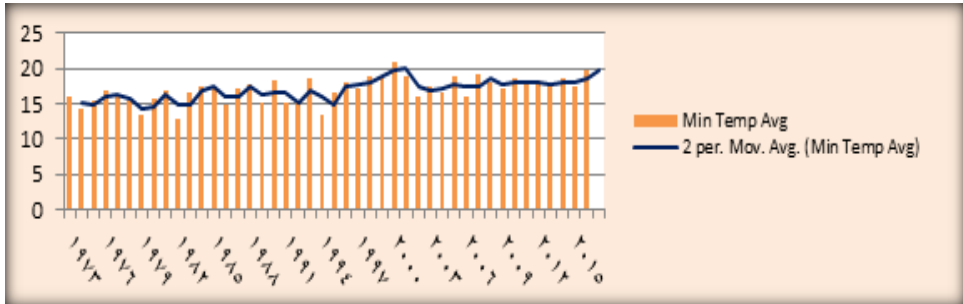


المصدر الارصاد الجوي 2017م (تصميم الباحث 2017م)
متوسطات الامطار في عام 1973م في محطة أبو نعامة معدلات التذبذب 596.4 ملم بينما شهدت انخفاضاً ملحوظاً 1997م حيث بلغت معدل هطول الأمطار إلي 702.5ملم حيث أدى إلي تغيير المناخ بصورة كبيرة وأثر علي كمية كبيرة من الأراضي الزراعية وأحوال الطقس وقد وصل معدل الأمطار في آخر تسجيل علي حسب البيانات أعلاه في عام 2013م إلي 653.9 ملم.
الشكل(3): أعلى متوسط لدرجات الحرارة من 1973-2015م



المصدر الارصاد الجوي 2017م (تصميم الباحث 2017م)
 من البيانات أعلاه قد توضح تغيير طفيف في درجات الحرارة من 1973-1977م حيث
 تفاوتت درجات الحرارة من 33.2° - 33.5° ، ومن عام 1978م ظهر هنالك تباين في درجات
 الحرارة حيث بلغت أعلى نسبة سجلت لدرجة الحرارة 1992م حيث بلغت درجات الحرارة
 38.6° .

الشكل(4): أقل معدلات للحرارة من 1973-2016م

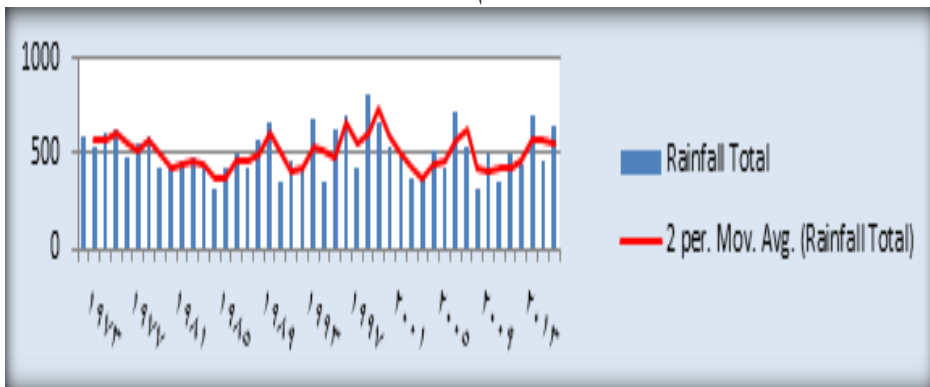


المصدر الارصاد الجوي 2017م (تصميم الباحث 2017م)
 توصلت أقل درجات الحرارة 12.8° وذلك كان في عام 1982م وشهد آخر تسجيل عام
 2016م بلوغ درجة الحرارة إلى 19.8° .

ب - محطة أم بنين:

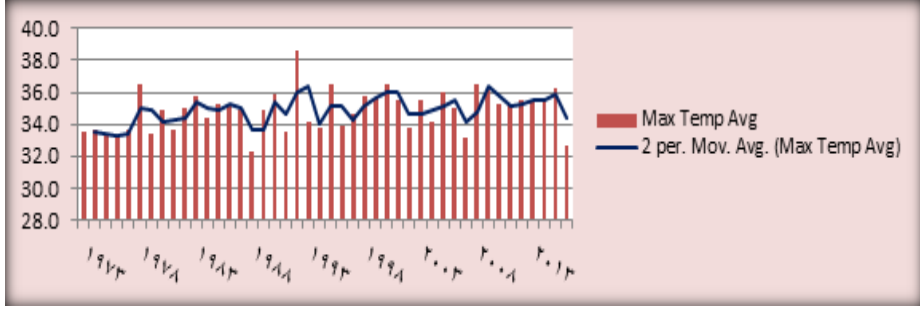
تم تشييد محطة أم بنين في عام 1959/1/1م والتي تقوم علي تسجيل نسب هطول الامطار
 ودرجات الحرارة بصورة شهرية.

الشكل(5): معدل سقوط الأمطار -1973 2016م



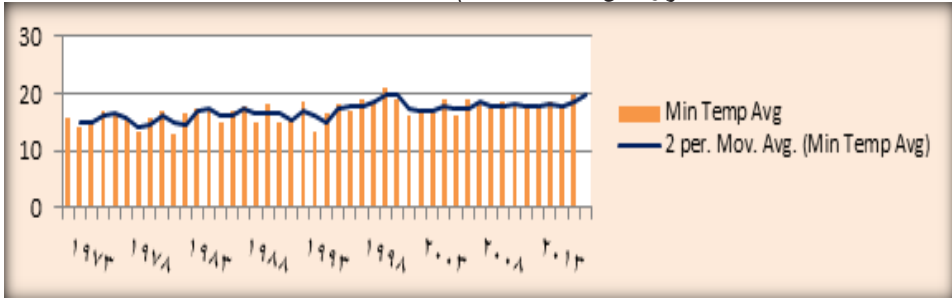
المصدر الارصاد الجوي 2017م (تصميم الباحث 2017م)
 من خلال دراسة المخطط أعلاه تبين وجود إختلاف في متوسط معدل الأمطار خلال الأعوام

من 1973-2016م حيث بلغ أعلي معدل لتساقط الأمطار 812 ملم في عام 1999 م.
الشكل(6): أعلي معدلات لدرجات الحرارة من 1973-2016م



المصدر الارصاد الجوي 2017م (تصميم الباحث 2017م)
سجلت محطة أم بنين أعلي درجات الحرارة وذلك كان عام 1992م حيث بلغ أعلي معدل درجات الحرارة 38.6° ، ومن البيانات أعلاه إتضح وجود إختلاف وتباين في درجات الحرارة، حيث سجلت المحطة آخر معدل لدرجات الحرارة في 2016م حيث بلغت درجة الحرارة 23.7° .

الشكل(7): أقل معدلات للحرارة من 1973-2016م

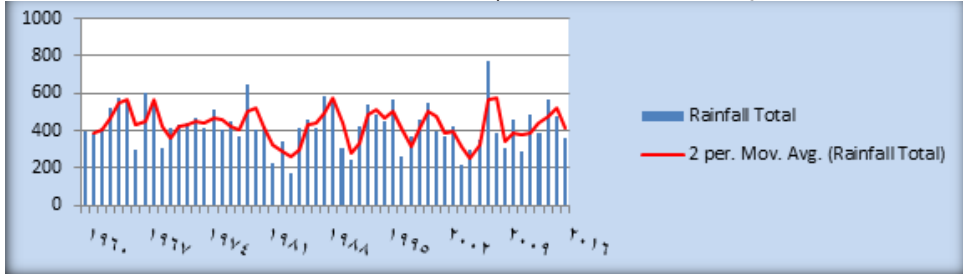


المصدر الارصاد الجوي 2017م (تصميم الباحث 2017م)
بلغت درجات الحرارة أقل مستوياتها في عام 1982م حيث وصلت درجه الحرارة 12.8° ، ولوحظ وجود تصاعد وإنخفاض مستمر مما أدى إلي وجود شكل هرمي بين عامي 1995-2004م، وسجلت الحطة آخر تسجيل 2016م حيث بلغت درجة الحرارة 19.8° .
يبلغ متوسط الهطول السنوي في محطة أبحاث أم بنين 544ملم علي مدي ثلاثين سنة بيد أنه من الملاحظ تناقص الهطول حيث بلغ متوسطه 653.9 ملم في عام 2016م وأشار الزوكه.
أن كمية الامطار وفصل السقوط يحددان نوع المحصول ونجاحه كما أن سقوط الامطار

يوفر الكثير من عمليات الري في المشاريع المرورية، كما أشار (مبارك 2006م-16م) أن كمية الأمطار السنوية العالية تساعد علي زراعة المحاصيل الزراعية مثل: الذرة والسمسم وغيرها وكذلك نمو الحشائش التي تمثل مراعي جيدة للحيوان¹¹.

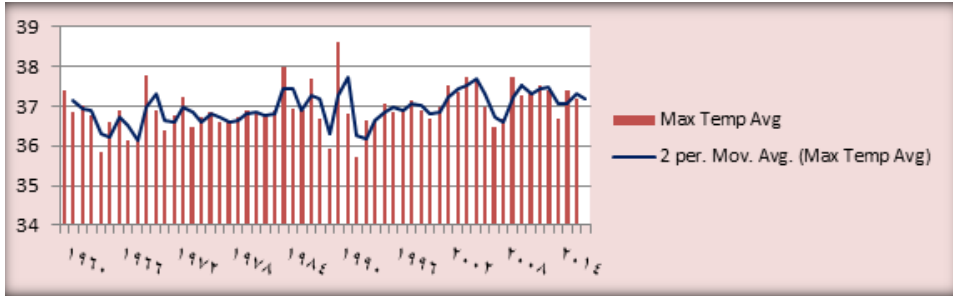
ج- محطة سنار:

تعتبر محطة سنار من المحطات التي تسجل البيانات يدويا وذلك من خلال تقارير اسبوعية وقد تأسست في العام 1911/1/1م. الشكل(8): معدل سقوط الأمطار -1973-2016م



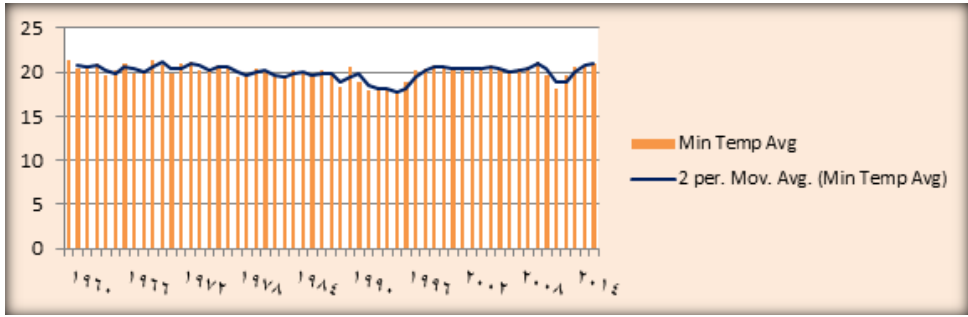
المصدر الارصاد الجوي 2017م (تصميم الباحث 2017م) سجلت محطة سنار أعلي معدل أمطار عام 2007م حيث سجل معدل الأمطار 773.9 ملم وأقل معدل لتساقط الأمطار سجلت عام 1984م وكان 174.7ملم ومن المخطط أعلاه نجد أن هنالك تذبذب في معدلات الامطار مما يؤدي إلي تغيرات مناخية.

الشكل(9): أعلي معدلات لدرجات الحرارة من 1960-2016م



المصدر الارصاد الجوي 2017م (تصميم الباحث 2017م) في عام 1990م شهدت ولاية سنار إرتفاع في درجات الحرارة حيث بلغت 38.6⁰ وأخر تسجيل عام 2016م وصلت درجة الحرارة 37.18⁰ وقد لوحظ وجود تقارب بين أعلي درجة حرارة وأخر متوسط تم تسجيله لدرجات الحرارة.

الشكل(10): أقل متوسط للحرارة من 1973-2016م



المصدر الارصاد الجوي 2017م (تصميم الباحث 2017م)
تم تسجيل أقل متوسط لدرجة الحرارة بمحطة سنار عام 1992 حيث وصلت إلى 18° ولوحظ من خلال المخطط وجود فارق بسيط بين درجات الحرارة في الأعوام السابقة. من خلال تسجيل المحطات 1960-2016م تم ملاحظة تذبذبات في الامطار ونتيجته لتناقص المعدلات وارتفاع نسبة التبخر وتوقع لدراسة انخفاض كمية مياة الشرب ومستوي رطوبة التربة (الجزولي، 2008م)، مما أدى إلى تأثير علي حياة السكان الاجتماعية والاقتصادية.

المحور الثالث: الآثار الاجتماعية والإقتصادية:

1- الآثار الاقتصادية:

ولاية سنار تتميز بشاط اقتصادي متميز لما يتوافر بها من مقومات، والانشطة التي تمارسها الولاية وأهم تلك الانشطة هي: النشاط الزراعي، الرعوي، وصيد الاسماك، والنشاط الصناعي والتجاري¹².
والجدول أدناه يوضح النسب المئوية لتوزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي بالولاية (حسب تعداد السكان 2008م النشاطين إقتصادياً من 10 سنوات فأكثر).

جدول (2): مجموع القوه العامله بالولاية : 22169

النشاط	زراعي	رعوي	صناعي	خدمي
النسبة المئوية	35%	3%	17%	44%

www.sennarstate.gov.sd

1- النشاط الرعوي:

تُعرف الموارد الرعوية الطبيعية بأنها الاراضى البرية الجافة الممتدة عبر حزام السافنا والتي لا تصلح للزراعة المطرية، و تنمو بها نباتات طبيعية تصلح كمرعى للماشية والحيوانات البرية، وتقدر مساحة المراعى الطبيعية بالولاية بحوالي 000,261 فدان اي بنسبة 0.3% من

مساحة المراعي بالقطر حيث تمثل حوالي 40% من مساحة الولاية وتأثرت هذه بسبب التغول الزراعي الذي عمل على قفل المسارات والنزل، ولاشك إن التوسع في الزراعة أدى إلى تقليص مناطق الرعي مما يستوجب وضع موازنة تبين حجم القطيع وطاقة المرعي. أما النباتات السائدة فهي خليط من الحوليات والنباتات المعمرة التي تتناقص أنواعها وكثافتها مع تجاه شمالاً وهذا ينعكس على تناقص أعداد الثروة الحيوانية بالإتجاه شمالاً.

جدول (3): مقارنة لتعداد الثروة الحيوانية بولاية سنار لعدة سنوات

النوع	السنة	2002م	2006م	2015م
الابقار	2260 ألف رأس	160 ألف رأس	1050237 رأس	
ضأن	1922 ألف رأس	92 ألف رأس	5134801 رأس	
جمال	371 ألف رأس	71 ألف رأس	466361 رأس	

المصدر : وزارة الزراعة ،ولاية سنار،إدارة الثروة الحيوانية 2015م.

من الجدول تبين أعلاه وجود إختلاف في أعداد الحيوانات والتي تمثل كل الولاية ونتيجة لوجود تذبذب واضح في معدلات الامطار والحرارة حيث أدى إلى تدهور سريع في المراعي الطبيعية وتدني نوعيتها، مما أثر ذلك في جوانب مختلفة من حياة الحيوان، ونقص المراعي الطبيعية وقلة الكلاً التي يتبعها إنخفاض معدلات النمو وإنتاج الألبان، إنخفاض الخصوبة ومعدلات التكاثر¹⁴ كما إن معدلات تكاثر الحيوان تزداد في المناطق المعتدلة عما هو عليه في المناطق التي تزداد فيها درجة الحرارة مع حدة الجفاف، حيث يلاحظ إن تربية الضأن صارت أكثر إنباط الإنتاج الحيواني إنتشاراً بمنطقة الدراسة بدلاً من الأبقار والجمال، ويرى الباحث إن ذلك يعود لأن الأبقار تعتبر من الحيوانات التي لا تتحمل العطش وتحتاج إلى كميات كبيرة من المياه والمراعي الجيدة والجمال أصبح إمتلاكه تهديداً لحياة المالك وذلك من خلال عمليات النهب المسلح.

2- النشاط الزراعي:

تعتبر ولاية سنار منتجاً إستراتيجياً للعديد من المحصولات الغذائية والغابية والنقدية الهامة على المستويين المحلي والعالمي أهمها : الفول المصري والحمص والبسلة والفاصوليا والنباتات الطبية والعطرية، مثل الحلبة والكمون والأسود والخل والينسون والكمون الأخضر ومحاصيل الجزر والبطاطس. (مجلس التخطيط الاستراتيجي، كتاب الخطة الخمسية 2007 - 2011م، ولاية سنار، ص 26). ويتوقع إنتقال نطاقات المناخات الزراعية مع تناقص معدلات الامطار شمالاً¹⁵.

يعتبر التغيير المناخي من أكثر العوامل تأثيراً علي نقص إنتاجية المحاصيل الزراعية ومصادر

الغذاء وبالتالي تغيير خارطة التوزيع الجغرافي للمحاصيل وزيادة إرتفاع الاحتياج للماء كما تؤدي إلي زيادة معدلات تآكل التربة والتقليل من عمليات الزراعة وذلك يعزي إلي إرتفاع درجات درجات الحرارة. وتضم مشاريع مختلفه تشمل:-

- مشروع الجزيرة : والذي تخرج الترع الرئيسية التي ترويه من خزان سنار بالولاية.
- مشروع الرهد الزراعي: والذي تقوم طلمباته الرئيسية بسحب مياه النيل الأزرق من منطقة مينا بالقرب من حاضرة الولاية.
- المشاريع الزراعية بالولاية مؤسسة السوي الزراعية، مشاريع سنار المروية، سكر غرب سنار، مشروع أبو نعام، إكثار البذور وسنتعرض لها بشكل أوسع عند الحديث عن الأنماط الزراعية بالولاية.
- الجنائن والمترات.

وبهذا تعتبر التنمية المستدامة هي مجموعة السياسات والاجراءات التي تحقق لزيادة الانتاج والانتاجية للزراعيين و هي أن تكون الممارسات الزراعية قادرة علي تلبية حاجة الانسان بإيجابية علي البيئة، وأن المعني الحرفي للتنية يشير إلي زيادة النمو والتغيير نحو الاحسن وبهذا المعني تهدف التنمية إلي زيادة الانتاج وذلك بطوير وسائله¹⁶.

3- النشاط السياحي:

تعد محلية الدندر التي تبلغ مساحتها 3500 ميل مربع من أهم المواقع السياحية بالولاية، بالإضافة للمعارض الأثرية المنتشرة على امتداد الولاية،هما أن التغيرات البيئية تؤثر في توالد وتعتبر محمية الدندر أحد المناطق التي تأوي الذبابة الرملية التي تسبب مرض الكلازار وهي بذلك تكون معيقة للاستثمار السياحي بالمحمية.

تعد تربة الولاية امتداداً للسهل الطيني الذي ترتفع فيه نسبة الطين إلى 75% الذي يقلل من تسرب المياه بسبب قلة النفاذية خاصة في الفترة المطيرة مما يعيق من إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية.

تتميز التربة الطينية بالانكماش في فترة الصيف مع إرتفاع درجات الحرارة مما يجعلها مأوى للحشرات ونواقل المرض مثل الذبابة الرملية التي أكدت الدراسة انتشارها في محلية الدندر وأشجار الهجليج والطلح مما يؤدي إلى انتشار مرض الكلازار في هذه المنطقة حيث وصلت نسبة الاصابة في 2002 م إلى 142 مصاب وهي أكثر من سبعة أضعاف معدل الاصابة في عام 2003 م وأخذت في الازدياد حتى وصلت إلى 685 إصابة في عام 2005 م مما يؤدي إلي التقليل من أعداد السياح¹⁷.

4- النشاط الصناعي:

تشكل الموارد الزراعية والطبيعية أهم عوامل التوطن الصناعي بالولاية والتي بدورها تتأثر بالتغيرات المناخية والتي تتمثل في تذبذبات الامطار والحرارة والرياح وتتميز الصناعة بالولاية بأنها بسيطة وغير معقدة و تأثيرها على البيئة وصحة الإنسان قليل ومحلي باستثناء مصنع سكر سنار الذي يؤثر على تلوث الهواء خاصة في فترات حريق و امتداد بقايا الحريق تمتد حتى منطقة مايرنو جنوبا ومنطقة أم وزين والعويساب -الإدارية شمال وحدة السكر - مما يسبب الحساسية والعيون ووضح أن حوالي حالات إصابة بأمراض العيون تمثل %66 من مجموع المصابين توجد في محلية السكر ويعزي بأن السبب يرجع إلى تلوث الهواء بالمواد العالقة في فترات الحريق، كما توجد بالمصنع مجاري الصرف الصحي المكشوفة والممتدة من المصنع حتى النيل الأزرق شرقا وتعمل على تلوث الهواء بالروائح الكريهة خاصة مع حركة الرياح وذلك قد يكون من الاسباب غير مباشر المؤثرة علي الصناعة والنواحي الاقتصادية. وعموما أن المخلفات السائلة والصلبة الناتجة عن التصنيع تأثيرها ضعيف علي الإنسان.

جدول(4): حجم الإنتاج الصناعي.

الرقم	نوع الصناعة	المنفذ
1	الزيوت	25%
2	الطحينية	3%
3	الشعيرية والنشويات	4%
4	الثلج	6%
5	المحالج	5%
6	الملابس الجاهزة	11%
7	البلاط	3%
8	الصابون	-
9	مطاحن الغلال والتوابل	4%
10	السكر	77%

المصدر: (مجلس التخطيط الاستراتيجي، كتاب الخطة الخمسية 2007-2011 م، ولاية سنار، ص38)

بما أن ولاية سنار تعتبر احدي الولايات التي تتمتع بوفرة في المواد الخام الزراعية، باعتبارها احدي الولايات الزراعية حيث تنوع فيها المحاصيل الزراعية الحقلية والبستانية، بالإضافة إلي الثروة الحيوانية الكبيرة ومن الصناعات ولكن علي الرغم من ذلك نجد أن النشاط الصناعي فيها قليل وغير متطور بل متدهور وذلك يعزي الي التغيرات البيئية في السنوات الاخيرة التي أدت إلي تغيرات في الامطار والموارد الزراعية التي تؤثر علي الصناعة

بطريقة غير مباشرة.

الآثار الاجتماعية:

آثار التغيرات البيئية علي النمو السكاني:

موقع سنار الجغرافي في وسط السودان وفي منطقة الزراعة المطرية والمروية ووجود تقاطع السكك الحديدية جعلها منطقة جذب ديموغرافي حتى صارت واحدة من أكثر مدن السودان الأكثر نمواً في عدد سكانها. ويبلغ عدد السكان حالياً 143.059 نسمة.

تمثل المنطقة امتداداً طبيعياً لقبائل العقلين وكنانة والبطاحين والكواهلة والنفيدية والعركيين والتعايشة والقواسمة والجعليين، إضافة إلى عناصر سكانية دخلت المنطقة حديثاً بسبب مشاريع التنمية مثل مشاريع مؤسسة السوكي، النيل الأزرق الزراعية وقد تسبب الجفاف والتصحر الذي ضرب السودان عام (1984م/1985م) في دخول بعض القبائل مثل الدينكا والشلك، والتاما، والمساليت، البرقو، التنجر البرنو والبرون والنوبة كما يوجد بالمنطقة قبائل الفلاتة إذ تتكون مستوطنات بشرية كبيرة في المنطقة مثل (مايرنو، وأم شوكة، والمرفعات وغيرها) وهؤلاء استقروا منذ فترات طويلة، فبعضهم تصاهر مع القبائل المحلية العربية¹⁸.

جدول(5): بين النمو الديموغرافي في العقود من 1973-2007م

السنة	عدد السكان
1973	28.546
1983	42.803
1993	72187
2007	143.059

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء السكاني - الخرطوم 2008م

1- النمو السكاني:

يتركز السكان بالولاية حول ضفاف النيل الأزرق ونهر الدندر ونسبة قليلة في مناطق الإنتاج الزراعي ويتأثر توزيع السكان بتوفر الخدمات الأساسية والضرورية إضافة إلى نوعية النشاط الاقتصادي الممارس بالمنطقة المعنية، وتعتبر الأقطار النامية أكثر تضرراً للتغيرات البيئية نسبةً للكثافة السكانية وضعف البنيات التحتية ونقص الغذاء والمشاكل الصحية إضافة لاعتماد معظم الدول النامية علي الطاقة الإحيائية ” البيوماس ” الحطب والفحم“ كمصدر للطاقة مما يعني إزالة الغطاء النباتي والذي بدوره يعتبر إحدى أسباب التغيرات البيئية.

يبلغ تعداد السكان حسب آخر إحصاء سكاني 2008 حوالي 1.285.058 نسمة وقد بلغ معدل النمو السنوي للسكان وفقاً للتعداد السكاني الأخير 2008 حوالي 2.32 % وقياساً

على معدل النمو السكاني للولاية يكون عدد السكان للعام 2016 حوالي 1.579.674 نسمة وذلك يؤدي إلى الضغط على موارد الولاية المتأثرة أصلاً بالتغيرات البيئية. +

جدول (6): النسب المئوية لتوزيع السكان للعام 2016م حسب النوع

النوع	المجموع السكان	الحضر		الريف		رحل	
		النسبة	السكان	النسبة	السكان	النسبة	السكان
النوعين	1579674	21.47	339156	76.35	1206081	2.18	34437
ذكور	762982	48.66	165033	48.03	579281	53.13	18296
إناث	816692	51.34	174123	51.79	624629	46.87	16141

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء السكاني - الخرطوم 2016م

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة التفاوت بين الجنسين لا تتجاوز 2% وقد يرجع ذلك إلى قلة هجرة الذكور من الولاية باعتبارها ولاية منتجة، تتطابق هذه النسبة مع النوعية بالولاية والبالغة 98.9، وهو معدل أقل من النسبة النوعية التي تساوي 103، وتؤثر التركيبة النوعية على أماط الأمراض ومعدلات الإصابة بها وتوجد كثير من الأمراض ذات صلة بالنوع كما أن زيادة نسبة الرحل يؤدي إلى تأثير مباشرة في الضغط على موارد الولاية المتأثرة بالتغيرات المناخية من حيث الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية ونقص الغذاء فالزراعة الطريق الوحيد لانتاج الطعام وأن أزمة الغذاء قد زادت من الطلب على المواد الغذائية الذي سيؤدي مستقبلاً بسبب ارتفاع معدل نمو السكان وان أزمة الغذاء تركت آثارها على كل الخطط التنموية في الوطن العربي عامة والسودان بصفة خاصة¹⁹.

2- الدخل:

يعتبر الدخل من النتائج الغير مباشرة لتأثير التغيرات البيئية على حياة السكان الاجتماعية فقد رفع لأول مره شعار إن الفقر أكبر ملوثات البيئة في مؤتمر استوكهولم (1972) وفي كثير من الأحيان يؤدي التلوث إلى التذبذب في عناصر المناخ²⁰.

وتبعاً للتغيرات البيئية واثرها على الزراعة كما أن كلمه الزراعة تعني العناية بالارض وحرارتها فقد اتجه بعض المزارعين لامتهان مهن أخرى غير الزراعة مثل التجارة بسبب تدهور الزراعة والهجرات المضطربة التي شهدتها المنطقة للسكان وترك أغلبيتهم الزراعة وارتفاع معدلات الفقر الذي يعكسه مستوي الدخل.

3- المستوى التعليمي :

يُعد مستوى التعليم مؤشراً مهماً يدل على المستوى الحضاري للمنطقة، ويؤثر إلى مدى الكفاءة الإنتاجية وجودتها، ويرتبط مستوى التعليم بالفقر والجريمة، والولاية تعتبر من الولايات الرائدة في مجال التعليم منذ دولة الفونج وخواوي الشيخ فرح ود تكتوك. فالتعليم

قديم في المنطقة، ولمعرفة ذلك يمكننا أن نستعرض موقف ومستوى الخدمات التعليمية من خلال ما توفر من إحصاءات وجدول.

جدول(7): مقارنة أعداد طلاب ولاية سنار علي أساس مراحلهم الدراسية لمختلف السنين:

الرحل		محو الامية وتعليم الكبار		ثانوي		أساس		تعليم قبل المدرسي	العام الدراسي
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور		
—	—	5913	1046	9170	8152	9170	8152	18296	2008م—2009م
90	125	3277	522	8917	8990	8917	8990	21991	2009م—2010م
250	350	7075	1034	8622	9015	8622	9015	157330	2010م—2011م
350	850	11080	4574	9171	11874	9171	11874	24386	2011م—2012م
705	1315	12203	10057	9540	10298	9540	10298	18967	2012م—2013م
1218	2648	12843	9417	10788	10720	10788	10720	18967	2013م—2014م
1795	3156	5913	1046	11847	11858	11847	11858	12171	2014م—2015م
1941	3346	3277	522	12066	11363	12066	11363	17423	2015م—2016م
4650	8215	7075	1034	725	1012	12196	13109	—	2016م—2017م

المصدر : وزارة التربية والتعليم، 2017، ولاية سنار (تعديل الباحث)

من الجدول يلاحظ إنخفاض في أعداد الدراسين في التعليم قبل المدرسي وزيادة في تعليم الاساس والثانوي وبينما نلاحظ أن مدارس الرحل تتأثر بمواسم الخريف حيث أن المدارس مبنية من القش والحطب وأيضاً معظم الطلاب يعملون بالزراعة والرعي والتي تأثرت بالتغيرات المناخية تأثير غير مباشر علي حياة السكان الاجتماعية.

الصحة:

تؤثر التغيرات البيئية علي حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال موقع الولاية الفلكي جعلها تقع في نطاق الأمراض المدارية مثل مرض الملاريا والبلهارسيا، كما ساعد موقعها الحدودي مع ولاية القضارف، واثيوبيا على انتشار مرض الكلازار. وقد إتضح وجود علاقة بين عناصر المناخ والمرض والتي تتمثل في ارتفاع معدل الاصابة بالملاريا والبلهارسيا في الشهور المطيرة الممتدة من شهر مايو وحتى أكتوبر وعند للمرض مثل الملاريا والدستاريا والاسهالات أكثر انتشارا في الشهور المطيرة الممتدة و بسبب انخفاض درجات الحرارة في فترة الصيف تزداد نسبة الاصابة بالتهاب السحائي.

أما بالنسبة لتأثير الرياح فلها تأثير كبير علي النشاط البشري الذي تنتزله الصناعة ، ويتأثر الانسان بالرياح التي تهب من الشمال والشمال الشرقي في فصل الشتاء وتعمل على زيادة معدل

الاصابة بالالتهاب الرئوي أما حركة الرياح المحلية على امتداد العام فتعمل على نقل بقايا (حرق القصب) الذي يعمل على تلوث الهواء وتسخين الجو على امتداد مشروع السكر الزراعي مما يؤدي إلى الاصابة بالحساسية وأمراض العيون.

على العموم فإن أكثر الأمراض التي تعاني منها الولاية هي الملاريا، البلهارسيا، دسنتاريا.

جدول(8): يوضع مقارنة أعداد المصابين 2004-2015م

السنة	2004م	2015م
نوع المرض		
الملاريا	32065	91439
البلهارسيا	150	43
دسنتاريا	845	13552

التقرير الاحصائي الصحي السنوي، ولاية سنار، 2016م

علي حسب الجدول أعلاه تبين وجود إرتفاع نسبة مرض الملاريا والدسنتاريا بصورة كبيرة والتي تأثرت بصورة مباشرة بالتغيير المناخي وتذبذبات نسبة الامطار في الفترة من 2004-2015م حيث تعتبر الملاريا من ضمن أكثر عشرة أمراض تؤدي إلي الوفاة²¹.

الشكل(11): مخطط عدد ونوع الوحدات الصحية بمحليات الولاية

المصدر : التقرير السنوي لوزارة الصحة الولاية 2010م.

يُلاحظ أنّ انتشار الوحدات أو المؤسسات الصحية بالولاية ضعيف من حيث العدد والنوع، وهي غير كافية مقارنة بعدد السكان بالولاية، هذا بالإضافة إلى أنّ هذه الوحدات ليست بالكفاءة المطلوبة، وتتركز بالمدن الكبيرة ويقل وجودها في المناطق الريفية، وقد لاحظ الباحث ذلك من خلال المعاشية والزيارات المتكررة لأهمّ الوحدات، حتى أنّ المؤسسات مبانيها قديمة ومتصدعة وتفتقد للكثير من التجهيزات الضرورية لأداء خدمة طبية جيدة²².

الخاتمة:

عكست التغييرات البيئية آثارها الاجتماعية والاقتصادية علي سكان ولاية سنار في مختلف النواحي خاصة الزراعة، الامر الذي زاد من التأثير بالعوامل البيئية والضغط علي موارد البلاد مما أثر بصورة مباشرة وغير مباشرة علي عجلة التنمية بالولاية، نتج عن التغييرات المناخية في زيادة معدل تذبذب الامطار ودرجات حرارة.

ومن خلال الدراسة لاحظ الباحث صعوبة الفصل بين الاثار الاجتماعية والاقتصادية علي حياة السكان حيث يعمل العامل الاقتصادي والاجتماعي كمستقل ومرة أخري كتابع في تأثيره علي حياة السكان.

النتائج:

1. من خلال ملاحظة التغيرات البيئية وتأثيرها على سكان الولاية اتضح ان هناك علاقة ارتباطية بين عناصر المناخ وتأثيرها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية بطريقة مباشرة وغير مباشرة من الناحية الاجتماعية.
2. تأثير المناخ على الصحة: نجد ان الامراض مثل الملاريا والدستاريا البلهارسيا، و سوء التغذية اكثر انتشارا في الشهور المطيره الممتده من مايو وحتى اكتوبر وذلك لتدهور صحة البيئة بسبب تراكم المياه والمجاري والممارسات الخاطئة للتخلص من الفضلات الادمية مما يؤدي الى خلق بيئة صالحة لتوالد النواقل التي تنشط حيويًا في هذه الفتره وبسبب زيادة معدل الرطوبة وانخفاض درجات الحرارة وفي الصيف عند ارتفاع درجات الحرارة تزيد نسبة الاصابة بالتهاب السحائ والرياح تزداد من الالتهاب الرئوي اما حركة الرياح المحلية على امتداد العام فتعمل على نقل بقايا بقايا (حرق القصب) الذي يعمل على تلوث الهواء وتسخين الجو على امتداد مشروع السكر الزراعي مما يؤدي للاصابة بالحساسية وامراض العيون.
3. يؤدي ضيق سبل العيش خاصة الزراعية الى تفاقم الفقر مع الإنعكاسات السالبة المعروفة الاثار الاجتماعية والاقتصادية والتي بدورها تقود الى نكوص عما تحقق سابقا في تحقيق الاهداف الالمائية وفي الخطط الاستراتيجية للولاية في كل المجالات.
4. إن تشريد ونزوح ولجوء المتأثرين بالكوارث الطبيعية خاصة الحرب في غرب السودان مما قد ينتج عنه ضغط على موارد الولاية بالاضافة للاثار الاجتماعية الاخرى (امراض) من اهم النتائج ابقاء جماعات بأعداد كبيرة في المعسكرات مع الاعتماد على الإعانات يفقد الأجيال الجديدة الثقافة المرتبطة بالأرض والزراعة والرعي.
5. من الاثار الاجتماعية أن التغيرات البيئية أثرت علي دخل مستوي الفقر من خلال إنخفاض المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية التي يعتمد عليها سكان سنار.

التوصيات:

1. التأقلم بوضع الليات للتكيف لمجابهة التاثيرات التي قد تنجم من التغيرات البيئية.
2. التوعية والارشاد وزيادة المعرفة بالتغيرات البيئية واثارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية.
3. استنباط تقنيات حديثة وجديدة لحماية البيئة وذلك لتطوير كافة الاستثمارات البشرية والمساهمة في التنمية.
4. بناء المزيد من محطات الإرساد الجوية في مواقع مختلفة من المنطقة لمتابعة الأحوال المناخية ورصد عناصرها المختلفة بقصد التنبؤ والإنذار المبكر.
5. ينبغي النظر إلى الجفاف وتذبذب هطول الأمطار بإعتباره ظاهرة وحدثاً متكرراً لا مفر

منه لظاهرة طبيعية ؛ لذا يجب التكيّف معه وأخذ الإحتياطات اللازمة تجاهه، ومن ثم إستغلال السنوات المطيرة بتوفير وتخزين إحتياطي من الغذاء لمجابهته.

6. تبني مناهج شاملة تعالج الآثار الاجتماعية والاقتصادية من خلال تلبية الاحتياجات الضرورية من الخدمات ذات الصبغة الاجتماعية.

7. جدولة اولويات الولاية للتنمية بالولاية بطريقة تضع في اولوياتها رفاة المجتمع الاقتصادي والاجتماعي مما يعكس ذلك ايجابا على حياة السكان.

الهوامش:

1. Bernhard Streck: Sudan. Steinerne Gräber und lebendige Kulturen am Nil. DuMont. Köln 1982، S. 202
2. أبو علي، أحمد بن الفكي معروف، مخطوطه كاتب الشونه، تحقيق الشاطر بصيلي عبد الجليل، وزاره الثقافه والأرشاد القومي، مصر، 1961، ص، 6.
3. موسى، علي محمد، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة بعنوان البعد البيئي وأثره علي الصحة بولاية سنار في الفترة (2000-2006م)، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، 2007، ص 56.
4. عبد الإله محمد الحسن عبد السلام، الآثار البيئية والصحية المتوقعة لظاهرة التغيرات المناخية في السودان، مجلة أسبوط، جامعة الجزيرة، السودان، 2009م، ص 145.
5. موسى، علي محمد، مرجع سابق، ص 61.
6. وزارة الزراعة _ ولاية سنار 2016. (www.sennarstate.gov.sd).
7. وزارة الزراعة، المؤتمر الاول لولاية سنار عام 1944م.
8. موسى، علي محمد، مرجع سابق 69.
9. التقرير الرابع، 2007، AR4- Fourth Assessment Report
10. موسى، علي محمد، مرجع سابق 57
11. الزوكة، محمد خميس، جغرافيا الزراعة، دار المعرفة الجامعية، 1994م، 59.
12. الجزولي، إسماعيل عبد الرحيم، المناخ والبيئة في السودان البرنامج القطري لتغيير المناخ، المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية، السودان، 2008م.
13. وزارة الزراعة، مرجع سابق
14. موسى علي محمد، مرجع سابق 116.
15. مجلس التخطيط الاستراتيجي، كتاب الخطة الخمسية 2007 - 2011م، ولاية سنار، ص 26.
16. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 70.

17. الحفيان، عوض إبراهيم، أسس التنمية الريفية ودور الزراعة في السودان، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، 1995، ص 55.
18. محي الدين، منال، استراتيجية المرأة العاملة في محاربة الفقر جامعة الخرطوم، كلية الاداب، قسم الجغرافية، 2007م، ص 81.
19. الديب، محمد إبراهيم، الجغرافيا الاقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة المصطفي، الخير أحمد، وآخرون، 2015م
20. وراق، إقبال محمد، رسالة دكتوراة آثار التَّغْيِراتِ المُناخِيَّةِ على حياة السُّكان الاقتصاديَّة الاجتماعيَّة وأساليب التَّكيف بمحليَّة الفاشر، (رسالة دكتوراة غير منشورة)، بولاية شمال دارفور - السُّودان، ص 30.
21. التقرير الاحصائي الصحي السنوي، ولاية سنار، 2016م.
22. مجلس التخطيط الإستراتيجي، كتاب الخطة الخمسية 2007 - 2011م، ولاية سنار، ص 47.

عنوان الدراسة : دور السياحة التراثية في التنمية السياحية في السودان

استاذ الجغرافيا الاقتصادية المساعد
بكلية التربية - جامعة الزعيم الأزهرى

بدور ادريس أحمد فضل الله

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم أنواع الجواذب السياحية التراثية في السودان ، كذلك تهدف الدراسة إلى التعرف على معوقات التنمية السياحية بالدولة ، كما تهدف الدراسة أيضاً إلى وضع تصور عام واستراتيجيات لتطوير السياحة التراثية حتى تساهم بفعالية في التنمية السياحية المستدامة في السودان.

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج البنائي الجغرافي المتكامل ، بمنهجه الاستقرائي والاستدلالي ، كما اعتمدت الباحثة على اسلوب الملاحظة والزيارات الميدانية والمقابلات التلفونية مع بعض المسؤولين كمصادر أولية لجمع المعلومات ، كما اعتمدت الدراسة على التقارير والمراجع والدراسات السابقة كمصادر ثانوية للمعلومات ، استخدمت الدراسة المنهج الاحصائي لتحليل بعض البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات.

توصلت الدراسة الى إنه ورغم توافر الجواذب السياحية التراثية الثرة بالدولة إلا أن الاستغلال الاقتصادي لها ضعيف ولا يتناسب من الامكانات المتوفرة . أوصت الدراسة واضعي السياسات بتضمين تطوير السياحة التراثية في سلم أولويات التخطيط والتنمية ؛ وذلك لإمكاناتها الواعدة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، كما أوصت الدراسة المسؤولين على مستويات الحكم الاتحادي و الولائي بتشجيع الصناعات اليدوية والتراثية والفنون الشعبية لخلق سوق جاذبة للسياح ، كذلك أوصت الدراسة بتكامل الأدوار والتنسيق بين السلطات الاتحادية مع الجهات المختصة في كل ولاية لإقامة أنشطة وفعاليات خاصة بالمجتمعات المحلية في كل ولاية.

Abstract

The purpose of this study is to identify the types of heritage tourism attractions in Sudan. The study also aims to identify obstacles to the development of tourism in the country. Additionally, the study aims at setting vision, approaches, and strategies to develop heritage tourism in order to contribute effectively to sustainable tourism in Sudan

This study applied the integrated geographic structural approach, employing both inductive and deductive methodology. The researcher used ob-

ervation, field visits, and telephone interviews to collect data from primary sources of information. The researcher also utilized reports, references, and previous studies as secondary sources of information. The study used the statistical method to analyze the data and to draw conclusions and recommendations. The study found that despite the abundant endowment, the heritage tourism attractions are extremely underutilized in Sudan. The study recommended that policy makers should include the development of heritage tourism as a priority in the country economic plans because it has potentials to support economic and social development in the country. The study recommended that officials at the federal and state levels of government to encourage handicrafts, heritage industries and folk arts to attract tourists. The study also recommended complementary roles and coordination between the federal and state authorities to initiate events and activities for indigenous communities in each state .

مقدمة :

تعد صناعة السياحة من القطاعات المهمة لنهضة ومو الدول، إذ يذكر العاني : تعد صناعة السياحة من القطاعات الأساسية اقتصادياً واجتماعياً في العالم، وهي تنافس مجالات التجارة الدولية ، « أما حماد وعبد فيذكرا بأن « السياحة تعتبر صناعة متشابكة مع كثير من الصناعات والخدمات التي تغذيها وتكملها، وتنتشر هذه الصناعات المغذية والمكملة في قطاعات عديدة : زراعية وصناعية، وفي قطاعات النقل والتشييد والبناء، والخدمات المصرفية والمواصلات والالكترونيات وغيرها، ولذلك فانتعاش السياحة يؤدي إلى انتعاش كل هذه الصناعات والخدمات » . فلذلك جعل كثير من الدول تتجه إلى الاهتمام بالنشاط السياحي، وأولته كثير منها أسبقية عالية في خططها ومشروعاتها وبرامجها للتنمية، اقتناعاً بفوائده المتعددة، خاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية.

وهناك من ذهب إلى أبعد من ذلك إذ تؤثر على النواحي الفكرية والثقافية والبيئية، فمثلاً يرى ديفيد (6002) « أن واحدة من الأهداف العليا لفلسفة وسياسة السياحة في هذه الألفية الجديدة هو : الدمج الاقتصادي والسياسي والثقافي والفكري مع الفوائد البيئية للسياحة بالنسبة للسكان، مما ينتج عنه ارتفاع مستوى جودة الحياة » ، أما غرايبة فيذكر « أن للسياحة أهمية كبيرة، فالسياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دوراً في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدراً للعمالات الصعبة وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية، أما من منظور اجتماعي وحضاري فهي رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، أمّا على الصعيد البيئي فتعتبر عاملاً جاذباً للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة، بالإضافة لزيارة المجتمعات المحلية

للتعرف على عاداتها وتقاليدها » » .

فمما سبق يتضح أن للسياحة فوائد متنوعة وأهمية كبيرة، فلذلك يمكن للتنمية السياحية أن تصبح عاملاً مهماً للنهوض بالاقتصاد الوطني، « فالسودان أحد الدول النامية التي تملك مقومات سياحية طبيعية وحضارية متعددة، بحيث تضعه ضمن الدول العشر الأولى عالمياً من حيث الموارد السياحية، حسب خبراء منظمة السياحة العالمية، ولكنه يحتاج إلى بذل جهود كبيرة لتطوير هذه الموارد وتحويلها إلى منتجات سياحية متكاملة؛ ليصبح أيضاً من الدول العشر الأولى في استقبال السياحة » » . لذا تظهر ضرورة الاهتمام بتنمية و تطوير إمكانيات السياحة بالسودان؛ لكي يصبح لها الدور الفعال في التنمية بكافة أنواعها، وتتنوع الجواذب السياحية في السودان ومن بينها السياحة التراثية التي تتناولها هذه الدراسة ببعض التفصيل.

مشكلة الدراسة :

يمتاز السودان بالتنوع الاثني والبيئي مما خلق تنوع في الموروثات الثقافية والتراثية التي يمكن أن تصبح عامل جذب سياحي هام له وزنه في السياحة العالمية، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

هل يوجد بالسودان جواذب سياحة تراثية تؤهله ليصبح جاذب للسياحة الداخلية والخارجية ؟
ولماذا لا تلعب السياحة التراثية الدور الفعلي لها بدولة السودان ؟
ومن هذا السؤال تتفرع الأسئلة الآتية:

1. ماهي أهم الجواذب التراثية السياحية بدولة السودان ؟
2. ما أهم المشكلات التي تعيق الاستغلال الأمثل لهذه الجواذب السياحية التراثية ؛ لتحقيق تنمية سياحية مستدامة بالدولة ؟

فروض الدراسة :

- تنطلق الدراسة أيضاً من عدد من الافتراضات من أهمها:
1. يوجد قصور في استغلال المقومات السياحية التراثية في دولة السودان بما لا يتناسب مع ما تحظى به الدولة من موروث تراثي عظيم.
 2. يوجد عدم وعي سياحي بأهمية الموروثات التراثية في عملية الجذب السياحي.

أهمية الدراسة :

تنبع أهميه الدراسة من الآتي:

1. قلة الدراسات الجغرافية العلمية التي تناولت الموضوع بالبحث العلمي في السودان.
2. تنوع الموروثات التراثية بالسودان، وبلغت الأنظار لها بالدراسة العلمية يمكن أن تساهم في التنمية المستدامة ودفع عجلة الاقتصاد القومي بالدولة.

أهداف الدراسة :

تتمثل الأهداف الرئيسة للبحث في التالي:

1. التعرف على الجواذب السياحية التراثية بدولة السودان.

2. التعرف على معوقات تنمية السياحة التراثية بدولة السودان.

أسباب اختيار الموضوع:

1. هنالك العديد من الأسباب التي دعت الباحثة لاختيار هذا الموضوع ويمكن تلخيصها في:
 2. قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع السياحة التراثية بدولة السودان.
 3. تفعيل دور السياحة التراثية للمساهمة في التطور المكاني وفي التنمية الاقتصادية، وخاصة في الأماكن الهامشية وذلك لمساهمتها في توسع سوق العمل واستيعاب الأيدي العاملة، والمساعدة في حل مشكلة البطالة وتقليل الفقر بالدولة.
 4. تسليط الضوء على نوع هام من أنواع السياحة في السودان لمساعدة المسؤولين للاهتمام به لكي يساهم في التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية بالدولة.
- الحدود المكانية للدراسة :

يغطي البحث دولة السودان والتي تحتل الجزء الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا بين دائرتي عرض 4- 42 درجة شمال خط الاستواء وخطي طول 22 - 83 درجة شرقاً (أنظر شكل رقم 1) وعلى مساحة تقدر ب 318,568,1 كيلومتر مربع.

منهج الدراسة وإجراءاته:

1. استخدمت الدراسة بصورة عامة المنهج البنائي الجغرافي المتكامل، بمنهجيته الاستقرائي و الاستدلالي، مع التركيز بصفة خاصة على استخدام الأساليب التالية:
 2. الأصولي : ويركز على دراسة الجواذب السياحية التراثية، التي تؤثر في صناعة السياحة بدولة السودان.
 3. الإقليمي : يركز على توضيح التوزيع الاقليمي للجواذب السياحية التراثية بدولة السودان.
 4. كما اعتمدت على اسلوب الملاحظة والزيارات الميدانية و المقابلات التلفزيونية مع بعض المسؤولين لمعرفة وجهة نظرهم وجهودهم في إمكانية تطوير السياحة بالدولة، وأهم العقبات التي تواجههم في سبيل تحقيق ذلك.
 5. التحليلي الإحصائي : وذلك لتحليل بعض البيانات وتفسيرها.
- بالإضافة لتعزيم بعض جوانب الدراسة بالصور الفوتوغرافية لبعض الجواذب السياحية التراثية بالدولة.

مصادر جمع المعلومات:

تستعين الدراسة بعدد من المصادر في استيفاء المعلومات والبيانات المطلوبة، وذلك على النحو التالي:

1/ المصادر الأولية:

وذلك من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها عن طريق اللقاءات والاتصالات الهاتفية والإلكترونية المباشرة بالمسؤولين وصناع القرار، ومن بين المسؤولين الذين تمت مقابلتهم : مدير المجلس الأعلى للتراث والمدير المكلف لمعهد حضارة السودان، مدير عام الهيئة العامة للآثار والمتاحف.

أ/ الكتب والمراجع ذات الصلة بالموضوع.

ب/ بعض التقارير والخطط التي تصدرها وزارة السياحة والحياة البرية بالسودان.

ج /الرسائل والبحوث التي تدور حول الموضوع.

د / الدوريات والمجلات وأوراق العمل و المؤتمرات.

مصطلحات الدراسة :

السياحة :

هي عملية انتقال مؤقت للفرد أو الجماعة من مكان لآخر بغرض الترويح عن النفس، في وقت الفراغ، ويكون فيه المتنقل منفقاً مادياً وليس منتجاً، على أن لا يتجاوز هذا الانتقال عام ولا يقل عن أربع وعشرين ساعة. وللسياحة معايير متعددة، ومن بينها معيار الهدف أو الباعث على السياحة، فإما سياحة ترفيهية، تاريخية، تراثية، علاقات اجتماعية، مؤتمرات، علاجية، دينية..... الخ.

السياحة التراثية :

التراث الشعبي هو مجموعة من العادات والتقاليد والآداب والحرف والمهارات، وشتى المعارف الشعبية التي ابتدعها وصاغها المجتمع عبر تجاربه الطويلة، والتي يتداولها أفرادها و تمثل أمماً ثقافية مميزة تربط الحاضر بالمستقبل، وتعتبر السياحة التراثية نوع من أنواع السياحة الذي يستهدف هذا النوع وتتمثل الجواذب السياحية التراثية في : الصناعات التراثية القديمة مثل المصنوعات اليدوية كصناعة الفخار و الفنون الشعبية الفلكلورية مثل الأغاني والرقصات والموسيقى والأطعمة الشعبية.

التنمية السياحية :

هي مجموعة من البرامج والخطط لاستثمار الموارد السياحية المتاحة بالمنطقة ؛ لتساهم في زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مساهمتها في زيادة دخل الفرد والدخل القومي.

السياحة التراثية وأنواعها بدولة السودان :

يقسم الى ثمانية عشر ولاية (أنظر شكل رقم 1)، ونتيجة لامتداد السودان الواسع جعله يمتاز بالتنوع المناخي والبيئي والأثني مما أدى إلى اختلاف الموروث الثقافي والعادات والتقاليد حسب الموروث القبلي والديني والنشاط الاقتصادي والطبيعة المحيطة به. فالقبائل السودانية ذات اصول عرقية وأثنية مختلفة، فهي قبائل زنجية وعربية ومزيج من كل من ذلك، ولكل من هذه الأعراق والاصول ثقافته الموروثة التي تشكل حاضره، أما الموروث الديني في السودان فهو يختلف داخل الديانة الواحدة ؛ فالمسلمون تختلف موروثاتهم الدينية حسب الخلفية الطائفية أو المذهبية، وإن كان الموروث الصوفي طاغياً على الطابع الإسلامي في السودان، هذا بجانب المسيحية والوثنية أو غير المنتمين دينياً في بعض المناطق. كما تشكل الطبيعة جانباً مؤثراً على النشاط الاقتصادي والموروث الشعبي ؛ فلسكان الأنهار موروثهم، وكذلك سكان الجبال، وكذلك أدواتهم فمنها ما يرتبط بالنشاط الرعوي وأخرى بالنشاط الزراعي وهكذا.

شكل رقم (1) خريطة السودان



فيإذا تناولنا في بداية الأمر ما هو التراث وما هي السياحة التراثية، نجد اختلاف كبير في الآراء حول ايجاد معنى متفق عليه، فمثلاً يرى بيرنس « يمكن تصنيف التراث في أنه موارد مادية ثابتة مثل المباني، الأنهار والمناطق الطبيعية، وموارد ملموسة متحركة مثل الأشياء الموجودة في المتاحف والوثائق الموجودة في المخازن، أو الممتلكات غير الملموسة مثل القيم والعادات والتقاليد وأساط الحياة، وتشمل أيضاً الخبرات بما فيها المهرجانات والمناسبات الثقافية والفنية » . كذلك يذكر دالين « كثيراً ما يربط بين التاريخ والتراث والثقافة، فربط التاريخ والثقافة والأرض التي يعيش

فيها الناس تظهر مجموعة من مواقع التراث تشمل مزيجاً من العناصر الملموسة وغير الملموسة مثل : المباني والمعالم التاريخية، مواقع لأحداث مهمة سابقة مثل المعارك، المناظر التقليدية والحياة الطبيعية، اللغة والأدب والموسيقى والفن، الأحداث التقليدية والممارسات الشعبية وأساليب الحياة التقليدية بما فيها الطعام والشراب » . أما سعيد فيعرف التراث الشعبي بأنه « هو ذلك الجزء من ثقافة الشعب الذي ينتقل ويتم تداوله عن طريق الرواية الشفهية أو الملاحظة أو الممارسات اليومية، ولذا يعتبر ضمن منظومة السياحة الثقافية، وينقسم التراث الشعبي إلى قسمين : الصناعات التراثية القديمة (المصنوعات اليدوية كالحياسة، والنحت، والحدادة) وفنون شعبية (الأغاني والرقصات)» .

وهذه الدراسة تتناول السياحة التراثية والتراث كما تناولها التعريف السابق من حيث الصناعات التراثية القديمة والفنون الشعبية من رقص وأغاني وموسيقى بالإضافة للأطعمة الشعبية. فبصورة عامة يعد التراث الشعبي والفلكلور، واحداً من أهم الجواذب السياحية العالمية، نسبة لأنه يعكس التباين الحضاري والتنوع الثقافي العالمي ، لاسيما وقد أضحت المدن والمنتجات الصناعية التجارية والثقافة والفنون المعاصرة، تتشابه بدرجة كبيرة على مستوى العالم ؛ بسبب سرعة الانتشار الحضاري المواكب للعولمة والثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات.

فبالنسبة لدولة السودان الذي يمتاز بالتنوع القبلي والاثني الكبير، الذي يؤدي بدوره إلى تنوع ثقافي كبير ؛ فتنوع تبعاً لذلك الأعراف والعادات والتقاليد و بناء على ذلك يتنوع هذا التراث ويزداد ثراء، متمثلاً في صور و نماذج مختلفة، فمنها جانب الفنون الشعبية التراثية لكل قبيلة من القبائل أو منطقة من مناطق السودان مما يشكل عامل جذب لكثير من السياح للتعرف على عادات الشعوب الأخرى، وكذلك جانب المصنوعات، إذ يمتاز السودان بالكثير من المصنوعات الشعبية التي تجد قبولاً كبيراً لدى المروحين والسياح ، وخصوصاً القادمين من وراء البحار، مثل : المصنوعات السعفية والجلدية و الفخارية والفضية.

وفي هذه الدراسة سوف نتناول أهم المصنوعات التقليدية بالسودان بصورة عامة، ثم نتناول الفنون الشعبية من رقص وموسيقى في كل منطقة من مناطق السودان بصورة مستقلة (الشرق، الغرب، الشمال، النيل الأزرق والوسط) :

أولاً : المصنوعات التقليدية اليدوية :

تمثل هذه المصنوعات أحد عوامل الجذب السياحي في السودان لما فيها من دلالات تاريخية وثقافية وفنية، فهي تدل على أبعاد حضارية واسلوب الحياة بصورة عامة في الملبس والمسكن والمشرب والمأكل، كما تدل على الذوق الفني في صنع تلك الأدوات والمصنوعات. وأهم هذه المصنوعات :

أ / المصنوعات الفخارية :

تعتبر صناعة الفخار من أقدم الصناعات اليدوية في السودان، والفخار هو معالجة الطين بطريقة معينة مع بعض الإضافات ثم حرقه بالنار، وتصنع منه أشكال مختلفة ولأغراض متنوعة، فمثلاً : الأزيار، والمباخر، الأبيص والجينة وغيرها. وهناك عدد من الأماكن اشتهرت بهذه الصناعة أشهرها

منطقة القماير بأمر درمان، كما أن هنالك عدد من الأسواق التي تشتهر بتسويق هذه التجارة سواء بالعاصمة أو الأقاليم، ومن بين هذه الأسواق سوق أبو روف بأمر درمان. وأسواق ادوات اعداد القهوة بشرق السودان، وأسواق الأزيار بالنيل الأزرق.

ب / المصنوعات السعفية :

تعتمد هذه الصناعة على أشجار النخيل وأشجار الدوم والديلب، ولذلك نجدها في شمال السودان (النخيل) وفي غرب السودان (الدوم والديلب). من أهم المصنوعات السعفية : الطبق (وهو يستعمل كغطاء للأكل)، البرش (وله اشكال متنوعة ويستعمل في أغراض متنوعة مثل أن يكون مفرشا للصلاة، كفراش للنوم، يجمع بألوان ويفرش في مناسبات الزواج، وتصنع منه المنازل عند البعض، كما يزين به هودج العروس في بعض مناطق السودان)، الهبابة (لشعال النار)، القفة (وهي سلة لحفظ الخضروات والذهاب بها للأسواق لحمل احتياجات المنزل اليومية)، الريكة (توضع عليها الكسرة، والكسرة هي نوع من الأكلات الشعبية تصنع من الذرة)، بالإضافة لذلك تصنع مصنوعات سعفية وبألوان زاهية وبأشكال مختلفة تجذب انتباه السياح وخاصة الأجانب، فلذلك هي من الصناعات التقليدية التي تتمتع بناحية تسويقية عالية. ومما يميز هذه المصنوعات السعفية عدم قابليتها للكسر وسهولة حملها والتنقل بها ؛ ولذلك ازدهرت بين قبائل الرحل في غرب السودان فأبدعوا فيها. وهذه الخاصية أفادتها في أن تكون يسيرة التناول للسياح المحليين والأجانب.

ج / المصنوعات الجلدية :

تعتمد هذه الصناعة على جلود الحيوانات والزواحف والبرمائيات، مثل جلود الإبقار وجلود الماعز و جلود النمر وبعض الثعابين مثل الأصله وغيرها حيث تستخدم في صناعة الأحذية (ولهذا النوع محبيه ورواده سواء من داخل السودان أو من خارجه)، كما تستخدم في صناعة الحقائب اليدوية للنساء والرجال وبأحجام مختلفة (وأيضاً لهذا النوع رواده وخاصة الأجانب)، ولل سكان المحليين في كثير من بقاع السودان استخدامات خاصة بهم مثل الفروة للصلاة، والحمايل لبعض الاواني ولجم للخيل وزينة للخيل والإبل وهنالك بعض الصناعات يمكن أن توضع في متاحف التراث لقله استعمالها حالياً مثل السعن و القربة (وهي تستعمل لحفظ و تبريد مياه للشرب). وتتمتع هذه المصنوعات الجلدية بانتشار و ثراء واسع عند القبائل الرعوية في السودان لسهولة حملها مع عدم قابليتها للكسر بالإضافة لتوفر مادة صناعتها.

د / المصنوعات الخشبية :

تعتمد هذه المصنوعات على أخشاب الأشجار المختلفة، فمثلاً صناعة الأثاث تعتمد على أشجار التيك والأبانوس والسنت، كذلك من اخشاب شجر السنط تصنع أنواع مختلفة من المصنوعات التقليدية مثل العنقريب (يستعمل سريراً للنوم، وكذلك له استعمالات اخرى في المهوروثات التقليدية ففي مناسبات الزواج يزين ويجلس عليه العريس للحننة)، والبندر (مقعد يجلس عليه)، وأيضاً من اخشاب السنط تصنع المراكب الشراعية وقوارب الصيد (من الأسواق المشتهرة بتسويقها سوق أبوروف بأمر درمان)، أما صناعة العصي فتختلف باختلاف الهدف من حمل العصا واستخداماتها

فهناك العصي التي يحملها الرجال بوصفها سلاحاً تقليدياً أو للصيد وهذه تختلف أشكالها باختلاف دواعي الاستخدام (عصا، عكاز، قرجة، سفروق) وقد يختلف الاسم من منطقة الى اخرى. وهناك العصي التي يحملها الرجال للزينة وكمال الهيئة وهذه يراعى فيها جودة المادة التي تصنع منها (ابنوس، تك،...) كما تراعى الجوانب الفنية والجمالية .

و هنالك بعض المصنوعات الخشبية التي تصنع على شكل انسان يرمز الى منطقة معينة، او على شكل حيوانات مختلفة، او في شكل سفن وغيرها من الأشكال (اناتيك) التي تجذب السياح وخاصة السياح الأجانب.

هـ / المصنوعات القطنية :

تعتمد هذه المصنوعات على محصول القطن، وتتم صناعة الغزل والنسيج يدوياً ثم تصنع منه بعض المنسوجات (القنجة) مثل الفراد (وهي تستعمل في الغطاء)، الجلابيب، الشال، وتقريباً اندثرت هذه الصناعة ولكن حلت محلها بعض اشكال الزينة المختلفة التي تعدها بعض الفتيات من هذه الخيوط. هذا بجانب صناعة الحبال وفتائل المصابيح التقليدية. ولا بد ان نشير إلى بعض الآلات التقليدية التي ارتبطت بها تلك المصنوعات ، فمن تلك الآلات الآله التقليدية التي يفرز بها القطن من بذوره وهي اله مصنوعة من المواد والشجيرات الصغيرة وتسمى (الغوايه). وهناك المنسج الذي تنسج به خيوط القطن وهو أيضاً مصنوع من الخشب يشد فوق الارض مما يضطر الناسج ان يحفر له حفرة صغيرة يجلس عليها تمكنه من شد الخيوط ونسجها.

و / المصنوعات الحديدية :

يستعمل الحديد في صناعة بعض المصنوعات التقليدية مثل : صناعة الأسلحة البيضاء كالسيوف والخناجر والرماح والسكين والحرايب، بالإضافة لصناعة الآلات الزراعية التقليدية مثل : الكوريق والطورية والمنجل والحشاشة، والكامشة (لنزع سيقان القطن) والنجامة لتنظيف احواض البصل من الحشائش. وغير ذلك

وهناك بعض الصناعات التقليدية الأخرى والتي لها جاذبيتها مثل مصنوعات سن الفيل (العاج) والمصنوعات من الفضة والتي تصنع في شكل حلي مختلفة للفتيات او لزيينة العروس. اما الذهب فبجانب استخداماته في مصوغات الحلي والزينة بشكل عام فله استخدامات زينة تراثية في الاعراس متمثلة في تزيين العروسين بالوان من انواع الزينة المرتبطة بهذه المناسبة.

ومن أهم الأسواق التي تتوفر فيها هذه المقتنيات هو سوق أم درمان للمصنوعات الشعبية، وسوف نتاوله بقليل من التفصيل لأنه يعتبر سوق جامع لكل أنحاء السودان.

سوق أم درمان للمصنوعات الشعبية:

تعتبر الأسواق الشعبية والتراثية من أهم الجواذب السياحية ، نسبة لتمييزها وتفردتها أشكالها ومحتوياتها ومعروضاتها ، وذلك بعكس الأسواق الحديثة التي تتشابه بدرجة كبيرة في كل العالم، وتتميز الأسواق الشعبية في الدول النامية على وجه الخصوص بوظيفتها الاجتماعية وليس فقط بالوظيفة التجارية الاقتصادية.

يقع سوق أمدرمان للمصنوعات الشعبية في منطقة وسط أم درمان، و يتكون من متاجر صغيرة مصطفة في أزقة ظليلة، ويحتوي على أنواع عديدة ومتنوعة من المشغولات اليدوية و الأعمال الفنية و التذكارية، بالإضافة إلى أعمال الفولكلور السوداني المتميزة والشهيرة، وقد ظل سوق أم درمان طوال تاريخه مكاناً للترويج و اللقاءات الاجتماعية والتسوق، وتذكر عامر « أن سوق أم درمان قد مثل نواة للحركة الثقافية و الأدبية و السياسية بالمدينة والمنطقة ؛ إذ كانت مقاهي سوق الموية تقام فيها المنتديات الجامعة لأهل الفن والشعر والأدب والسياسة، وقد تبلورت هذه الحركة الثقافية والسياسية لأبناء أم درمان في العام 8391م في تأسيس «نادي الخريجين» م بسوق أم درمان ، والذي قاد الحركة الوطنية التي أدت الى نيل السودان لاستقلاله في عام 6591م، كواحد من أوائل الدول الأفريقية التي نالت استقلالها » .

ولا زال سوق أمدرمان محتفظاً بشعبيته الكبيرة ؛ إذ يظل مكتظاً بالرواد طوال اليوم ، وخصوصاً في الأمسيات وعطلات نهاية الاسبوع ، لخدمة مختلف أغراضهم التجارية والاجتماعية والمساهمة في تلبية حاجاتهم الترويحية والترفيهية، وموقعه المركزي في قلب مدينة أم درمان وملتقى طرق المواصلات في المنطقة يساعده في أداء هذا الدور، ولكن يحتاج السوق إلى تنظيم الحركة وتنظيم المواقف وفك الاختناقات المرورية المتكررة ، وتكثيف حملات النظافة وإصحاح البيئة في منطقة السوق.

ثانياً : الموسيقى والفنون الشعبية :

كما ذكر سابقاً تختلف الأعراف والتقاليد من منطقة إلى أخرى وتمثل عامل جذب لكثير من السياح للتعرف على عادات القبائل والشعوب الأخرى سواء كان من داخل الدولة أو من خارجها، وتلعب الفنون الشعبية والموسيقى عامل جذب ترفيهي هام، ولكل منطقة من مناطق السودان موسيقى وعدد من الرقصات التي تشتهر بها، ولذلك سوف نتناول كل منطقة على حدا :

1/ شمال السودان :

يتسم شمال السودان بالعمق في تاريخ الحضارة الإنسانية، فقد عرف حياة الاستقرار والحياة المدنية منذ القدم، مما كان له الأثر في تراثهم الثقافي المتمثل في الآلات الموسيقية والرقص والغناء ومن نماذج ذلك :

آلة الطمبور :

هي آلة موسيقية وترية وتسمى أيضاً الربابه وهي اشبه بآله العود ولكنها ذات طابع وصنع محلي ، تصنع في شكل صندوق مربع أو دائري يمتد منه قائمان ممتدان وتشد عليه خمس أوتار من سلك معدني رفيع ، وأكثر ما تستخدم هذه الآله في شمال السودان عند قبائل الشايقيه والمناصر ، فيتغنون عليها غناء أبرز ما يميزه الحنين والشوق ، ويعزف على هذه الآله المغني نفسه ويقف بجانبه مجموعة من الرجال يؤدون تصفيقاً يتناغم مع العزف على هذه الآله.

آلة الطار :

هو آلة نوبية قديمة تصنع من اطار خشبي دائري يشد عليه جلد رقيق فيكون دفاً يضرب

عليه ويصدر صوتاً داوياً يستخدم في الغناء , كما عند النوبة في منطقته حلفاً إذ ترتبط به رقصه الطار، كما يستخدم في الانشاد الديني فيما يعرف عند السودانيين (المديح) , إذ يحمل المادح الطار ويتغنى بمدح النبي صلى الله عليه وسلم أو في أي معاني دنيه اخرى وقد اشتهر به اولاد حاج الماحي في شمال السودان، ولكنه انتشر عند المداحين في كل بقاع السودان، ومن أكثر الصور انتشاراً التي يستخدم فيها الطار أن يتحلق الناس في صورة حلقة دائرية يقف في وسطها المادح يحمل طاره و ويتدفق في التغني والضرب على الطار فيخرج بعض الحضور إلى داخل الحلقة يحملون العصي فيحجلون بها نحو المادح فيتراجع المادح إلى الورااء بصورة دائرية وهم يحجلون ويرقصون ويسيرون وراهه فيدور بهم في هذه الحلقة في صورة من الطرب والنشوة العارمة وإعجاب الحضور فيصبح مشهداً سياحياً جذاباً سوا كان للسكان المحليين أو السياح.

رقصة الشايقية :

ونجدها تمارس عند قبيلة الشايقية بشمال السودان، ويؤديها الرجال والنساء معاً، ويصاحب الرقص تصفيق بالأيادي، وتعتمد هذه الرقصة على آلة الطمبور، وتمارس في المناسبات خاصة الزواج. رقصة الحلفاويين : تمارسها قبائل الحلفاويين في شمال السودان، يؤديها الرجال والنساء معاً، ويكون كل منهما في صف مواجهين لبعضهما، وتلبس فيها النساء ملابس باللون الأسود، تمارس في المناسبات.

2/ غرب السودان :

ان غرب السودان من المناطق الغنية جداً بالإيقاعات الموسيقية لدرجة انها تخرج احياناً من السلام الموسيقيه المحليه الى السلم السباعي , هذا بجانب التعدد في الآلات وما يصاحبها من الوان الرقص والغناء , وخاصة ان المجتمع الرعوي يتيح الكثير من الوقت لممارسة مثل هذه النشاطات الثقافية، كما نلاحظ أن لأنواع الحيوانات السائدة أثر في الآلات الموسيقية وطريقة الرقص والألحان ؛ فأهل الإبل تمتاز ألحانهم بالهدوء ومد الأصوات والأنفاس طويلاً بينما يتسم من يركبون الخيل بسرعة الايقاع وقصر المقاطع، كما نجد بعضهم يتأثر بالأبقار في طريقة الرقص وربط قرون الأبقار على رؤوسهم. ومن أشهر رقصاتهم مايلي :

رقصة الكمبلا : نجدها في منطقة جبال النوبة بغرب السودان، تمارس في جميع المناسبات، مثل الأعياد والزواج ومواسم الحصاد، يضع الراقصون قرون الثيران فوق رؤوسهم (أنظر شكل رقم 2)، كما يلبسون أجراساً وخلاخل في أقدامهم ويضربون بأرجلهم الأرض لتصبح الأصوات أكثر قوة عند الرقص.



شكل رقم (2) رقصة الكمبلا :

المصدر : موقع الزول نت

رقصة النقارة :

تشتهر بهذه الرقصة قبائل المسيرية بغرب السودان، تمارس في جميع المناسبات، مثل الزواج ووقت الحصاد والختان، وهي رقصة سريعة الايقاع، ويشترك فيها الرجال والنساء معاً، تبدأ بالضرب على آلة النقارة، وتكون هنالك أكثر من آلة نقارة أثناء تأدية الرقصة.

3/ شرق السودان :

بالرغم من التعدد القبلي بشرق السودان إلا أن الايقاعات والرقصات تكاد تكون متشابهة في كل أنحاء الشرق، كما يلاحظ الاهتمام الكبير بالزينة والزي المصاحب لأداء الرقصات، ومن أشهر تلك

الرقصات :

رقصة السيف :

من أهم القبائل التي تشتهر بهذه الرقصة هم قبائل الرشايدة والبنبي عامر والأمرار بشرق السودان، وتمارس هذه الرقصة في المناسبات وخاصة مناسبات الزواج، قوام هذه الرقصة صفان، صف للنساء وصف للرجال، ويحمل فيها الرجال السيوف كدليل للفروسية والشجاعة.

4/ النيل الأزرق :

تشتهر منطقة النيل الأزرق بكثير من الآلات الموسيقية المرتبطة بجغرافيا تلك المنطقة وإنسانها، ومن أشهر تلك الآلات :

آلة الوازا :

هي آلة مخروطية الشكل بأطوال وأشكال مختلفة تصنع من نوع معين من القرع، يقال أن موطنها الأصلي هو منطقة نافوشا بأثيوبيا، تستخدمها قبائل البتا بالنيل الأزرق، وهي مجموعة

تتكون من الأبواق وقرن غزال، وهي آلة نفخيه تحمل على الكتف الأيمن (أنظر شكل رقم 3) ويقرعه عليها بقرن غزال أو بقرن ماعز صغير وتصدر صوتاً عن طريق اهتزاز الهواء المنفوخ داخل البوق ويصدر كل بوق صوته الخاص، يقوم بالنفخ عليها الرجال دون النساء .
شكل رقم (3) آلة الوازا



المصدر : موقع العين الاخبارية

5/ وسط السودان :

خليط من كل قبائل السودان لذلك فهو مزيج من التراث السوداني، كما أنه مدخل للتمازج مع خارج البلاد، ولذلك فهو يعد البوتقة التي امتزج إرث السودان الثقافي، ولكن أبرز ما يتميز به الوسط في الغناء والموسيقى الشعبية هي الدلوكة وما يصحبها من أغاني الحماسة والشجاعة أو ما يصحبها بما يسمى بغناء البنات، والدلوكة آلة فخارية أشبه بالأصايص يشد عليها جلد رقيق يضرب عليه، وقد تصاحبها آلات صغيرة في الحجم تشبهها في الشكل تسمى شتامة (واحد شتم) وهذه يطرق عليها بأعواد رقيقة لتزيد من تعدد الايقاعات وعلوها وخاصة في الغناء الحماسي. وكل هذا التراث الثقافي والتنوع في الآلات والرقصات في بقاع السودان المختلفة يشكل مقوم جذب سياحي داخل السودان، إذ كل جهة تريد التعرف على نواحي السودان المختلفة وموسيقى بلادهم، كما تشكل مقوم جذب سياحي للسياح من خارج البلاد.

الأطعمة والمأكولات الشعبية :

تلعب المطاعم وخاصة الشعبية دوراً كبيراً في لفت أنظار السياح ؛ لمعرفة عادات وتقاليد الشعوب الغذائية، وهناك عدد من الأسواق الشعبية بكل ولايات السودان المختلفة، وكمثال لها : سوق «الناقعة أوقندهار» للحوم والمشويات والأكلات الشعبية ، يقع هذا السوق بمدينة أم درمان جنوب سوق ليبيا محلية أم بدة، ويتمثل في مجموعة من المطاعم الشعبية، والتي أضحت لها شهرة واسعة على مستوى السودان كله ، فأصبحت تجذب كثير من المرتادين سواء من داخل العاصمة أو من ولايات السودان المختلفة أو السياح الأجانب.

أما الأطعمة التراثية فتختلف باختلاف الجغرافيا والمناخ وما يتاح في المنطقة من مواد الغذاء. فمن الأطعمة الشعبية الشهيرة في شمال البلاد التركين والميلوحة وهي من الأسماك المخمرة تؤكل ايداماً للقرصة (خبز من القمح)، وكما توجد في الشمال أيضاً قراصة البلح والتي كانت في السابق تتخذ زاداً للمسافرين.

أما في شرق السودان فأشهر وجباتهم الشعبية هو السلات (وهي لحوم تشوى على النار والحجر)، أما الحلويات الشعبية لديهم فهي المخبازة (وهي مزيج من الموز والخبز والطحنية والسكر والسمن والعسل).

أما غرب السودان فهو غني بالأكلات الشعبية من اللحوم أو النباتات؛ حيث يتفننون في الأطعمة المعدة من اللحوم الطازجة واللحوم المجففة، بجانب استخدامهم لمقبلات محلية من نبات الكول الذي يخمر ليذر على بعض المطبوعات. أما وسط البلاد فهو مزيج من ثقافة الشمال والغرب ويقبل به تأثير الشرق لكثرة الهجرات إليه من هاتين الجهتين، ومن أبرز الأطعمة في الوسط هي الكسرة.

معوقات التنمية السياحية :

جدول رقم (1) عدد السياح الوافدين إلى السودان والإيراد السياحي (بالمليون دولار) للأعوام من 2002-6102 م

العام	عدد السياح	الإيراد بالمليون	العام	عدد السياح	الإيراد بالمليون
2003	52290	62,6	2010	495161	616,6
2004	60577	68,3	2011	536400	671,9
2005	245797	316,4	2012	574645	719,9
2006	328156	409,3	2013	591350	737,0
2007	436292	427,6	2014	683618	855,4
2008	439166	548,0	2015	741000	930,7
2009	420238	521,7	2016	799644	995,7

المصدر : وزارة السياحة والآثار والحياة البرية

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن هنالك تطور في حركة السياحة بالسودان ولكن لم تصل إلى المستوى المطلوب، فكما ذكر سابقاً وحسب تقرير وزارة السياحة السودانية للعام 2012 م بأن السودان يمتلك مقومات سياحية تضعه ضمن العشرة دول الأولى عالمياً من حيث الموارد السياحية، ولكن في الواقع نجد أن السودان بعيد كل البعد حالياً عن المنافسة ولم يدخل في الترتيب حتى بين الدول الخمسين الأولى للجذب السياحي، وكمقارنة بينه وبين الدول الأولى (أنظر جدول رقم 2) فنلاحظ الهوة الواسعة بينه وبينها من حيث عدد الزوار وبديهي أن يترتب على ذلك قلة الإيرادات من النشاط السياحي، كذلك من إحصائيات منظمة السياحة العالمية أن دولة كوبا ترتيبها التاسع والخمسون وعدد السياح 1,2 مليون، فالسودان رغم أنه وحسب تقرير منظمة السياحة العالمية كما ذكر سابقاً يمتلك مقومات وجاذب تجعله من بين الدول العشرة الأوائل ولكن كان عدد

السياح الوافدين إلى السودان في نفس العام (7002 م) كما موضح بجدول رقم 1 أقل من نصف المليون (292634) سائح.

جدول رقم (2) احصائيات السياحة حسب منظمة السياحة العالمية للعام 7002 م

الدولة	عدد السياح بالمليون	الدولة	عدد السياح بالمليون	الدولة	عدد السياح بالمليون	الدولة	عدد السياح بالمليون
1/ فرنسا	81,9	6/ بريطانيا	30,7	11/ ماليزيا	21,0	16/ هونغ كونغ	17,2
2/ اسبانيا	59,2	7/ ألمانيا	24,4	12/ النمسا	20,8	17/ هولندا	15,0
3/ الولايات المتحدة	56,0	8/ اوكرانيا	23,1	13/ روسيا	20,5	18/ تايلاند	14,5
4/ الصين	54,7	9/ تركيا	22,2	14/ اليونان	18,2	19/ ماكاو	12,9
5/ ايطاليا	43,7	10/ المكسيك	21,4	15/ كندا	17,9	20/ البرتغال	12,3
						21/ السعودية	11,5
						22/ هولندا	11,0
						23/ مصر	10,6
						24/ كرواتيا	9,3
						25/ جنوب افريقيا	9,1

المصدر : منظمة السياحة العالمية 9002 م

- وتواجه السياحة بصورة عامة بالدولة بعدد من المعوقات، من بينها :
1. نقص البنى الأساسية للسياحة، حيث تفتقر الدولة إلى البنى اللازمة لإرساء وتطوير قطاع سياحي مستدام، والتي من أهمها : طرق النقل والفنادق وخدمات الإيواء.
 2. نقص التنوع السياحي، حيث يشهد النشاط السياحي العالمي الحديث اتجاهاً متزايداً نحو التنوع والتغيير، فرغم أن السودان يمتاز بكثير من الجواذب والمقومات الطبيعية والبشرية إلا أن عدم تدخل الدولة لتجعل من الأصل الموجود، سواء أن كان أصلاً تاريخياً أو تراثياً أو طبيعياً مركزاً تسنده الكثير من الجواذب السياحية الأخرى لتتعدد مقومات الجذب السياحي في الدولة.
 3. ضعف النشاط الترويجي للسياحة.
 4. نقص الاستثمارات السياحية، فالاستثمارات في المشاريع الخدمية وخاصة السياحة كثيراً ما يُنظر إليها على أنها نشاط محفوف بالمخاطر.
- تصور لتفعيل دور السياحة التراثية للمساهمة في تنمية السياحة المستدامة بالدولة :
- في بلد مثل السودان يمتاز بتنوع كبير في مكوناته السكانية والثقافية ؛ فإنه يمكن الاستفادة من هذا التنوع في حفز وتشجيع نشاطات الفنون الشعبية في مختلف ولايات السودان، وذلك بتشجيع فرق وجماعات الفنون الشعبية المختلفة على تنظيم وعرض كل ولاية لفنونها، متنقلين من كل ولاية إلى أخرى، على أن تنظم تلك النشاطات في الأماكن والأوقات

المحددة التي تراها الجهات المختصة، فكل ولاية تعرض موروثها ولكن بصورة بعيدة عن العصبية والقبلية التي أصبح السودان يعاني منها في الفترات الأخيرة، والتي تؤثر سلباً على الاستقرار السياسي للبلاد.

- معارض دائمة لكل ولاية (يكون فيها ناحية تسويقية، لكي تحفز اصحاب الصناعات التقليدية والتراثية، وهذه المعارض الدائمة يزداد نشاطها في مواسم تحدد حسب الأجواء والمناخ والنشاط الاقتصادي لكل ولاية، وتكون هذه المعارض مصحوبة بنشاطات ثقافية أخرى من ندوات وغناء ورقص تراثي.
- الترويج السياحي (الاعلام المرئي والمسموع)، فمن المعلوم أن المستهدف من المناطق السياحية في السودان هو السائح الخارجي، وهذا السائح ما لم تتوفر له المعلومات عن تلك المناطق فهو لن ينتبه إليها ولن يأتي إلى المجهول، فالترويج السياحي والإعلام يعد حجر الزاوية في رفع قيمة تلك الجواذب فعليه لا بد من مشاركة الاعلام المرئي والمسموع بجانب منصات التواصل الاجتماعي والمطبوعات والدراسات، كل ذلك يتكامل ليصبح مادة إعلامية تعكس ما في تلك المناطق من إرث ثقافي وحضاري جدير بالوقوف عنده والاستمتاع به، وعندما يتحرك السائح الداخلي يجذب معه السائح الخارجي.

الخاتمة :

تلعب التنمية السياحية دور كبير وأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ حيث ترتبط السياحة بكثير من الأنشطة الأخرى، فهي عملية مركبة ومتشابكة مع كثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما إنها تساهم في تخفيف حدة البطالة وفي زيادة دخل الفرد، والسودان أحد الدول النامية التي تتميز بموارد سياحية متنوعة ؛ سواء كانت هذه الموارد والمقومات طبيعية أو بشرية، وفي هذه الدراسة توصلنا إلى أن السودان يتميز بالتنوع البيئي والأثني مما أدى إلى تنوع الموروث الثقافي، والذي كان يمكن أن يساهم في عملية الجذب السياحي بصورة كبيرة، ولكن لم يلعب النشاط السياحي في السودان الدور المنوط به ولم يساهم بصورة كبيرة في عملية التنمية السياحية والتي بدورها كان لها أن تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي زيادة الدخل القومي للدولة، وتأمل الباحثة أن يكون في هذه الدراسة وتوصياتها ما يعين صناع القرار والجهات المختصة والمعنية بأمر السياحة، وأن يصبح السودان في مقدمة الدول الجاذبة للسياحة في العالم.

نتائج الدراسة :

من خلال تناول موضوع السياحة التراثية في السودان أوضحت الدراسة أن السودان يتمتع بالتنوع الثقافي وبتراثه بالفلكلور والفنون الشعبية (أغاني، موسيقى ورقص شعبي وصناعات وحرف تراثية) والتي كان يمكن أن تمثل عامل جذب سياحي هام بالنسبة للدولة، ولكن نجد أن هذه الموارد والمقومات الثقافية والتراثية الثرة شبه معطله، وما يقوم منها يعتمد على بعض المبادرات الفردية أو بعض المجموعات الشعبية، ولا توجد دلائل مادية على وجود رعاية وتطوير أو تنظيم فاعل من قبل جهات رسمية إلا في بعض المناسبات الموسمية، وهذا مما يؤكد الفرض الأول للدراسة : يوجد قصور في استغلال المقومات السياحية التراثية في السودان بما لا يتناسب مع ما تحظى به الدولة من موروث تراثي عظيم. كذلك نجد أن حتى السكان أنفسهم لا يعطون الوزن الكافي لموروثاتهم

والاهتمام بها ؛ لكي تصبح ذات مورد اقتصادي يساهم في تنمية مناطقهم وفي زيادة دخل الفرد، وهذا مما يؤكد الفرض الثاني للدراسة : يوجد عدم وعي سياحي بأهمية الموروثات التراثية في عملية الجذب السياحي.

ومما تقدم يتضح أن السياحة لكي تساهم في عملية التنمية المستدامة بالدولة لابد من بذل جهود كبير في تنمية وتطوير الموارد السياحية المتنوعة وجعلها جاذبة للسياح من داخل السودان وخارجه.

التوصيات :

تشجيع الصناعات اليدوية والتراثية، والتنسيق مع الجهات المختصة في كل ولاية لإقامة فعاليات مثل : إقامة المعارض الفلكلورية والتراثية مع ادخال اسلوب المنافسات والحوافز التشجيعية. الاهتمام بالفنون الشعبية من رقص وموسيقى شعبية، وإقامة مهرجانات لتفعيل دورها في عملية الجذب السياحي.

1. إقامة قرى فلكلورية سياحية (وهي قرى تحتوي على المنتجات الفلكلورية المختلفة لتسويقها، مع الاهتمام بتوفر الخدمات السياحية من إيواء وطعام وغيره).
2. دعم الأهداف والسياسات والبرامج الرامية إلى بناء وتعزيز الوحدة الوطنية، وحسن إدارة التنوع الثقافي من خلال ترقية الوعي بالآخر، واحترام ثقافته والانفتاح عليه وحسن التواصل معه، مما يعزز الشعور بالوحدة الوطنية، التي نجد أن السودان أحوج ما يكون إليها الآن.
3. حث المسؤولين على وضع السياحة في سلم الأولويات ؛ لدورها المهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. نشر الوعي السياحي للسكان وذلك من خلال تفعيل الدور الإعلامي ؛ إذ يلعب الترويج الاعلامي في نشر الوعي السياحي للسكان المحليين وفي جذب السياح من الخارج.
5. الاهتمام بالبنى التحتية في كل مناطق السودان، فمثلاً يجب الاهتمام بطرق ووسائل النقل لربط كل ولايات السودان مع بعضها البعض، بالإضافة للاهتمام بخدمات الأمن وأماكن الايواء من فنادق وغيرها، وكذلك الاهتمام بتوفر خدمات المياه والكهرباء في كل ولاية.
6. تنشيط السياحة الداخلية في السودان بكافة السبل الممكنة، سواء بعمل المعارض التراثية والفلكلورية لكل منطقة، وإدخال اسلوب المنافسات والحوافز التشجيعية.
7. الاهتمام بالإحصاء الجيد للنواحي السياحية ؛ وذلك لإمكانية التخطيط الجيد، ويمكن الاستفادة في ذلك من تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والإدارية والتطورات المتسارعة فيها.
8. عمل دراسات ومسوح علمية تفصيلية لكل موارد ومقومات السياحة في كل ولاية من ولايات السودان، وتحديد مجالات وأنواع السياحة بكل منها، لكي يحدث تنسيق بين الولايات المختلفة كل حسب المعطيات البيئية والحضارية بالولاية.

المراجع :

1. العاني، رعد مجيد (2008 م) - تكنولوجيا التنظيم السياحي - ص11 - دار كنوز للمعرفة.
2. حماد، عبدالقادر ابراهيم وعبد، ناصر محمود (2013 م) - مدخل إلى جغرافيا السياحة - ص11 - مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع - عمان.

3. David L. Edgell (2006) - Managing Sustainable Tourism
4. Alegacy for the future – the Haworth Hospitality Press An imprint of the Haworth – Press , Inc > New York , London ,Oxford
5. غرابية، خليف مصطفى (2012 م) - السياحة البيئية - كتاب إلكتروني.
6. وزارة السياحة السودانية - تقرير (2013 م) - ص7.
7. تيموثي، دالين ج و بويد، ستيفن - ترجمة الزهراني، عبدالناصر عبدالرحمن (2011 م) - السياحة التراثية - ص3 - جامعة الملك سعود للنشر العلمي - الرياض.
8. تيموثي، دالين ج و بويد، ستيفن - ترجمة الزهراني، عبدالناصر عبدالرحمن (2011 م) - مرجع سابق - ص5.
9. سعيد، محمد حسن (2013 م) - السياحة في السودان - ص113 - المكتبة الوطنية - الخرطوم
10. عامر، انعام عامر محمد (2005 م) - سوق أمدرمان يحكي قصة مدينة وعراقه شعب - ص39 - المكتبة الوطنية - الخرطوم.
11. سعيد، محمد حسن (2013 م) - مرجع سابق - ص117.

العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في مدينة بورتسودان

★ د. ياسر عبد المحمود حامد التهامي

- أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا-كلية الآداب والعلوم
الإنسانية-جامعة البحر الأحمر-السودان

★★ الباحث / صدام ماجد عوض السيد × ×

محاضر مُتعاون بقسم الجغرافيا-كلية الآداب والعلوم
الإنسانية-جامعة البحر الأحمر-السودان

المستخلص:

تتناول هذه الورقة العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في مدينة بورتسودان والتي هدفت الي التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة، معرفة اهم انواع الجرائم بمنطقة الدراسة والمساهمة في وضع حلول علمية تقلل من نسب ارتكاب الجرائم بمنطقة الدراسة. واستخدم الباحثان منهج المسح الاجتماعي والمنهج الإحصائي وتم جمع المعلومات من خلال المصادر الاولية مثل الاستبانة والمصادر الثانوية مثل الكتب والمراجع والبحوث المنشورة. اهم نتائج الدراسة تمثلت في ان العوامل الإجتماعية مثل الامية والفقر والتفكك الاسري والصحة السيئة هي السبب الرئيسي في إرتكاب الجرائم بمنطقة الدراسة، إنحصرت الجريمة بمنطقة الدراسة بريف المدينة ومناطقها الحدودية. اوصت الدراسة بضرورة تنمية ريف المدينة بفتح المراكز الثقافية للشباب وتوعيتهم بخطر الجريمة، وعمل مشاريع تنموية لزيادة الدخل اليومي للأسر والحد من ظاهرة الفقر، والتنشئة الاسرية للأطفال والتربية على القيم والعادات الدينية الحميدة والعمل على توعية المجتمع وتثقيفه ونشر التعليم بالمنطقة.

Abstract:

This study deals with the factors influencing the crime in Port Sudan. The study aims at identifying the social factors leading to the crime. It also aims at knowing the most important types of crime in the study area

and contributing to the development of scientific solutions that reduce the crime rates in the study area. The researchers used the social survey method and the statistical method. Information was collected through primary sources such as the questionnaire and secondary sources such as books, references and published research. The most important findings of the study are that social factors such as illiteracy, poverty, family disintegration and bad companions are the main reasons for committing crimes in the study area. Crime in the study area was confined to the countryside and its border areas. The study recommended the development of rural areas; and, to open cultural centers for young people; raise awareness of the danger of crime; and establishing development projects to increase the daily income of families and reduce the phenomenon of poverty. In addition to the upbringing of children and education based on religious values and good social habits. Moreover, raising community awareness and dissemination of education in the region

المقدمة:

الجريمة بمفهومها العام كما رأينا، هي إحدى المشكلات الاجتماعية التي تعانيها المجتمعات المختلفة، وهي قديمة قدم الإنسان نفسه، ومن ثم فقد شغلت إهتمام العلماء بمختلف تخصصاتهم خاصة الاجتماعية منها، وذلك للحد من آثارها ومقاومة وقوعها. وعلماء الجغرافيا كغيرهم إهتموا بالظاهرة الإجرامية باعتبارها حدثاً يقع في الحيز المكاني متأثراً بخصائصه المميزة ومؤثراً فيه. وعلى الرغم من أن التخصص لم يكن واضحاً في الجغرافية القديمة إلا أننا يمكن مناقشة موضوع الظاهرة الإجرامية ضمن موضوعات الجغرافية الاجتماعية التي تدرس المشكلات الاجتماعية في الحيز المكاني. فجغرافية الجريمة تعد جزءاً من الجغرافية الاجتماعية التي تهتم بدراسة الكائن الإجتماعي وأنشطته الاجتماعية في البيئة المحيطة به، أي دراسة السلوك المكاني في البيئة الاجتماعية. وعلى كل فجغرافية الجريمة هي مرآة تعكس لنا واقعاً يمكن من خلاله التنبؤ بعدد المناوشات في المجتمع، مثل التفاوت الاجتماعي والبطالة وتدهور المساكن وعدم المساواة التي تسهم بشكل ما في الجريمة¹.

لقد ارتفعت في الآونة الأخيرة درجة التنبه من أخطار زيادة معدلات الجريمة دولياً ومحلياً وعلى كافة الأصعدة الرسمية والشعبية، ومع ارتفاع معدلاتها تم الربط بين العوامل الاجتماعية والجريمة كسبب لارتكابها، وبالبحث فقد تبين أن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والظروف الغير ملائمة والتي في الغالب قد تحيط بالفرد وتدفعه إلى ارتكاب جريمته، وغالباً ما تكون لاقترابها والدخول المتدنية للفرد والأوضاع الأسرية الغير مستقرة والصحة والرفاق وهو ما يطلق عليه أصدقاء السوء لهو من العوامل المؤثرة والتي تلعب دوراً بارزاً في دفع تلك الأفراد إلى ارتكاب الجرائم أو ممارسة سلوك إجرامي معين.

ولقد أصبحت الجريمة ظاهرة اجتماعية عالمية لا تقف عند حد معين ولا تنحصر علممجتمعات بعينها دون المجتمعات الأخرى، ومع التسليم بأن الظروف غير ملائمة قد تتوافر أكثر في المجتمعات النامية عنها في المجتمعات المتقدمة، إلا أن هذه النظرية تقابلها نظريات أخرى تسلّم بأنه كلما تقدمت المجتمعات تظهت بها الجريمة المنظمة والتي تكون أشد خطراً على المجتمع بل وتتشكّل أنواع وسبل جديدة من الجرائم لم تكن موجودة، وعلى سبيل المثال (جرائم النصب) وما نسمعه يومياً من جديد الأساليب والحيل.

وفي السابق فقد تنبه المجتمع إلى خطر الجريمة والأثر السلبي الناشئ عن ممارستها، وكيف أنها تعيق التقدم وتؤثر على استقرار المجتمع، ومعالجته للسيطرة على توازن المجتمع من الانحطاط بسلوك الأفراد إلى ارتكاب الجريمة، فقد ظهرت بعض الطرق والأساليب المضادة للجريمة لمنعها والوقاية منها، ومع أن هذه الأساليب لم تكن كافية وفي ذاتها قد تكون ساذجة إلا أنها قد شكلت النواة لأساليب أخرى تمثلت في الجزاءات والعقوبات المطبقة علمرتكب الجريمة.

ومعالتقدم الهائل والذي نعيشه الآن واختلاف النظم والقوانين بل واختلاف الحياة الاجتماعية عما ذي قبل، وظهور التشريعات الحديثة بكل أشكالها، إلا أن الجريمة ومعدلات ارتكابها أخذت في ازدياد مستمر، ويشهد على ذلكالتنظيمات الإجرامية والمنتشرة في البلاد والمجتمعات الأكثر ازدهاراً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، وهو ما دفع بالمجتمعات المتقدمة وقبلالمجتمعات النامية إلى الهولة لمعالجة هذه الظاهرة والحد من انتشارها بلوالوقاية منها، والعمل على دراسة أسبابها من قبل المتخصصون بهدف التوصل إلى تفسير علمي للسلوك الإجرامي يجعل من السهل التغلب على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إليه.

الجريمة ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية قبل ان تكون حالة قانونية. وانطلاقاً من هذا المفهوم نرى أنها عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع. فالإجرام نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والمجتمع. وقد كان مفهوم الجريمة قديماً يعزى إلى نفس المجرم الشريرة وان الانتقام هو الأساس في رد فعل السلوك الإجرامي. وأليس وجه العجب في الجريمة أنها موعلة في القدم، فتلك حقيقة رواها لنا التاريخ فيما روى، بل إن الكتب السماوية تعود بالجريمة إلى عهود اشد سحراً وابعد تحورا مما بلغه التاريخ. فهي تحكي لنا أن الإنسان لم يكد يعمر الأرض بعدما اخرج من الجنة حتى قدم للشرب قربانا، فسفح دم أخيه ظلما وعدوانا وكان مصرع هاويل على يد قاويل أول مأساة إنسانية على وجه الأرض، إنما وجه العجب فيما يردده بعض الباحثين عن ثبات نسبة الإجرام وهم يعنون بذلك إن كل جماعة من الناس يؤدي للجريمة ضريبة ذات نسبة ثابتة. وان اختلف الباحثون في هذا الأمر فإنهم يتفقون جميعاً على إن الجريمة ظاهرة اجتماعية رافقت المجتمع البشري منذ نشأته. فالجريمة من وجه نظر الاجتماعيين تعد سلوكاً مغايراً للأعراف الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع والأعراف الاجتماعية عبارة عن ضغوط وضوابط تقيّد سلوك الفرد، فالجريمة هنا مفهوماً العام هي الأفعال تضر الفرد والمجتمع معا، لذلك تصدى المجتمع لها فسن القوانين الجنائية وحددت العقوبات للمخالفين وكذلك وضع

عقوبات اجتماعية للمخالفين لأعرافها وقيمها المتعارف عليها وواجب إضرامها والامتنال إليها.^٤ أما من الناحية القانونية فهي كل فعل مخالف لأحكام قانون العقوبات باعتباره هو الذي يتضمن الأفعال المحرمة ويحدد مقدار عقوبتها ولما كانت الجريمة بطبيعتها عملا ضارا بالمجتمع لذا شرعت الهيئة الاجتماعية عقابا على مرتكبيها.

وللعوامل الاجتماعية علاقة وثيقة في ارتكاب وحدوث الجريمة حيث تتمثل في مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين تميزه عن غيره من سواء الناس والظروف الاجتماعية هنا تقتصر مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطا وثيقا وترتبط حياته بحياتهم لفترة طويلة من الزمن وهؤلاء هم أفراد أسرته ومجتمعه ومدركته والأصحاب والأصدقاء الذين يختارهم وقد دلت التجارب قديما وحديثا على ان سلوك الفرد يتأثر إلى حد بعيد بسلوك من حوله وبالأخص المقربين إليه ولما كانت الجريمة سلوكا يدينه القانون فان أقدم الفرد عليه أو إحجامه عنه مردود في جانب كبير منه إلى طبيعة الظروف الاجتماعية التي تميز مجتمعه الصغير عن غيره من المجتمعات سواه.

وتعتبر الأسرة من أقوى العوامل الخارجية التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد وتتحكم في سلوكه وتوجيهه ففيها يمارس تجاربه الأولى ومنها يستمد خبراته وعنها يقتبس العادات والتقاليد ويعرف معنى الخطأ والصواب ومن أهم مظاهر تفكك الأسرة هو التفكك المادي الذي يراد به غياب احد الوالدين أو كليهما معا في نطاق الأسرة، وتؤكد الإحصاءات ان الصلة وطيدة بين التفكك الأسري المادي وبين ارتكاب الجريمة.^٥

مشكلة البحث:

الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة مستمرة رافقت المجتمع البشري منذ نشوئه وما زالت مترافقة بأشكال وصور

شتى وستبقى ما دام في النفس البشرية طموح وميل وهوى وقدر من الفجور وما دام هناك شيطان يوسوس للنفس الأمانة بالسوء ويشجعها أو يغريها على اقرار الإثم فان الجريمة تبقى قائمة قال تعالى: (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا)^٦.

تلعب الجريمة دوراً هاماً في العصف بكل عوامل الاستقرار والتقدم والرفاهية وتحقيق التنمية في اي مجتمع ولها أبعادها وآثارها لاقتصادية والاجتماعية. هذه الدراسة تركز علي معرفة العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجرائم بمدينة بورتسودان. ولايضاح مشكلة البحث نطرح السؤال التالي:

١- ما هي العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجرائم بمنطقة الدراسة .؟

فروض البحث:

١. تفكك العلاقات الاسرية من العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة.
٢. تدني الدخل المادي والبطالة عاملان رئيسيان في ارتكاب الجرائم.

٣. البيئة السكنية والصحة السئية من اكبر المؤثرات في ارتكاب الجرائم.
٤. تدني المستوى التعليمي وعدم الامام بالقانون شجعا لارتكاب الجريمة.

أهمية البحث:

١. تشخيص المسببات الحقيقية لحدوث الجريمة.
٢. الدراسة تمثل محاولة للإسهام بإضافات معرفية أخرى في حدود هذا الموضوع ومن هنا تتضح فائدة وجدوى هذه الدراسة وأهميتها في هذه المرحلة التي تشهد تغييرا سريعا يصعب التحكم في مساره أحيانا، لذا وجب علينا الوقوف وبشكل دقيق على كل أسباب وخصائص هذا النوع من السلوك محاولين السيطرة عليه وتوجيهه.

أهداف البحث:

١. التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة.
٢. معرفة السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية.
٣. معرفة اهم انواع الجرائم بمنطقة الدراسة.
٤. المساهمة في وضع حلول علمية تقلل من نسب ارتكاب الجرائم بمنطقة الدراسة.

منهجية البحث:

يشير مفهوم المنهج إلى كيفية أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة وموضوع البحث وقد استخدمنا في دراستنا المناهج التالية:

١- منهج المسح الاجتماعي:

المنهج الآخر المستخدم في بحثنا الحالي هو منهج المسح الميداني الذي يعتبر طريقة مهمة للبحث الاجتماعي العلمي ذلك أنها تزود الباحث بمعلومات أصلية ليست معروفة للباحثين الآخرين، وطريقة المسح الاجتماعي كما يعرفها (هايسون) عبارة عن جهود تعاوئي يتيح الطريقة العلمية لدراسة المشاكل الاجتماعية القائمة التي تقع ضمن حدود جغرافية معينة ومعالجتها. كما تميز هذا المجهود بانتشار حقائقه واستنتاجات وتوصياته حتى يمكن ان تكون معلومات عامة للمجتمع المحلي وقوة من اجل عمل منسق مثمر ويرى (موريس) انه عبارة عن طريقة من طرق التحليل والتفسير على نحو علمي منظم من اجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو سكان معينين.^٧

٢- المنهج الإحصائي:

وهو عبارة عن استخدام الوسائل الحسابية والرياضية في تجميع البيانات المختلفة ومن ثم تنظيم وتبويب تلك البيانات والمعلومات عن طريق الأرقام والحسابات والعمليات المرتبطة بها ومن ثم الحصول علي نتائج الدراسة.

حدود البحث:

أ- الحد المكاني: تتمثل في سجنى مدينة بور تسودان التي تقع بين دائرتي عرض ١٨ و ٢٣ درجة شمال خط الاستواء، وبين خطي طول ٣٣ و ٣٩ درجة شرق جرينتش.

- ب- الحد الزمني:تناول الدراسة الفترة الزمنية بين ٢٠١٠ - ٢٠١٥م.
ج- الحد البشري: تركز هذه الدراسة علي الموقوفين لارتكابهم جرائم بسجني بورتسودان.
د- الحد الموضوعي: ركزت الدراسة علي العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجرائم.

مصادر جمع المعلومات:

هناك مصدرين أساسين للبيانات هما:

- أ- مصادر البيانات الأولية: تستخدم فيها أدوات وسائل البحث الميداني المعروفة مثل الاستبيانات والملاحظة الشخصية والمقابلات وغيرها.
ب- مصادر البيانات الثانوية:هي البيانات المنشورة أو التي جمعها الباحث فعلاً من الميدان في حالات سابقة ومن أهم مصادرها المراجع العلمية المتعلقة بالموضوع وبالأبحاث العلمية التي أجريت في الموضوع والمقالات المنشورة في الدوريات العلمية من المكتبة العامة والمتخصصة.

الدراسات السابقة:

تهتم اغلب البحوث الاجتماعية بالدراسات الاجتماعية السابقة فهي تزود الباحث بمعلومات مهمة عن الدراسات النظرية والميدانية التي قام بها العلماء والمتخصصون والمشابهة لموضوع البحث وذات علاقة وثيقة به لكي يستفيد منها الباحث في تحديد الإطار النظري التي تعتمد عليها فصول الدراسة ومباحثها، فهي تكون مكملية للنتائج الأساسية التي توصلت إليها الدراسات السابقة ويمكن ان تشكل إضافة لها، كذلك يرجع إليها الباحثون والمتخصصون في الحقل الدراسي للموضوع وهناك أهمية أخرى للدراسات السابقة حيث أنها توجه الباحث في إعداد دراسته وصياغتها بشكل صحيح وتام، وسوف أتناول هنا دراستين تكون لهما علاقة بموضوع دراستنا: دراسة الحسن { ١٩٩٣ } حول دور التصنيع في السلوك الإجرامي». ان هذه الدراسة النظرية تسلط الضوء على العلاقة بين التصنيع وارتكاب السلوك الإجرامي، فهي تؤكد على ان الجرائم تكثر في البيئات الصناعية وتقل أو تنعدم في البيئات الريفية أو القروية نظرا لتعدد طبيعة الحياة في المجتمع الصناعي وبساطتها وسهولتها في المجتمع الريفي والقروي، وان الوسط الاجتماعي المركب والمعقد كالوسط الصناعي مثلا يعد سببا من أسباب الجنوح والجريمة وتظهر الجرائم في المجتمعات الصناعية، كما تبين الدراسة، لان البيئة الصناعية تشجع على الفردية وتؤمن بأهمية تحرر الفرد من الجماعات التقليدية.

دراسة عبد الله { ٢٠١١ } حول العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجرائم بمدينة الرمادي العراقية، والتي هدفت الي التعرف علي العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة بالرمادي وتوصلت الدراسة الي ان تفكك العلاقات الاجتماعية وتدني المستوي التعليمي والدخل من اهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجرائم.

الاطار النظري للدراسة:

الجريمة: ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك وبعثرة العلاقات الاجتماعية وبالسلوك الاجتماعي وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان

وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء^٥ فالجريمة من الناحية القانونية: هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس^٦.

ومن جهة النظر النفسية فهي سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مصادر نفسية وهي الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديته في ارتكاب الجريمة.

أما من وجهة النظر الاجتماعية فقد برزت اتجاهات عديدة فالأول يرى ان الجريمة هي جمع أخطاء السلوك المضاد للمجتمع أي الضرر بالمصلحة الاجتماعية، أما الثاني فيركز على الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم السلوك، أما الثالث فيتمثل في محاولة إيجاد صياغة تعريف الجريمة ويشمل جمع الأفعال الإجرامية والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب^٧.

أما من وجهة نظر العلماء فلهم تعريف أخرى فعالم الاجتماع الفرنسي (إميل دور كهاريم) يعرف الجريمة على أنها ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع ويتحمل الفرد آثارها. ويعتقد (سذرلاند) ان الجريمة سلوك تحرمه الدولة لضرره بها ويمكن ان ترد عليه بعقوبة، أما العالم (وليم بونجيه) فيرى ان الجريمة هي فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية وتضر بمصلحة المجتمع ويعاقب عليه بعقوبة اشد قسوة من مجرد رفضها القانوني (السيد، بدون تاريخ، ص ١٥٢). أما العالم (تارد) فيقول عن الجريمة أنها تتكون من الظواهر الاجتماعية الأخرى وتتأصل في المجتمع عن طريق (التقليد والمحاكاة) فلهذين العاملين أهمية كبرى في المجتمعات من حيث ممارسة العادات والتقاليد عن عبد الجبار، عريم (١٩٧٣): نظريات علم الاجرام، مطبعة المعارف، بغداد. طريق عاملين (التقليد والمحاكاة).

عرف العالم (كارفو) الجريمة على أنها: عمل ضار وبذات الوقت يجرح المشاعر التي اتفق على تسميتها بالمشاعر الأدبية لجموع الناس.

ولكي تأخذ الجريمة الصفة الإجرامية فلا بد هنا ان تتضمن بعض الخصائص التي توضحها عن المشكلات الاجتماعية الأخرى ومن هذه الخصائص انه يجب ان يحدث سلوك الجريمة أو السلوك المرتكب ضرر للصالح العام وبصورة فعلية لكن التفكير في ارتكاب الضرر لا يكفي وحده لأنه يشكل جريمة فالنية في ارتكاب الجريمة والتفكير بها عن دون ارتكاب الفعل الحقيقي لا يؤخذ به قانونياً.

أما الخاصية الثانية فهي يجب ان يكون هذا الضرر محرماً قانونياً ومعرفاً في قانون العقوبات ووجوب توافر القصد الجنائي أي الشخص الذي يرتكب الفعل الضار حرمه القانون وهو ممتلك حرية الإرادة. فيجب هنا ان يتوافق القصد الجنائي والتصرف الإجرامي، ومن خواصها أيضاً ان تتوفر العلاقة السببية في الضرر المحرم قانوناً وسوء التصرف ويجب ان يحدد العقاب في الجريمة وينص عليها قانوناً وتفصل، هذه الخصائص المختلفة للجريمة ترتبط جميعاً بطبيعة السلوك الذي يمكن

ان يطلق عليه اسم (الجريمة) أما العقوبات المفروضة فالقاضي هو الذي يحددها بموجب القانون اخذ بنظر الاعتبار ظروف الجريمة وطريقة ارتكابها.^٨

ومن الاتجاهات التي فسرت الجريمة هو الاتجاه النفسي الذي كان يمتاز بمدخل فردي، أي تأكيده على نوازع الفرد وميوله وتكوينه النفسي من دون ان يراعي الظروف الاجتماعية، إضافة إلى ان الكثير من الأفعال النفسية التي تعد منحرفة من الوجهة السيكولوجية قد لا تمثل الجريمة بحد ذاتها.

ان الجريمة بالمعنى النفسي هي أي فعل أو سلوك يمثل انتهاكا خطيرا لقواعد السلوك الاجتماعي المعبر عنه بالقانون الجنائي والتي تحدد لها الشرع عقاباً يتناسب مع خطورتها، وان التعريف الإجرائي والذي يتناسب مع الدراسة هي أنها « أي فعل أو أي حدث يرتكبه الفرد ويتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وأعراف وقيم التي تحدث التغيرات في المجتمع ومؤسساته المختلفة التي تؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات والجريمة هي إحدى هذه المشكلات.^٩

فيما بعد فقد ظهرت وسائل للحد من الجريمة في المجتمع الحديث وقد اتخذها القانون الجنائي والتي خصها بعض العلماء بقولهم هي « العدالة في تطبيق القانون هو السبيل الاوفق في الحد من الجريمة».

حيث ان هذه الأسس أصبحت من أهم خصائص القانون الجنائي فقد خصها العالم (سندر لاند) بقوله: «إن القانون الجنائي يجب ان يحمل صفة (المساواة، التخصص، العقوبة، الجزائية) أي ان العقاب يجب ان يحدد لكل نوع من أنواع الجرائم وان يتساوى الجميع أمام القانون وان تتحقق العدالة فيه وانه لا جريمة بدون عقاب».

أما العلماء الذين اهتموا بالإصلاح قبل العقوبة هو العالم (بكاريا) الذي يعتبر بان معيار كل إصلاح هو تحقيق اكبر قدر ممكن من السعادة والرفاهية لأكبر عدد من الناس ثم مقلوته المشهورة « بان العقاب يجب ان يكون محدد يهدي العدالة والمصلحة الاجتماعية ومن الظلم ان يتعدى العقاب هذه الضرورة لنهاية المجتمع».

هنا العقاب يجب ان يكون رادعاً وليس انتقامي وهذه الفكرة قد يتبناها المعنيون بإصلاح المجرم وعلاجه، وان اغلب المؤتمرات والندوات كانت تنادي في ذلك الوقت بمنح العقوبة الانتقامية القاسية وتحاول جعلها رادعة وعلاجية وهذه ليست رحمة وشفقة بالمجرم بل تخليص المجرم من (العود) إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية (الجميلي).^{١٠}

وهناك عدة مدارس تناولت موضوع الجريمة كل حالة حسب اختصاصها وحسب مفاهيمها، فمن هذه المدارس هي: المدرسة الاجتماعية، النفسية، الايكولوجية، الاكنيكالية، الجغرافية وغيرها من المدارس التي تناولت هذا الموضوع وسوف نتطرق هنا إلى واحدة من هذه المدارس هي (المدرسة الاجتماعية) التي تعتبر من أهم المدارس التي أكدت على أهمية العوامل الاجتماعية ونادت بان المجرم هو نتاج وحصيلة المجتمع، وأصحاب هذه المدرسة اعتقدوا ان الجريمة والجنوح ما هما إلا نتاج للعوامل الاجتماعية فالفكرة الكلاسيكية نادت بمبدأ الإرادة الحرة واكتساب اللذة

ناقشها أصحاب الفكرة الوضعية فقد كانت نقطة النقاش هي اكتساب اللذة مشترك مع كل أفراد الهيئة الاجتماعية، إذن فلماذا يكتسب بعض الأفراد ملذاتهم بالطرق المشروعة والقسم الآخر يكتسبها بالطرق غير المشروعة والقسم الآخر يكتسبها بالطرق غير المشروعة والمخالفة للقوانين؟ فالجواب هنا ان جماعة الفكرة الوضعية تقول ان الظروف المحيطة بالفرد التي لا يمكن ان يتحملها بعضهم يلجئون إلى سلك الطرق التي حرمها القانون، ومن أفكار العلامة (فرويد) ان الإنسان يولد وعنده استعداد بان يزيد حالة اللذة ويقلل من حالة الألم، فالمجرمين الذين تحيط بهم الظروف السيئة وتسبب لهم بعض الانحرافات النفسية لا يمكنهم ان يتأخروا في اكتساب ذاتهم لذلك يلجئون إلى الجريمة.

الخلفية التاريخية لتطور المجتمعات في العراق والمجتمعات الحديثة الأخرى منذ الخمسينيات من القرن العشرين: نلاحظ ان الجريمة كأى ظاهرة اجتماعية بدأت تستفعل في المجتمع العراقي نتيجة تهيؤ العوامل التي تستند إليها الجريمة وتنمو الجريمة كما ونوعا وتتطور أساليبها من شكل لآخر بتطور المجتمع وتعقده وتشيعه بالأساليب المنحرفة والخارجة عن القوانين، وان تحول المجتمع زراعي تقليدي إلى شبه صناعي منذ الخمسينيات من القرن العشرين وانتقال المجتمع من طور الزراعة إلى طور الصناعة والتصنيع أدى هذا الانتقال إلى زيادة معدلات الجريمة في المجتمع العراقي.

وبعد التنوع الثقافي الحضاري في المدن الحديثة والصناعية من الأسباب التاريخية لارتفاع حجم الجريمة فالمدينة تحتوي على عناصر سكانية مختلفة فهذا الاختلاف يؤدي إلى التفكك وعدم وجود التضامن الاجتماعي الذي يؤدي أيضا إلى العزلة الاجتماعية التي تدفع الفرد إلى القيام بأعمال سلوكية منحرفة ولاسيما إلى ان علاقته في المجتمع الحضري تكون رسمية وسطحية إلى حد ما في تلك المجتمعات مما يدفعه إلى فعل الجريمة.

من جانب آخر فان انتماء الفرد إلى أكثر من جماعة مؤسسة تجعله يعيش لكن وطأة الضغوط المتنافرة لهذه الجماعات (كالأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام). حيث ان هذه الجماعات تريد منه مطالب قد تثقل كاهله ولا يستطيع ان يلبها على النحو الصحيح فيؤدي ذلك إلى تصدع في شخصيته مما يدفعه إلى الانحراف والجريمة.

السلوك الإجرامي:

هناك العديد من النظريات التي تناولت تفسير هذا السلوك المعقد والحقيقة تشير ان غالبية علماء الإجرام لا ينكرون ان علم الإجرام لا زال قاصراً عن تقديم نظرية علمية كاملة في مجال السياسة وظل مطلب السياسة شغل العلماء الشاغل، وما زال علماء الجريمة المعصرون يحاولون العثور على تفسير نظري كامل لسبب السلوك الإجرامي.¹¹

فهو سلوك بشري يشترك مع السلوك الغير إجرامي في كثير من الأشياء وعلى هذا فيجب ان يفسر ضمن الإطار العام الذي يستخدم في تفسير السلوك البشري العام. فقد ظهر كثير من الالتباس فيما يخص السلوك الإجرامي ويرجع ذلك إلى فشل الباحثين بتعريف وتحديد وضبط

مستويات أو درجات التفسير، وهنا يشمل هذا التحليل انه يمكن نقد علماء الإجرام في تفسير السلوك الإجرامي في مستوى من مستوياته بعيدا عن سبب حدوثه فالفقر مثلا ظرف من الظروف التي تساعد على تطور السلوك الإجرامي بسرعة ولكن ذلك درجة من درجات التفسير المتعلق في تطور السلوك الإجرامي ولكنه ليس العامل المسبب لحدوث السلوك الإجرامي، فمن المستطاع وضع نظرية اجتماعية للسلوك الإجرامي من وجهة نظر الجماعة المحلية المجتمع أو أي جماعة أخرى.^{١٢}

فنتيجة للبحوث والدراسات العلمية الخاصة بالجريمة والمجرمين والتي استندت على السلوك الإجرامي فقد توصل العلماء في بحوثهم في هذا المجال إلى ان هناك عوامل عديدة لها دور في إحداث السلوك الإجرامي سوف نتطرق في هذا المجال إلى ثلاثة من هذه العوامل:

١. دور التربية والتعليم في السلوك الإجرامي (التحصيل العلمي): لا تنحصر الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات بالأفراد الذين تكون مستوياتهم الثقافية والعلمية متدنية ومنخفضة بل تتجاوز هؤلاء إلى المثقفين والمؤهلين ثقافياً وعلمياً، والجرائم التي يرتكبها المعنيون والمثقفون تسمى بجرائم (ذوي الياقات البيض) التي لا تظهر في كل مكان، حيث تعتبر من اشد الجرائم وأخطرها وتعتبر اخطر من الجرائم الاعتيادية، التي يعاقب عليها القانون لأنها ترتكب بطريقة ذكية ومدروسة وتجلب الضرر لعدد كبير من المواطنين وتعرض سلامة وامن المجتمع للخطر وتزعزع ثقة المواطنين بأصحاب الوظائف والمهن.

٢. دور العوامل الاقتصادية في السلوك الإجرامي: تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسؤولة عن السلوك الإجرامي في المجتمع ذلك ان ظاهرة الجريمة لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع فالجرائم ما هي إلا ردود فعل للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد والجماعات، وكما ان دور الجريمة تزداد في فترات الهبوط والكساد الاقتصادي وفي فترات التحولات الاقتصادية السريعة التي يشهدها المجتمع.^{١٣}

٣. دور التحضر والتصنيع في السلوك الإجرامي: حيث تكثر الجرائم في البيئات الحضرية والصناعية وتقل أو تنعدم في البيئات الريفية والقروية، نظرا لتعدد الحياة في المجتمع الحضري والصناعي وبساطتها في المجتمع الريفي والقروي، لهذا يعتقد الإجرام بان الوسط الاجتماعي المعقد والمركب كالوسط الصناعي مثلا الذي يعتبر سببا من أسباب الجريمة والجنوح، فالمجتمع الحضري الصناعي قد يخلق الشخصية الإجرامية ويوفر الظروف الموضوعية والذاتية التي تنمو وتترعرع فيها الشخصية الإجرامية ويعطي التفسيرات العلمية والمبررات العقلانية لظهور الجريمة وانتشارها وبلورتها في المجتمع الصناعي.

لذلك ظهرت اتجاهات عديدة لتفسير السلوك الإجرامي قسمت هذه التغيرات والاتجاهات

هي:

١. الاتجاه الفردي للسلوك الإجرامي: وهو الذي يرد أسباب الجريمة إلى الفرد المجرم نفسه

- ويتفرع إلى قسمين:
٢. اتجاه فردي بايولوجي.
 ٣. اتجاه فردي نفسي.
 ٤. الاتجاه الاجتماعي في تفسير السلوك الإجرامي: وهو الذي يعزي ظاهرة الجريمة إلى عوامل ترجع إلى ظروف البيئة الاجتماعية المباشرة والعامّة والتي تباشر تأثيرها على الفرد.
 ٥. الاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الإجرامي: وهو الذي يرد الجريمة إلى عوامل متكاملة وقوى متفاعلة مع بعضها ويرجع بعضها إلى الفرد نفسه (عضوياً، نفسياً) وبعضها الآخر يرجع إلى ظروف الفرد في البيئة التي يعيش فيها.^{١٤}

نظريات مذاهب السلوك الاجرامي:

بعد ذلك ظهرت العديد من النظريات والمذاهب التي فسرت السلوك الإجرامي تفسيراً تقليدياً وواقعياً وعلمياً فمن هذه المذاهب التي فسرت السلوك الإجرامي:

١- المذهب التقليدي: حيث كان شائعاً بين المعنيتين بالعلوم الجنائية ابتداء من القرن الثامن عشر وكان مؤيديه متأثرين بمذهب الفلاسفة الروحانيون بصوره وتعاليمه وقد تأثروا أكثر بالفيلسوف الفرنسي (اوگست كونت) وكما أننا في صدد الجريمة ومرتكبيها فالقيام بالفعل الغير قانوني وغير سليم يعني ارتكاب جريمة والعمل الصواب هو السلوك الطبيعي والابتعاد عن الأفعال الإجرامية، إذن الشخص أمامه طريقان هما طريق الخير وهو الصواب وطريق الشر وهو الخطأ الإجرامي، فعلى الإنسان هنا ان يسير في الطريق الأول ويتعد عن الطريق الثاني مادام مدركاً لقواه العقلية ويعرف ان يميز بين الصح والخطأ، فإذا ارتكب الجريمة حقت عليه المسؤولية الجنائية بالفرضية هنا تقول: « انه ارتكبها محض إرادته الحرة وانه أدرك نتائجها لذا فكان النداء بفرض العقوبة القاسية والمشددة على المجرم.^{١٥}

٢- المذهب الوضعي أو الواقعي: حيث كانت ميول الوضعيون تتجه إلى التركيز على خصائص السلوك الإجرامي نفسه من النظر إلى صفة القانون الجنائي فقد وجدوا انه من الصعب الوصول إلى عمق السلوك الإجرامي من الناحية القانونية، فالقانون يصف أنواع من السلوك الإجرامي بصورة تكتيكية حقيقته من دون الاهتمام بالأسباب التي أدت إلى هذا السلوك، فالعالم (مانهايم) ارتأى إلى وجوب دراسة كل سلوك غير اجتماعي سواء كان محرماً قانونياً أو غير محرّم وذلك بحسب رأي العالم (سندرلاند) الذي قال بان السلوك الإجرامي فعل مضر بالهيئة الاجتماعية ومن هنا كان يسعى إلى إدانة ذوي الياقات البيض في بعض أمماتهم السلوكية أما العالم (سيلين) فقد وصف الجريمة بأنها سلوك مخالف للمعايير الجماعية.

فالجريمة في نظر الوضعيون هي ظاهرة اجتماعية كيفية الظواهر التي تسير عليها ظواهر الحياة المختلفة التي ترجع إلى عوامل مختلفة اجتماعية وطبيعية وسياسية وغيرها من العوامل. فيرى البعض ان السلوك الإجرامي سلوك مكتسب ويتم اكتسابه عن طريق التفاعل مع

أشخاص آخرين خلال عملية الاتصال وهذا الاتصال قد يكون شفهيًا أو عن طريق الرموز والإشارات كما يحدث في عملية تعلم السلوك الإجرامي خلال مخالطة الجماعات التي تقوم بين أفرادها علاقات وثيقة.^{١٦}

رابعاً: القيم الاجتماعية: عبارة عن مجموعة من الأفكار تكون فيما بينها جهازاً شبه مقنن (ثابت) يستخدمه الإنسان في قياس وتقدير المواقف الاجتماعية وتمثل القيم الاجتماعية ركناً أساسياً في تكوين العلاقات البشرية إذ إن القيمة هي التي تنتج السلوك الاجتماعي، وهذا السلوك هو الذي يؤدي إلى تكوين شبكة العلاقات البشرية التي بلورتها تؤثر مرة أخرى على تكوين قيم أخرى وتطورها. وإن للقيم الاجتماعية علاقة وثيقة مع سلوك الأفراد وإن هذه العلاقات تكون دائرية شبه مغلقة لا تحدث إلا في الجماعات المنظمة المتميزة في التركيب. إذ إن عملية التفاعل المنظم هي التي تكون العلاقات البشرية أو الاجتماعية، وعندما تكون هذه العلاقات تكون هي الأساس الذي ينظم تفاعل الفرد مع المواقف المختلفة، بما في ذلك مواقف المفاضلة والاختيار التي تنتج عنها القيمة الجديدة والتي تساعد على تطوير القيمة الثابتة النسبية.

فأعضاء الجماعة يميلون إلى التقيد بمجموعة من القيم الاجتماعية تناسب الغرض من تكوين الجماعة كما يميلون إلى بذل نوع من الضغط الاجتماعي على من يخالف هذه القيم وبالتالي فإن تفاعل الأفراد الذي يكون العلاقات الاجتماعية أو البشرية يصبح خاضعاً لهذه القيم التي يحميها ويؤكدها الضغط الذي يبذله أفراد الجماعة.

وإن لكل مجتمع من المجتمعات قيمة الخاصة به ولكن هناك قيم عامة توجد في الغالبية العظمى من بلدان العالم وتعتبرها كافة إلا مقيماً بشكل أو بآخر قد تكون قيماً بؤرية هامة أي يدور حولها نظام المجتمع. وقد تكون قيم في مجال العموميات الثقافية إذ إن الأكثرية وليس الجميع في المجتمع يقدرون هذه القيم.^{١٧}

وتعتبر القيم معتقدات مصدرها الثقافة هذه المعتقدات قد تكون معتقدات وصفية (خاطئة أو صحيحة) وقد تكون معتقدات تقويمية أي يتم على أساسها الحكم على موضوع معين على أنه حسن أو سيء. ومعتقدات ناهية أي تضبط سلوك الأفراد في المجتمع وتنهاهم عن أعمال غير ذات قيمة أو أنها تضاد القيمة المطلوبة. والقيمة معتقد أصله الشيء المرغوب أو المفضل فالقيمة تفصح عن نفسها في أمط التفضل والاختيار بين البدائل المتاحة بمعنى أننا نمارس سلوكاً معيناً نابعاً من ثقافتنا وقيمنا ونحن راضون عن هذا السلوك.

وتقسم القيم بالاستمرار النسبي، فلا يمكن القول بأن القيم مستمرة وأبدية غير متغيرة ولا متطورة. بل إن بقاءها نسبي، وهذا لا يعني أنها دائمة التغير والتبدل والاصناع المجتمع. فهي استمرارية إلى أن يتضح أن ممارستها يمكن أن تتحول لظهور ظروف جديدة أو لتغلب قيمة على أخرى وهذا الموضوع شائك، وهنا يمكن القول إن القيمة كمفهوم ومحتوى ثابتة، ولكن الذي يتغير هو الشكل والممارسة والوسيلة والطريقة، وهذا التغيير مرهون بتغير المجتمع وهنا يظهر صراع القيم.^{١٨}

رابعاً: الضبط الاجتماعي: يعد موضوع الضبط الاجتماعي من بين الميادين المختلفة التي تناولها علماء الاجتماع عندما تعرضوا إلى طبيعة وأشكال الظواهر وأنماط الأفعال والسلوك والضروب الاجتماعية الأخرى التي يمكن إخضاعها للبحث والدراسة تحت هذا الميدان المعرفي والعلمي. ويرجع تاريخ بلورة هذا المفهوم كحقل مستقل عن حقول علم الاجتماع إلى القرن التاسع عشر عندما نال شعبية بعد نشر كتاب عالم الاجتماع الأمريكي (روس) تحت عنوان الضبط الاجتماعي كما استخدم هذا الاصطلاح رجال القانون من المحاميين عندما تبناه العلامة (باوند) في إشارتهم إلى عملية المطابقة بين الفرد وبين النظام الاجتماعي.

واستخدم اصطلاح الضبط الاجتماعي في أدبيات علماء الاجتماع ولاسيما في إشارتهم إلى عملية الانتظام والأنساق بين الفرد وبين النسق القيمي والمعياري الذي يسود مجتمع من المجتمعات، ووضحوا ان عملية عدم الانتظام تخلق توترات وصراعات سواء بين الأفراد أو الجماعات. فالضبط الاجتماعي من وجهة نظر علم الاجتماع هو عملية الاتصال والتواصل بين ما هو مغروس من ارث اجتماعي في طبيعة النظام الاجتماعي وبين الجماعات الاجتماعية لأجل تحقيق الاستقرار للانسجام في الحياة الاجتماعية.

والضبط الاجتماعي اصطلاح جمعي يشير إلى الأفراد الذين يدخلون في عمليات مخططة وغير المخططة التي بواسطتها يلقن الأفراد عملية الإقناع أو الإجبار لأجل تحقيق المطابقة بينهم وبين ما هو مستخدم من قيم في الحياة الاجتماعية فالضبط الاجتماعي هو الآليات التي يمارس المجتمع سيطرته على مكون الأفراد، وإدخال المطابقة للمعايير والقيم بين الأفراد وثقافة المجتمع.¹⁹ ومن علماء الاجتماع الذين فسروا الضبط الاجتماعي (اميل دوركهايم) الذي حاول ان يفسر الضوابط الاجتماعية بالعوامل الخارجية وركز في أعماله على المعايير الاجتماعية التي تدخل على الأفراد من الخارج وتصبح حقيقة داخلية يعيشها الفرد اجتماعياً، فالضبط بالنسبة إلى (دوركهايم) هو ضرب من ضروب الإلزام الأخلاقي وعلى الفرد ان يطبع القواعد الاجتماعية، ويقبلها طواعية لتصبح واجبا من الواجبات المفروضة عليه أكثر من كونها ضغوطاً خارجية وتشكل هذه الطلبات من المجتمع نمطاً أخلاقياً لأفراد وعناصر أساسية لشخصياتهم.

أما (جورج هريت ميد) وكذلك (سيجموند فرويد) فقد وسعوا مفهوم الاستدخال للمعايير الاجتماعية، وناقش (جورج هريت ميد) تصور (الذات الاجتماعية) (والانا) معتقدا ان هذا التصور ينمو خلال التجارب الاجتماعية. ومن خلاله يصبح داخليا يقود الفرد إلى تشكيل عموميات نحو الآخرين في هذا السلوك فان توقعات الآخرين في المجتمع تشكل خاصية مشاعر الأفراد فالتكوين لهذه المشاعر هو مجتمعي وليس فردياً.

أما (فرويد) فهو يشبه (ميد) إلى حد كبير في نظره إلى تكوين الذات العليا وكذلك (بيجه) إذ يرى ان استدخال المعايير المجتمعية تتضمن ضوابط للحوافز وذلك من خلال دمج التوقعات عن الآخرين في البناء النفسي أما (بيجه) في تناوله لعملية الاستدخال للمعايير فينطلق من عملية الحكم الأخلاقي للطفل من حيث ان الاستقلال لأحكام الأخلاقية تبين عنده عندما تبدأ عملية التعاون في

العلاقات الاجتماعية بينه وبين الآخرين، وعندما تبدأ عملية الاستدخال هذه على أساس سلطوي أي سلطة الآباء على الأطفال فقد تقود هذه العملية إلى المطابقة في العلاقات الاجتماعية، وان عدم المطابقة قد يظهر عندما يكون هناك تباين معياري داخل المجتمع. فمؤدج الأخلاق الفردية تتأق من نماذج البناء الاجتماعي التي بواسطتها يضم الفرد إلى هذه العملية.^{٢٠}

العوامل الاجتماعية للجريمة:

تمهيد:العوامل الاجتماعية هي مجموعة من الظروف التي تحيط بشخص معين وتميزه عن غيره فيخرج منها تبعا لذلك سائر الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص وغيره من سواء الناس، بهذا المعنى تقتصر الظروف الاجتماعية هنا على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطا وثيقاً سواء كانوا أفراد أسرته أو مجتمعه أو مدرسته أو الأصدقاء والذين يختارهم. واهم هذه العوامل هي:

1. الأسرة: هي المؤسسة التربوية الأولى التي تتلقى المخلوق البشري منذ ان يفتح عينه على النور، فهي الوعاء الذي يشكل داخلها شخصية الطفل تشكيلا فرديا واجتماعيا كما أنها المكان الأنسب الذي تصرح فيه الأفكار الآباء والكبار ليطلقها الصغار وعلى مر الأيام فتنشئهم في الحياة.^{٢١} فالأسرة عبارة عن جماعة من الأفراد تربطهم بروابط قوية تاريخية من صلات الزواج، الدم والتبني، وهذه الجماعة تعيش في دار واحدة وترتبط أعضاءها الأب، الأم، الابن، وغيرها من العلاقات الاجتماعية متماسكة في أساسها للمصالح والأهداف المشتركة. وتلعب الأسرة الدور القيادي في تهيئة وإعداد الطفل لمجابهة الأمور الاجتماعية المعقدة وتدريبه على إشغال الأدوار الاجتماعية المناسبة التي تستطيع من خلالها تقديم الخدمات التي يحتاجها المجتمع.^{٢٢} ولقد تقلصت وظيفة الأسرة في الوقت الحاضر وتحولت بعض وظائفها إلى مؤسسات وغيرها نتيجة لاتساع المعرفة وتنوع المفاهيم وتعدد الوسائل والطرق وهذا أدى إلى عدم استطاعة الأسرة القيام بكل وظائفها وذلك لإمكاناتها المحددة ولتعدد الاختصاصات وظهور العلوم المختلفة والمعارف الجديدة ومتطلبات الحياة الكثيرة والتي لا تستطيع أي مؤسسة الإلمام بها جميعا.^{٢٣}

لقد كانت الأسرة قديما تكفي نفسها بنفسها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والدينية والاجتماعية والتربوية والترفيهية وبدأت الأنشطة تتقلص شيئا فشيئا وينتقل بعضها إلى مؤسسات أخرى كالقبيلة أو الدولة، فمن وظائف الأسرة هي التربية الجسمية والصحية التي من خلالها تقوم الأسرة برعاية وعناية أطفالها وتربيتهم تربية جسمية وصحية وذلك بتقديم المأكل والمشرب والغذاء الصحي والنفسي لتنمية أجسامهم وإيجاد المبادئ لهم وتوفير وسائل الراحة، وعلى الوالدين تزويد أبنائهم بالثقافة التي تلائم العصر الذي يعيشون فيه ومن واجب الوالدين كذلك ان يتجاوزوا مع أبنائهم ويفتحوا لهم صدورهم لسماع مشكلاتهم وتعاونهم معهم على حلها وتفهمها.

فيعتقد معظم علماء الاجتماع ان الأسرة من أقدم المؤسسات الاجتماعية وأول خلية أساسية يتكون منها البناء الاجتماعي وعندما تتعرض الأسرة إلى أي خلل في البناء الاجتماعي فقد تؤثر على بقية المؤسسات الاجتماعية وتتعرض الأسرة إلى الانحلال في بعض المجتمعات واهم أشكال

هذا الانحلال هو الانحلال الأسري التي ترجع ظاهرة إلى تأثير القيم الجديدة عليها ومن هذه المظاهر على ملئ أوقات الفراغ والتسلية والقيم التربوية الحديثة والاجتماعية التي لها تأثير كبير على الأسرة، وهناك ميول فردية وتوجهات موجودة عند الشخص والاتصال بالعالم الخارجي والتعرف على ما هو جديد من قيم كالميول الفردية نحو السعادة والرغبة في الضمان الاجتماعي والاقتصادي ومعرفة التمايز الاجتماعي وأشكاله لظهور الانحلال الأسري عندما تدخل تعديلات في مواقف وإدخال ومواقف غير موجودة سابقاً.^{٢٤}

فالأسرة من وجهة نظر المفكرين الاجتماعيين فقد اهتموا بها منذ أقدم العصور وذلك للوقوف على طبيعة بنائها ووظائفها والمشاكل التي تواجهها محاولة منهم إصلاح المعتل من شؤونها ولأنها اصغر وأدق جهاز في المجتمع ولا يمكن ان تستقيم شؤون المجتمع وتتخلص من مظاهر الانحلال والتصدع إلا إذا استقر البناء الاجتماعي العائلي وفق قواعد وضوابط تنظم سير شؤون هذه المنظمة. ولم تكن الدراسات التي قام بها المفكرين قائمة على البحوث التجريبية والتحليلية بقدر ما كانت فلسفية وشخصية في معظمها لذا نجد البعض في هذه الدراسات هي اقرب إلى حقل الفلسفة وبعيدة في بعض الأحيان عن الاجتماع العائلي، فمن المفكرين الذين اهتموا بدراسة الأسرة وأعطوا آراء وأفكار مهمة هم (أفلاطون، ارسطو، اوكست كونت....) الخ من العلماء المفكرين الذين كان لهم دور كبير في تنظيم حياة الأسرة في الوقت الحاضر مراكز تنظيم التي تعتبر ظاهرة حديثة العهد حيث كانت تقوم بتعاون من وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية وجمعية تنظيم الأسرة.

فقد كان هدف الأسرة الرئيسي العناية بالأمومة وتحديد النسل وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية وبالشكل الذي تتلائم مع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات فمن هذه المراكز هي مراكز رعاية الأحداث الجانحين والإصلاحات الذي ازداد بدرجة كبيرة منذ السنوات الأخيرة حيث تعمل هذه المراكز بمفهوم تربوي إصلاحي حيث يسعى إلى تأهيل الحدث والجانحين اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وإصلاحه ليصبح عضواً فعالاً صالحاً في خدمة المجتمع وتعتبر هذه التجربة من التجارب الإصلاحية البناءة الرائدة في المجتمعات النامية سواء كان من حيث الأساليب التربوية والنفسية والإصلاحية أم من حيث المباني التي يقيم بها المنحرفين والجانحين^{٢٥} وعلى ضوء أهمية موقع الأسرة ووظائفها الاجتماعية ودورها الحيوي في تنشئة الفرد، فإننا نستطيع ان ندرك الآثار المترتبة على التحليل الذي يصيب بناء الأسرة ووظائفها في مجال الضبط الاجتماعي وانعكاساتها الخطيرة على مستقبل الفرد واستقراره النفسي والاجتماعي ويظهر بوادر الانحلال الوظيفي الأسري من مصدرين أولهما التفكك الأسري وثانيهما عدم انجاز الأسرة لوظائفها الأساسية.

2. المدرسة والتعليم: ان المهام والواجبات التي تضطلع بها المدرسة يمكن ان تجعل منها مؤسسة وقائية تحمي من خلالها الطفل أو الشاب من ضمنها المدرسة مهمتها التربوية والتعليمية على أكمل وجه، وتتمثل الوظيفة الأساسية للتعليم في توصيل المعارف والمهارات لأشخاص في تدعيم

الاتجاهات والقيم المرغوبة. والنظام التعليمي الذي يواجه الماضي عندما ينقل التراث الثقافي إلى الطلاب ويواجه المستقبل عندما يهتم بتطوير خبرات الطلاب ومهاراتهم وسلوكهم الاجتماعي واهم هدف لها هو ان يضع الفرد في وضع يتسم بالثقة والضبط العقلائي الذاتي.^{٦٦}

وبجانب التعليم والتدريس التي تقوم به المؤسسة التربوية فإنها تقوم بإعداد الشباب من الناحية الشخصية أيضا بالرغم من تأكيد عدد كبير من الباحثين على دور العائلة في بلورة شخصية الفرد وتكوين طبيعته الأصلية وهذا واضح في آراء العالم (براون) في كتابه الأمراض وكذلك فوليوم الاجتماعية إلا ان هؤلاء الباحثين لم يهتموا المؤسسات الأخرى التي لها دور في تكوين وبلورة شخصية الشباب.

فقد تقوم المدرسة في تكوين وتهذيب سلوك الأفراد وفي تكوين وتظم الكائن الإنساني بصورة صحيحة ووقائية من المخاطر التي تشتت أفكاره وإرادته وتسبب الضعف في شخصيته. كما تساعد على زيادة وعي الأفراد واستثمارهم للموارد المتاحة وتعميق إدراكهم ودورهم في المسؤولية تجاه الجماعة التي ينتمون إليها وعلى هذا الأساس فإنها تغرس منظومة من القيم الأخلاقية والسلوكية. وللمدرسة نظام معين في العملية التربوية لذا لابد من تقديم رعاية مناسبة إلى التلاميذ والشباب في هذه المرحلة لكي يستطيعوا مواصلة العملية التربوية وغالبا ما يرجح زيادة تسرب الأطفال من المدارس إلى إهمال طرق الرعاية في هذه المدارس وعدم فهم المدرسين لطلابهم وسوء المعاملة من قبل المدرسين والمعلمين في بعض الأحيان.

فالعراق من بين الدول النامية التي بدأت تدرك خطورة هذه المرحلة فقد شكلت منظمات مهنية تهتم بشؤون الطلبة وهي المنظمة الطلابية التي بدأت تهتم وتركز على شؤون الطلبة وساعدت الشباب الذين هم بحاجة إلى المساعدة من الناحية المادية والمعنوية فقد سعت إلى حل المشاكل الشبابية وتنظيم الوسائل الترفيهية للشباب.

واهتمت أيضا بنشاطات وفعاليات وطموحات الشباب ومحاولة تنميتها والاستفادة من هذه المواهب.

ان دور المدرسة في إحداث السلوك الإجرامي يتبين في قول العالم (فكتور هيجو) «ان كل مدرسة تفتح بقابلها سجن مغلق» ولكن هذا لا يمنع ان يكون للتعليم أثره العكسي في زيادة معدلات الجريمة، صحيح ان التعليم كثير ما يقضي على أنواع من الجرائم بقضائه على ما يصحب الجهل من الإيمان بخرافات مختلفة من وجهة نظر الفرد تصدر عنها الجريمة بما يفتحه من سبل جديدة لارتزاق كانت مغلقة في وجه الفرد، وبما قد يعطيه من مكانة اجتماعية ربما يحاول المتعلم الحرص عليها وبما قد يبذله المتعلم من وقت وجهد في الدراسة ربما كان سيضيفان من المفاسد والشورور إلا ان انتشار التعليم على نطاق واسع قد أضفى على إجرام العصر إذ حوله من إجرام عنف وعدوان على الأشخاص إلى إجرام مدروس بمنطق وذكاء.

مع ذلك فان هناك مسألة ليست محل نزاع وهي ان التعليم يوصل الشخصية ومعها الميول الإجرامية ان وجدت وهذا يؤدي إلى تخفيف حدة بعض الجرائم المرتبطة بالأمية والجهل مثل

الاعتداد على الأشخاص والسرقة ويحولها نحو أنواع أخرى من الإجرام المنتظم والمتمدن مثل النصب والتزوير والاختلاس، ونحو وسائل أكثر أحكاما مثل القتل بالسموم والأسلحة المتقدمة التي لا تحدث صوتا وفي النهاية إلى الرسائل أكثر مهارة من غيرها.^{٣٧}

حيث تعتبر المدرسة من أهم عوامل البيئة الخارجية للصغير والحدث فمن أهم العوامل المؤثرة في سلوك الأحداث في المدرسة هي علاقة المدرسين بالطلاب ونوع البرامج الدراسية والترفيهية وقرب وبعد المدرسة عن محل سكن الطالب وبيئة المدرسة وموقع المدرسة ايكولوجيا (ريف أو مدينة) وهذه بعض العوامل المدرسية وهناك بعض العوامل في البيئة الخارجية كالتغيرات المختلفة التي تحدث في المجتمع (سياسية، أو طبيعية (عوارض أو فيضانات أو زلازل)) اجتماعية (الهجرة من الريف إلى المدينة) والحروب والثورات وغيرها من العوامل التي لها اثر مباشر وغير مباشر على سلوك الحدث والتي تدفع به إلى الجنوح.^{٣٨}

الصحة السيئة: ان من أهم أسباب المهمة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الإجرامية اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء لاسيما رفاق المنطقة السكنية ورفاق المدرسة من المنحرفين والأشرار فالفرد يتأثر بسرعة بأصدقائه ورفاقه الذين لا يختلفون عنه بمزايا العمر والثقافة والميول والاتجاهات والأذواق حيث انه يتأثر برفاقه أكثر مما يتأثر بابيه أو أمه أو مدرسته. وعندما تكون الخصائل وتستحكم به تتجه إلى الاختلاط والتفاعل بحيث تجعله شاذ ومنحرف في أفكاره وممارسته اليومية وهنا لا تستطيع العائلة ولا أية مؤسسة أخرى في المجتمع من إصلاحه وتقويم أخلاقه المنحرفة وممارسته الخاطئة وأمر كهذا يؤدي إلى أخطار التفكك والتصدع بحيث لا تستطيع العائلة هنا القيام بوظائفها ومهامها تجاه الفرد والمجتمع.

إذن الرفاق يعملون على إشباع ميول الحدث ورغباته وتأكيد وجوده ضمن الجماعة، كما تساعده الجماعة على إقامة علاقات اجتماعية قوية مع من هم في سنه، حيث ان رفاق اللعب لهم دور كبير في التأثير بشخصية الحدث فلعب من المفاهيم التي كانت سائدة عنه انه نشاط يقصد به الاستمتاع بقضاء أوقات الفراغ وقد تبلورت هذه المفاهيم فلم تعد مجرد طريقة لتمضية الوقت، فقد أصبح ينظر إليه كجزء من العمليات التربوية التي ترمي إلى الحد من خطر السلوك الإجرامي لدى الحدث ويقول العالم (بياجيه) في ذلك (ان اللعب عملية تمثل العمل على تحويل المعلومات الواردة لتلائم حاجات الفرد فاللعب والتقليد والمحاكاة جزء لا يتجزأ من النمو العقلي والذكاء).^{٣٩}

ولقد درس الكثير من علماء الإجرام تأثير الجماعات المنحرفة السلوك على الأشخاص أو الشباب الذين يتصلون بها أو يصاحبونها لاسيما إذا كان عند هؤلاء الأفراد استعدادا نفسياً للإسهام في السلوك الانحرافي، وكل فرد في المجتمع معرض للسقوط في الجريمة إذا اتخذ أصدقائه من الأفراد الذين ينتمون إلى مثل هذه الجماعات، ولكن الأبحاث دلت على ان استجابة الفرد لمثل هذه الجماعات تتوقف إلى حد كبير على شخصية المستجيب ومقدار تأثيره في الآخرين وعلى تنشئته الاجتماعية ومقدار رقابة الأسرة على سلوكه وأخلاقه.^{٤٠}

وعلى هذا فان الرفقة السيئة تحطم أو تضعف الروادع تحت تأثير المثل المستمرة من رفاق السوء هذه المثل التي تنتقل بحدوى الإيحاء والحث والتقليد وبما يبثه المجتمع من اطمئنان في النفوس، كما تعمل الرفقة السيئة على تعريف الشباب بالعبادات السيئة كالإدمان على الخمر وتعاطي المخدرات والمقامرة والرهان وغيرها من الأمور السيئة التي تجلبها رفقة السوء.

ومن علماء الإجرام الذين اهتموا بدراسة اثر الصحة في ارتكاب الفرد للسلوك الإجرامي العالم (سذرلاند) الذي وضع نظرية (الاختلاط المغاير) وينطلق سذرلاند في نظريته هذه من فرضية أساسية مفادها ان السلوك الإجرامي سلوك مكتسب غير موروث يتعلمه الفرد من خلال اختلاطه بأفراد آخرين وذلك لعملية التواصل أو التفاعل الاجتماعي بين الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعة الواحدة في المجتمع الواحد، وان مثل هذا الاتصال لا يتم إلا بين الأشخاص على درجة متينة من الصلة الشخصية أو على درجة واضحة من الصداقة والزمالة، وهذا يعني ان يكون بين هؤلاء الأفراد وعلاقات أولية مباشرة ويرى ابراهمسن ان بعض الشباب يرتكبون جرائم تحت ضغط وظروف معينة أو نتيجة لشعورهم بحاجة معينة تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة ومن هؤلاء المجرم بالمخالطة الذي يقع ضحية الرفقة السيئة التي تدفعه إلى التقليد في ارتكاب أخطاء سلوكية إجرامية.

4. البيئة السكنية: ان اغلب الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بموضوع الجريمة والجنوح تؤكد على أهمية البيئة السكنية بوصفها عملاً مساعداً في عملية الإجرام فالمسكن الذي يؤتونه الشخص له دور في هذا المجال ونعني بالمسكن من الناحية المورفولوجية الخصائص المعيارية والشكلية التي تشكل بنية الوحدة السكنية لأسرة، كما ان المسكن ذاته من حيث ضيقه أو اتساعه ومن حيث فخامته وتهويته ومن حيث مرافقه ومن حيث ارتفاعه أو انخفاضه ومن حيث قدمه أو حديثه والى ذلك من الخصائص الذاتية للمسكن التي تلعب دور واضح في مجال تماسك جماعة الأسرة أو تفككها في شكل الترويح الغالب.

لذا فالإنسان يكتسب قيمه الشخصية ويكتسب عاداته وسلوكه من الجماعات التي يعيش بقربها لان تأثيرها يرجع بالأساس إلى طبيعة الإنسان بكونه كائن اجتماعي يعتمد في حياته على الجماعة في إشباع حاجاته وعن طريقها يكتسب مهارته وخبرته، لأنه بطبيعته لا يمكن من الاستغناء عنها ووجوده يتوقف عليها وتأثير الجماعة على نحوه أمر يفرضه الواقع والجماعة، فمن هنا يتضح ان البيئة لها دور واثراً على الفرد من نحوه وتطوره ورعايته فمنها ينقل العادات والتقاليد وعنهما يأخذ الكثير من الانطباعات والميول سواء كانت هذا المسكن مريح أم غير مريح فهو يتأثر به بكل الحالات، فالبيئة بمعناها العام هي مدرسة طبيعة لا حدود لها لذلك كان لزاماً عليه ان يسعى لان يكيف نفسه لها.

ويرى (جس تايلر) ان الجريمة المنظمة والعصابات يكون مصدرها الأحياء المختلفة، وفضلاً عن توافر العوامل المساعدة لنشوء مثل هذه المنظمات الإجرامية، فان المنتمين إليها يعتقدون ان المجتمع ساهم بشكل أو بآخر في جعل أحيائهم متخلفة وفي كونهم فقراء لذا فإنهم ينتقمون من المجتمع بتكوين هذه العصابات التي تقوم بارتكاب مختلف أنواع الجرائم خارج مناطق سكنائهم.³¹

فالبينة السكنية لها اثر واضح في ظهور الجريمة لدى الفرد لأنها تكون مرتبطة بمجموعة من العوامل والمؤثرات المادية والبيئية المحيطة بالفرد من سكنه والذي له أثره جسماني ونفسي وبالتالي في طريقة سلوكه مع الأفراد المحيطين به.

5. البيئة الترويحية وأوقات الفراغ: البيئة الترويحية هي البيئة التي يقضي فيها الشخص معظم أوقات فراغه وذلك بممارسته بنشاط معين يبعث في روحه البهجة والسرور كالذهاب إلى الحدائق والمتنزهات الموجودة والتي تكون قريبة في محل سكنه أما مفهوم الترويح من الناحية العلمية فهو: نشاط اختياري يقوم به الفرد أثناء وقت الفراغ وان دوافعه الأولية هي الرضا والسرور والبهجة الناتجة من هذا النشاط والترويح الذي يتعلق بألوان الأنشطة التي يقوم بها الفرد والتي يمارسها خارج ساعات عمله حيث ان الفرد اختار بضعة أنشطة لممارستها طوعا نتيجة لرغبة داخلية دافعة فالترويح نشاط اختياري يحدث ويمارس في وقت الفراغ وينتج عنه شعور أو إحساس ذاتي بالغبطة أو السرور والراحة والرضا النفسي.

أما وقت الفراغ فهو وقت الحر المتيسر للفرد والذي من خلاله يستطيع ممارسة أنشطة الفراغ الذي يختارها والتي تتلائم مع أذواقه واتجاهات وموضوعاته وأهدافه ومصالحه، أما في وقت الحاضر أصبح مقدار الوقت ليس مجرد دقائق أو ساعات أو أيام عند الفرد والتي يصرها ويمضيها كما يشاء وإنما هو الوقت المهم الذي ينبغي تخطيطه وبرمجته واستثماره بطريقة تساعد على تنمية الفرد وتطوير قدراته الفكرية والجسمانية والإبداعية.

وقد اهتمت النظرية الاجتماعية المعاصرة بمسألة الفراغ وكيفية استثماره وذلك لما لها من أهمية في تطوير الإنسان وزيادة طاقاته الإنتاجية ودفع عجل المجتمع إلى التقدم والنهوض بحيث يستطيع تحقيق أهدافه المصيرية وطموحاته المشروعة، وذلك لكي يستثمر الشاب أو الشابة وقت الفراغ بالأشياء المفيدة حتى لا ينصرف في تيار الجريمة والسلوك المنحرف الذي يدفع إلى ممارسة الأفعال المشينة والمسيئة بحق الأفراد والمجتمع بصورة عامة حيث تدرس النظرية نشوء ونمو وتوزيع أوقات الفراغ للفئات والجماعات الاجتماعية والمهنية التي يتكون منها المجتمع إضافة إلى اهتمامها بمسائل تنظيم الفراغ والاستفادة منه في سد الحاجات والنجاح وطموحات الشباب في الشيء السليم والمفيد للمجتمع.^{٣٢}

كما ان سياسة الفراغ في المجتمع المتحضر تعتمد على مبدأ إنساني الذي يطمح بتحويل وقت الفراغ إلى وقت الترويح يستفاد منه الإنسان وتستخدمه في تطوير قدراته وإمكانياته الجسمانية والعقلية والمهنية ووقت الفراغ في المجتمع يتيح أمام الإنسان الاحتمالات والإمكانيات التي من شأنها ان تنمي الشخصية طالما انه يستهدف ترسيخ التربية الإنسانية الفاضلة والتنمية الروحية عند الأفراد والجماعات، فانغماس الإنسان في مجال العمل وعدم مشاركته في نشاطات الفراغ لابد ان يقتل عنده أجلا أم عاجلا روح العمل المبدع الذي يستفيد منه المجتمع مما يجعله عرضة لارتكاب الجريمة واندفاعه نحو السلوك المنحرف.^{٣٣}

ان من المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمعات في الوقت الحاضر هي مشكلة الإدمان

على المخدرات التي تعتبر آفة من آفات أوقات الفراغ حيث كانت اقل انتشارا من الخمر في بلادنا إلا أنها اشد منها فتكا والمدمن على المخدرات سيصاب بانحلال عقلي وخلقي وجسمي فيضعف نشاطه وتقل حيويته وينحط مستواه الاجتماعي فيهمل أسرته وعمله وسائر حياته كما يصبح قلق المزاج وضعيف الذاكرة والإدمان على المخدرات له صلة وثيقة بالإجرام إذ أنها تشل المراكز العليا للدماغ وتطلق الغرائز على حالتها البدائية بحيث يصبح الفرد عاجزاً عن ضبط نفسه وعن التمييز بين الخير والشر، وهناك نقطة مهمة ينبغي الإشارة إليها وهي ليس كل نشاط ترفيهي هو ايجابي وإنما قد يتحول إلى نشاط سلبي إذا أسيء استغلاله وخير مثال على ذلك ألعاب التسلية الالكترونية (الأتاري) وهو فضلا عن فوائده التربوية والنفسية والتقنية إلا أنها لا تخلو من بعض السلبيات، إذ يمكن ان يكون بداية الانحراف وتعلم السلوك الإجرامي إذا ما أدمن على ممارسة اللعب.

وبهذا يظهر ان طبيعة النشاط الترويحي الذي يقضيه الشخص له علاقة مباشرة أو غير مباشرة في اتجاهه نحو الجريمة مما يحتم على المجتمع ممثلا في هيئاته الاجتماعية والرياضية ان يشرف على تنظيم أوقات الفراغ لشرائح الشباب المختلفة وتوجههم إلى حسن استغلاله وحين يعمل ذلك فيه يهيئ لنفسه الحماية الأزمنة ضد الشرور والآفات الاجتماعية ومنها الجريمة.^{٣٥}

6. بيئة العمل: ان بيئة العمل هي الوسط أو المجتمع الذي ينتقل إليه الفرد لمزاولة مهنة أو حرفة أو وظيفة، وقد يتكيف الفرد لهذا المجتمع أو الوسط وقد يواجه إخفاقاً أو فشلاً في التكيف مع هذا الوسط أو المجتمع مما يترتب عليه تأثير ايجابي أو سلبي على نفسية الفرد وعقليته الاجتماعية.

ويحصل تكيف الشخص مع بيئة العمل عندما يحصل على عمل مناسب يكون ملائماً لقدراته الجسمية والعقلية ومنسجماً مع رغباته الشخصية التي حققها من خلال اجتيازه للمرحلة الدراسية التي أهلته للحصول على العمل المناسب له، مما يساعده على انجازه بإتقان وتطويره وتحسينه فيفوز بتقدير رؤسائه وزملائه في العمل.

وقد تدفع عوامل عديدة بالأشخاص إلى ممارسة الأعمال غير المناسبة منها ضغط الحاجة الاقتصادية للأسرة، إذ ان المستوى المعاشي الواطئ والدخل المنخفض غالباً ما يؤدي إلى عدم استطاعة الوالدين الاستمرار في الإنفاق على أبنائهم لإكمال تعليمهم، فأرباب الأسر الفقيرة يفضلون غالباً اشتغال أبنائهم على استمرارهم في الدراسة، لان ذلك الاستمرار غالباً ما يؤدي إلى اقتطاع جزء ليس باليسير من دخل الأسرة.^{٣٦}

وبيئة العمل كغيرها من البيئات الاجتماعية تهنيء الفرصة للأشخاص لإقامة علاقات اجتماعية مع العاملين أثناء الذهاب إلى العمل أو العودة منه أو في أثناء العمل أو في أوقات الراحة فتتأثر سلوكيات الأشخاص وبالذات الشباب ايجابياً أو سلبياً تبعاً لسلوكيات أصدقائه في العمل، كما ان ظروف العمل قد تفرض على الشباب الصلة بأفراد لا خيار له في انتقائهم أو ان بعض الأعمال تفرض على من مارسها التعرف والاحتكاك بأنماط كثيرة من الناس كالعمل في الأماكن العامة أو المقاهي

وتجارة الأرصفة وغيرها تتيح لمن يعمل فيها ولاسيما الأحداث والشباب في تعلم السلوك الإجرامي. ومن زاوية أخرى فإن أساليب بعض المهنة قد تدفع أحياناً ممارسيها إلى احترام السلوك الإجرامي فمثلاً التعامل مع بيوت الدعارة والحانات والملاهي الليلية الموبوءة يكون جواً مناسباً لأعمال انحرافية غير مشروعة كتعاطي المخدرات.^{٣٧}

7. ضعف التربية الدينية: ان للجانب الديني الأثر الفاعل في تدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الانحرافية التي قد تطرأ على نفوس الناس وعلاجها من اجل الوقاية منها. ودور الدين يفوق دور أية مؤسسة تربوية وقانونية كونه يخاطب الضمير الإنساني الذي هو مركز الثقل في توازن الطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال.

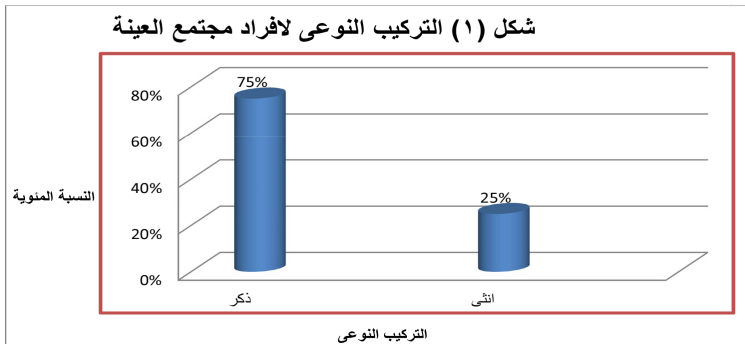
في حين تعجز الإبداعات الإنسانية بعلمها وأنظمتها وفلسفتها ان تنفذ إلى الضمير الإنساني ويقتصر دورها فقط في التحكم بالحياة الظاهرة للإنسان فتسن له الطريق، وتراقب سيره عليه وتردعه بالعقوبة الشديدة إذا حاد عنه.

وأشار بعض علماء الإجرام إلى أهمية الدين في وقاية المجتمع من السلوك الإجرامي وفي هذا الصدد يرى البعض ان ضعف الوازع الديني هو العامل الرئيس المؤدي إلى هذه الزيادة المفزعة في الإجرام.

ومن هنا يتضح لنا ان للدين الأثر الفاعل في تقويم النفس البشرية نحو ما هو صحيح حيث ان الدين ينهي عن كل ما هو فاحش وغير مرضي لله وللناس جميعاً. وان الدين الإسلامي بطبيعته الحال ينهي عن أي عمل لا يرضي الله والناس وينهي عن القيام بالجرائم التي لها مساس بحياة الأفراد.^{٣٨}

العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة بمدينة بورتسودان:

قام الباحث بتوزيع ١٥٠ إستبانة بين السجن الإصلاحي بمدينة بورتسودان، بهدف الحصول على معلومات ونتائج متعلقة بالعوامل الاجتماعية المؤثرة في الجريمة بالمنطقة، يمكن للجهات المختصة الإستفادة من هذه الدراسة في وضع إستراتيجيات للحد من الجريمة.

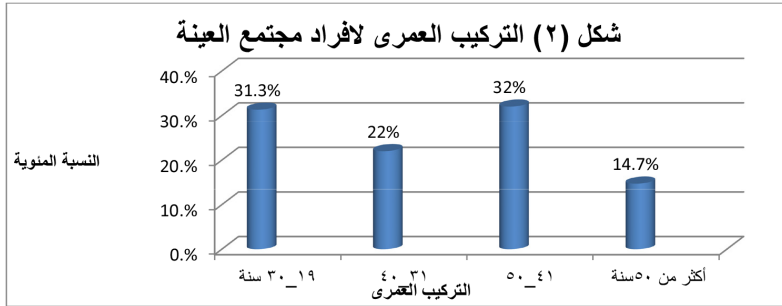


المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧).

النوع: يعد النوع احد العوامل الأساسية في ارتكاب الجرائم حيث تكون للقدرة الجسدية دور في مساعدة الجاني في ارتكاب جرمه. لقد تبين لنا من جنس المبحوثين التالي:
تشير بيانات الشكل (١) بأن ٧٥٪ من المبحوثين هم من الذكور وان نسبة الإناث لا تتجاوز ٢٥٪ ويعود السبب في ذلك ان مجتمعنا السوداني يعتبر من المجتمعات المحافظة.

العمر:

تختلف الأحوال الجسمية والنفسية للفرد باختلاف العمر ولكل مرحلة من المراحل العمرية خصائص جسمية و نفسية كثيراً ما تكون عوامل لتكوين سلوك إجرامي كامن لدى الفرد وتؤثر بالتالي فيما ينشأ من هذا التكوين من إجرام، وهذا وقد تناول علماء الإجرام والاجتماع الجنائي سن المجرم بوصفه تصنيفاً لفئات المجرمين المختلفة كما بحثوا تأثير السن في السلوك الإجرامي بشكل عام.

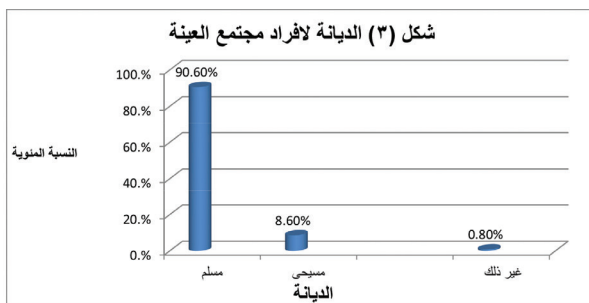


المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧).

تشير البيانات في الشكل (٢) ان أعلى نسبة للذين تقع أعمارهم في الفئة العمرية (١٩- ٣٠) سنة حيث بلغت ٣١,٣٪ وتلتها ونسبة ٢٢٪ للفئة العمرية (٣١- ٤٠) سنة ثم جاء الذين يقعون في الفئة العمرية (٤١- ٥٠) سنة بالمرتبة الثالثة حيث بلغت نسبتهم ٣٢٪ أما الذين يقعون في الفئة العمرية (أكثر من ٥٠) سنة فقد بلغت نسبتهم ١٤,٧٪، علماً ان أعمار النساء تراوحت بين ٢٦- ٣٣ سنة. نستنتج مما سبق ان اغلب أفراد العينة هم من الشباب حيث يكونون أكثر استعداداً للانحراف من كبار السن.

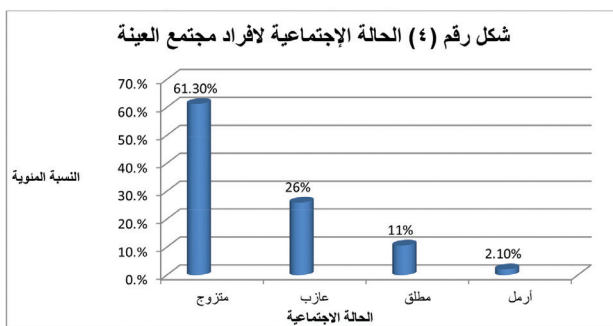
الدين: يعنناه العام مجموعة من القيم والمبادئ السامية التي أوجدها الله عز وجل ونزلها بالديانات السماوية الثلاثة هذه الديانات تدعو إلى الخير وتنتهي عن الشر ولهذا فإن للدين بصورة الثلاثة أثراً لا ينكر على الظاهرة الإجرامية وذلك عن طريق الابتعاد عن الأفعال الإجرامية. إن للجانب الديني الأثر الفاعل في تدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الانحرافية التي قد تطرأ على نفوس الناس وعلاجها من اجل الوقاية منها. ودور الدين

يفوق دور أية مؤسسة تربوية وقانونية كونه يخاطب الضمير الإنساني الذي هو مركز الثقل في توازن الطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال.



المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م)

يتضح من خلال الشكل (٣) ان النسبة الكبيرة من المبحوثين تمثل المسلمين وذلك مما يؤكد بعدهم عن دينهم بنسبة ٩٠,٦% ونسبة ٨,٦% هم من المسيحيين ويليهم ٠,٨% هم من لهم ديانة أخرى غير الاسلام والمسيحية.



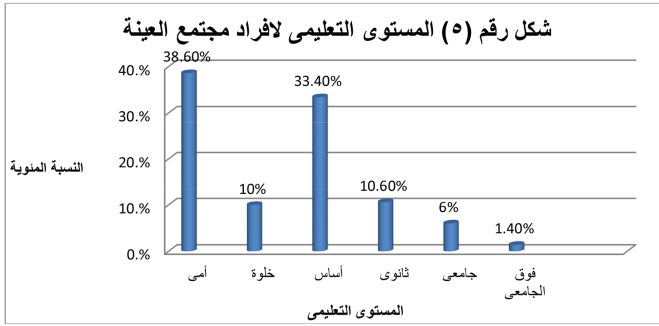
المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

تشير بيانات الشكل (٤) ان أكثر المبحوثين هم من المتزوجين حيث بلغت نسبتهم ٦١,٣% ثم تلتها ٢٦% من العزاب وكانت نسبة المطلقين ١١% في حين كانت اقل نسبة الأراامل حيث بلغت ٢,١% ان لحالة الفرد الزوجية دلالة مهمة في علاقتها بالجريمة وهذا يعني ان العزاب قد يكونون أكثر اندفاعا واستعدادا للانحراف وارتكاب الجرائم بينما نجد العكس عند المتزوجين الذين قد

يحد الزواج في كثير من الأحيان من طيشهم أو تهورهم في مواجهة مشاكل الحياة وانشغالهم في تدبير وسائل العيش لهم ولأسرهم.

المستوي التعليمي:

تباينت الآراء في اثر التعليم في السلوك الإجرامي، حيث أكد البعض على ان المستويات التعليمية المتدنية للفرد تساعد على ظهور الأفعال السلوكية المنحرفة باعتبار ان التعليم والثقافة تشكل بعد ذاتها ضابطاً مهماً من ضوابط السلوك إضافة إلى ما توفر من وعي عازل ضد الجريمة ويقول في هذا الصدد الكاتب الفرنسي (فيكتور هيجو) «فانك إذا فتحت مدرسة كأنك قد أغلقت سجناً».



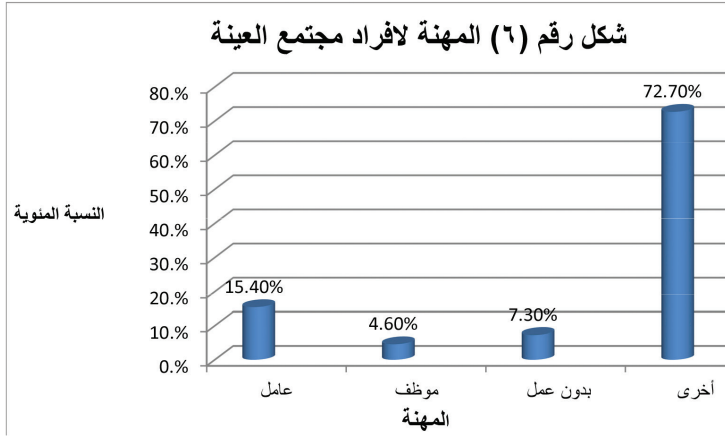
المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧).

تشير بيانات الشكل (٥) ان نسبة ٣٨,٦% من العينة هم من غير المتعلمين وان ١٠% هم من درسوا الخلوة حيث بلغت نسبة من درسوا حتى الاساس ٣٣,٤% تلتها وبنسبة ١٠,٦% من حملة شهادة الثانوى وجاءت نسبة ٦% من درسوا الجامعة أما فوق الجامعى ١,٤% وهذا يؤكد لنا ما ذهبنا إليه من اثر التعليم في السلوك الإجرامي حيث يعد بمثابة عامل ضبط للحد من الجريمة.

المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧).

ويسمى بالوسط المختار لأن الشخص يذهب إليه بإرادته ويلجأ إليه بنفسه وعلاقة العمل بالظاهرة الإجرامية قد تكون غير مباشرة لأن عمل الشخص هو الذي يحدد مستواه الاقتصادي وعليه يتوقف مقدار الدخل للفرد فكلما كان الدخل منخفضاً أو معدوماً يسبب البطالة أثر ذلك في سلوك الشخص وربما قد يدفعه إلى الإجرام

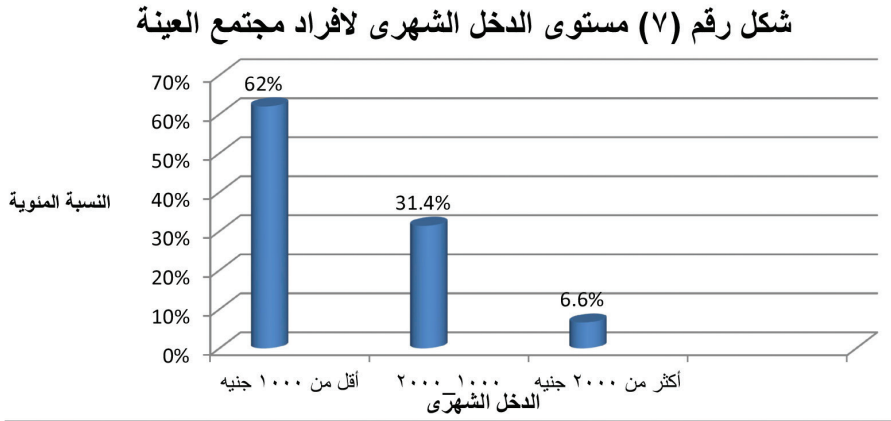
تشير بيانات الشكل (٦) ان أكثر المبحوثين هم من المهن الأخرى المختلفة حيث بلغت نسبهم ٧٢,٧% في حين كانت نسبة الذين كانوا يعملون عمال ١٥,٤% في حين كان نسبة العاطلين عن العمل ٧,٣% ان وجود هذه النسبة الكبيرة من الشباب العطل عن العمل يزيد من حجم



الفقر ويجعل من مناطق سكنى الفقراء أماكن لانتشار الجرائم والانحرافات السلوكية و٤,٦% هم من الموظفين.

المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

الدخل يعتبر الدخل من مقومات الحياة حيث يعتمد عليه الأفراد كلياً من أجل تلبية الحاجات الضرورية كلما يقل الدخل عن مستوى سد الحاجات الضرورية أو مستوى الكفاف كلما

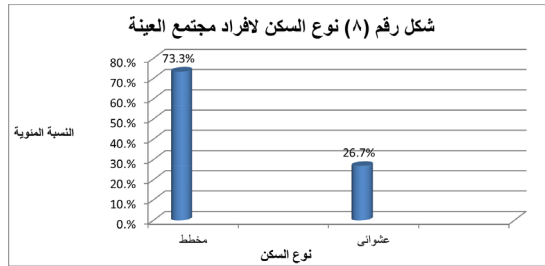


زادت الأعباء المادية للفرد مما يؤدي بالفرد إلى إتباع طرق غير مشروعة كارتكاب الجرائم وغيرها.

تشير بيانات شكل رقم (٧) إلى ان أكثر المبحوثين هم يقل دخلهم عن الحاجة حيث بلغت نسبتهم ٦٢٪ أما الذين يسد دخلهم الحاجة فقد بلغت نسبتهم ٣١,٤٪ في حين كانت نسبة ٦,٦٪ من المبحوثين يفيض دخلهم عن الحاجة. ونستنتج مما سبق بان للدخل أثرا في السلوك الإجرامي حيث ان انخفاضه يؤدي بشكل وبآخر إلى الانحراف في السلوك الإنساني وهذا مما يؤدي إلى ارتكاب الفعل الجرمي.

المصدر (الدراسة الميدانية ، ٢٠١٧م).

يتأثر اختيار المسكن إلى حد كبير بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي لرب الأسرة، فوجود السكن في حي ذي مستوى رفيع واحتواؤه على عدد كاف من الأماكن لأفراد الأسرة ودخل مرتفع للأسرة، أما عندما يكون الدخل منخفضا فتضطر الأسرة إلى الإقامة في حي متواضع ومسكن يتناسب وهذا الدخل المنخفض ويكون في الغالب صغير المساحة رديء الإضاءة والتهوية ويكون فيه كل أفراد الأسرة وغير ذلك فإن مثل هذا الظروف في هذا المسكن يؤدي إلى الأعتياد على الهرب منه، يتضح من خلال الشكل (٨) ان نسبة ٧٣,٣٪ هم الذين يمثل نوع سكنهم المخطط ونسبة ٢٦,٧٪ عشوائ.



المصدر (الدراسة الميدانية ، ٢٠١٧م).

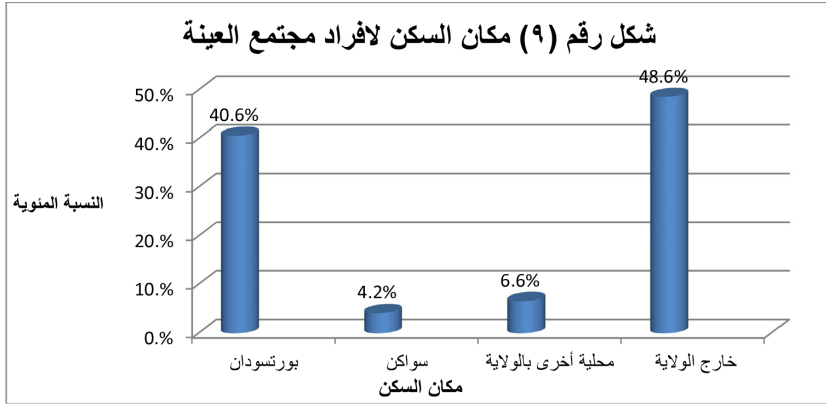
المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

لذا فالإنسان يكتسب قيمه الشخصية ويكتسب عاداته وسلوكه من الجماعات التي يعيش بقربها لان تأثيرها يرجع بالأساس إلى طبيعة الإنسان بكونه كائن اجتماعي يعتمد في حياته على الجماعة في إشباع حاجاته وعن طريقها يكتسب مهارته وخبرته، لأنه بطبيعته لا يمكن من الاستغناء عنها ووجوده يتوقف عليها وتأثير الجماعة على نحوه أمر يفرضه الواقع والجماعة، فمن هنا يتضح ان البيئة لها دور واثر على الفرد من نحوه وتطوره ورعايته فمنها ينقل العادات والتقاليد وعنهما يأخذ الكثير من الانطباعات والميول سواء كانت هذا المسكن مريح أم غير مريح فهو يتأثر به بكل الحالات، فالبيئة بمعناها العام هي مدرسة طبيعة لا حدود لها لذلك كان لزاما عليه ان يسعى لان يكيف نفسه لها.

يتضح من خلال الشكل (٩) ان نسبة ٤٨,٦٪ من افراد مجتمع العينة يسكنون خارج الولاية و٤٠٪ منهم يسكنون مدينة بورتسودان و ٤,٢٪ من سواكن و ٦,٦٪ هم يسكنون بباقي محليات

ولاية البحر الاحمر.

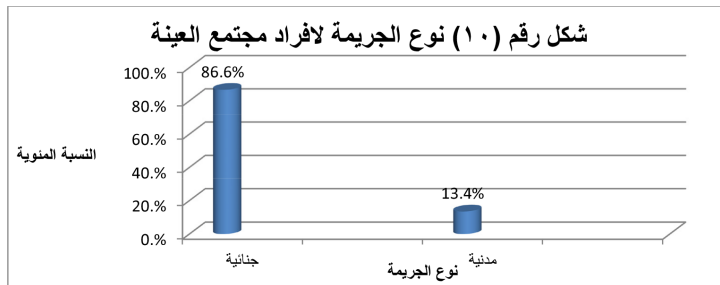
ولكي تأخذ الجريمة الصفة الإجرامية فلا بد هنا ان تتضمن بعض الخصائص التي توضحها عن المشكلات الاجتماعية الأخرى ومن هذه الخصائص انه يجب ان يحدث سلوك الجريمة أو السلوك المرتكب ضرر للصالح العام وبصورة فعلية لكن التفكير في ارتكاب الضرر لا يكفي وحده لأنه يشكل جريمة فالنية في ارتكاب الجريمة والتفكير بها عن دون ارتكاب الفعل الحقيقي لا يؤخذ به قانونياً.



المصدر(الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

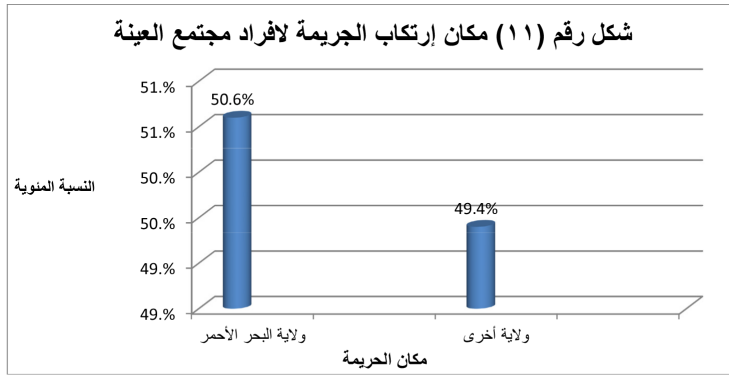
المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

يتضح من خلال الشكل (١٠) ان نسبة ٨٦,٦% من المبحوثين نوع الجريمة التي ارتكبوها جنائية وهى متمثلة في جرائم المخدرات والاعتصاب والتحرش بالاطفال و ١٣,٤% من افراد مجتمع العينة جريمة مدنية.



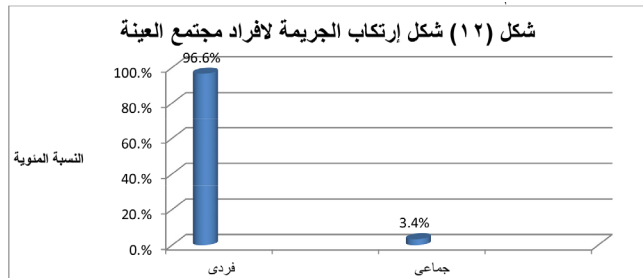
المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

محل الإقامة تأتي أهمية محل الإقامة للمبحوثين من كونه يمثل الميدان الاجتماعي الذي يسهم إلى حد بعيد في تكوين قيمهم وأماتهم السلوكية وعلاقتهم الاجتماعية في ظل الإطار الثقافي الذي يسهم وتحدده بيئتهم التي ينتمون إليها. وتعتبر القيم معتقدات مصدرها الثقافة هذه المعتقدات قد تكون معتقدات وصفية (خاطئة أو صحيحة) وقد تكون معتقدات تقويمية أي يتم على أساسها الحكم على موضوع معين على انه حسن أو سيء. ومعتقدات ناهية أي تضبط سلوك الأفراد في المجتمع وتنهاتهم عن أعمال غير ذات قيمة أو أنها تضاد القيمة المطلوبة. والقيمة معتقد أصله الشيء المرغوب أو المفضل فالقيمة تفصح عن نفسها في أمط التفضل والاختيار بين البدائل المتاحة بمعنى أننا نمارس سلوكا معيناً نابعاً من ثقافتنا وقيمنا ونحن راضون عن هذا السلوك. يتضح من خلال الشكل (١١) لافراد مجتمع العينة ان نسبة الذين ارتكبوا جريمتهم داخل ولاية البحر الاحمر ٥٠,٦% ونسبة ٤٩,٤% منهم ولاية اخر.



المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

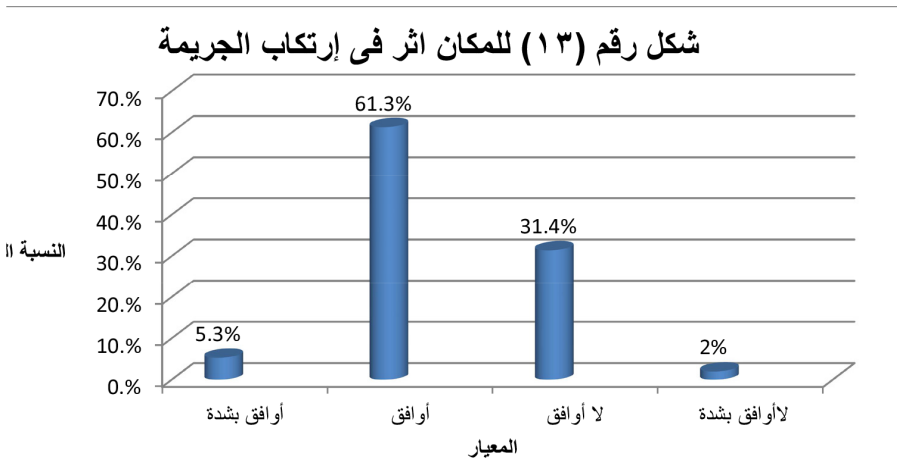
ويمكن ان نقول ان الجريمة المنظمة والعصابات يكون مصدرها الأحياء المختلفة، وفضلا عن توافر العوامل المساعدة لنشوء مثل هذه المنظمات الإجرامية، فان المنتمين إليها يعتقدون ان المجتمع ساهم بشكل أو بآخر في جعل أحيائهم متخلفة وفي كونهم فقراء لذا فإنهم ينتمون من المجتمع بتكوين هذه العصابات التي تقوم



بارتكاب مختلف أنواع الجرائم خارج مناطق سكنهم
يتضح من خلال الشكل (١٢) ان نسبة ٩٦,٦% من افراد مجتمع العينة ارتكبوا الجريمة بشكل
فردى ونسبة ٣,٤% بشكل جماع.

المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

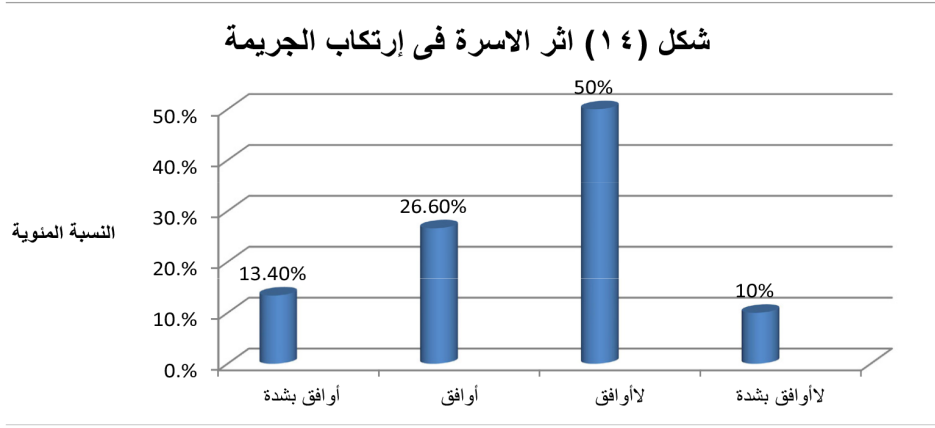
يرتبط المكان بالتوزيع الجغرافي للجريمة ومدى تأثيره العوامل المكانية على السلوك الإجرامي
ما لاحظته الباحثون من ارتفاع نسبة الإجرام في المدن مقارنة بنسبة الإجرام في الريف سواء أكان
ذلك في الكم أو النوع فالجريمة تزداد في المدن الكبرى عنها في المدن الصغرى. الجريمة لا تعرف
حدود ولا يوجد مكان علي سطح الأرض يخلو من جريمة ولكن يتباين تلك الجرائم من مكان لآخر
وتختلف طبيعة كل جريمة عن غيرها من الجرائم حسب المكان والظروف الاقتصادية وفي المدينة
الواحدة تختلف الجريمة الواحدة حسب الإحياء وشدة التزاحم مما يؤثر علي توطن الجريمة.
يتضح من خلال الشكل (١٣) أن نسبة ٦١,٣% يوافقون أن للمكان أثر كبير في ارتكاب الجريمة
والنسبة التي تليها ٣١,٤% لا يوافق ونسبة ٥,٣% يوافق بشدة ونسبة ٢% لا يوافق بشدة.



المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

تفكك العلاقات العائلية حيث تؤثر العلاقات التي تربط المبحوثين بعوائلهم سلباً أم إيجاباً
على الإقدام للفعل الإجرامي، ومن خلال بيانات الشكل السابق يتضح ذلك وعلى ضوء أهمية
موقع الأسرة ووظائفها الاجتماعية ودورها الحيوي في تنشئة الفرد، فإننا نستطيع ان ندرك الآثار
المتربة على التحليل الذي يصيب بناء الأسرة ووظائفها في مجال الضبط الاجتماعي وانعكاساتها
الخطيرة على مستقبل الفرد واستقراره النفسي والاجتماعي ويظهر بواحد الانحلال الوظيفي الأسري

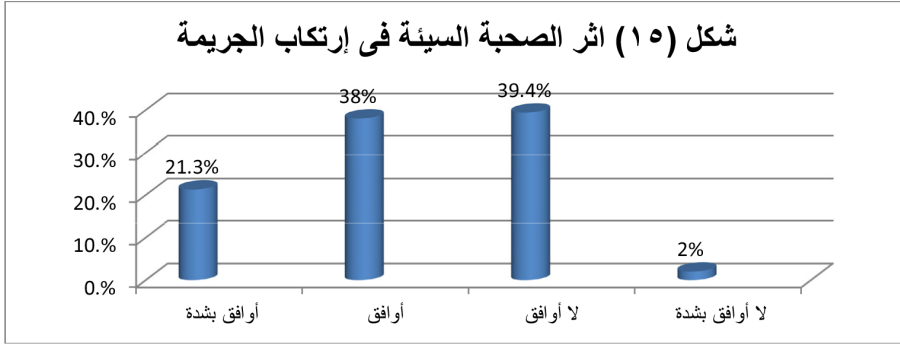
من مصدرين أولهما التفكك الأسري وثانيهما عدم انجاز الأسرة لوظائفها الأساسية. نستنتج من الشكل (١٤) ان نسبة ٥٠٪ من المبحوثين لا توافق بأن الاسرة سبب في الجريمة و تليها نسبة الذين يوافقه ٢٦,٦٪، وهذه النسبة العالية التي تكون علاقتهم سيئة مع عوائلهم تعتبر من العوائل الدافعة للجريمة ونسبة ١٣,٤٪ يوافقه بشدة ونسبة ١٠٪ لا يوافقه بشدة على أن الاسرة سبب في الجريمة. حيث ان تفكك العلاقات العائلية داخل الأسرة الواحدة يؤدي إلى ارتكاب العديد من الجرائم وهذا واضح من الشكل



المصدر (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م).

الصحة السيئة: إن من أهم أسباب المهمة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الإجرامية اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء لاسيما رفاق المنطقة السكنية ورفاق المدرسة من المنحرفين والأشرار فالفرد يتأثر بسرعة بأصدقائه ورفاقه الذين لا يختلفون عنه بمزاييا العمر والثقافة والميول والاتجاهات والأذواق حيث انه يتأثر برفاقه أكثر مما يتأثر بابيه أو أمه أو مدرسته. وعندما تكون الخصائل وتستحكم به تتجه إلى الاختلاط والتفاعل بحيث تجعله شاذ ومنحرف في أفكاره وممارسته اليومية وهنا لا تستطيع العائلة ولا أية مؤسسة أخرى في المجتمع من إصلاحه وتقويم أخلاقه المنحرفة وممارسته الخاطئة وأمر كهذا يؤدي إلى أخطار التفكك والتصدع بحيث لا تستطيع العائلة هنا القيام بوظائفها ومهامها تجاه الفرد والمجتمع.

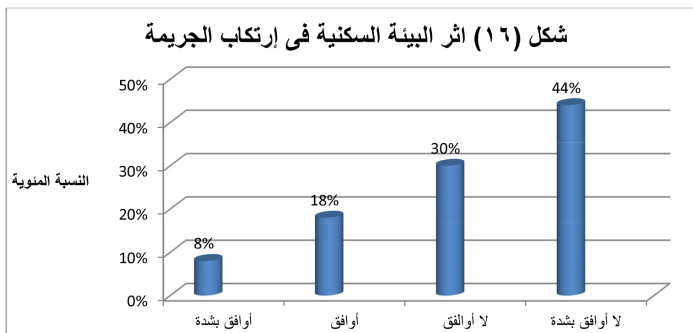
نستنتج من الشكل (١٥) ان اغلب أفراد العينة لا يوافقون ان للصحة السيئة لها تأثير قوي على الأفراد وكانت نسبتهم ٣٩,٤٪ بينما كانت نسبة الذين أجابوا اوافق بان لها تأثير فكانت ٣٨٪ ونسبة ٢١,٣٪ يوافق بشدة ونسبة ٢٪ لا يوافق بشدة. ومن هنا يتضح ان للصحة السيئة اثر في ارتكاب الجريمة.



المصدر (الدراسة الميدانية،٢٠١٧م).

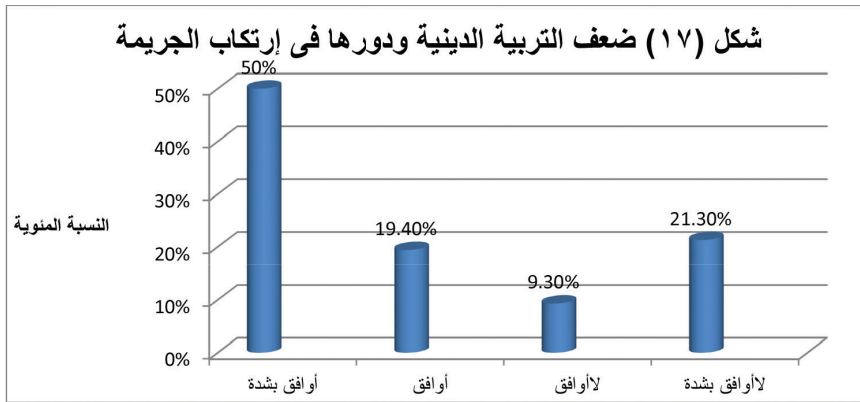
البيئة السكنية: إن اغلب الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بموضوع الجريمة والجنوح تؤكد على أهمية البيئة السكنية بوصفها عملا مساعدا في عملية الإجرام فالمسكن الذي يؤمنه الشخص له دور في هذا المجال ونعني بالمسكن من الناحية المورفولوجية الخصائص المعيارية والشكلية التي تشكل بنية الوحدة السكنية لأسرة، كما ان المسكن ذاته من حيث ضيقه أو اتساعه ومن حيث فخامته وتهويته ومن حيث مرافقه ومن حيث ارتفاعه أو انخفاضه ومن حيث قدمه أو حداثةه والى ذلك من الخصائص الذاتية للمسكن التي تلعب دور واضح في مجال تماسك جماعة الأسرة أو تفككها في شكل الترويح الغالب.

من خلال بيانات الشكل (١٦) يتضح لنا ان نسبة ٤٤% من افراد مجتمع العينة لا يوافق بشدة على ان البيئة السكنية لها علاقة بالجريمة ونسبة ٣٠% من افراد مجتمع العينة لا يوافق ونسبة ١٨% من افراد مجتمع العينة يوافقون على ان البيئة السكنية لها تأثير على ارتكاب الجريمة ٨% منهم يوافقون بشدة على ان البيئة لها تأثير على الجريمة.



المصدر (الدراسة الميدانية،٢٠١٧م).

ضعف التربية الدينية: إن للجانب الديني الأثر الفاعل في تدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الانحرافية التي قد تطرأ على نفوس الناس وعلاجها من أجل الوقاية منها. ودور الدين يفوق دور أية مؤسسة تربوية وقانونية كونه يخاطب الضمير الإنساني الذي هو مركز الثقل في توازن الطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال. يتضح من خلال الشكل (١٧) للمبحوثين أن نسبة ٥٠٪ من أفراد مجتمع العينة يوافقون وبشدة على أن لضعف الجانب الديني له الأثر والدور الكبير في ارتكاب الجريمة و١٩,٤٪ يوافق ويليه نسبة ٩,٣٪ لا يوافقون و٢١,٣٪ لا يوافقون بشدة.



المصدر، (الدراسة الميدانية، ٢٠١٧م)

البطالة تعتبر من أهم المؤثرات على عوامل المبحوثين لان انعدامها في بعض الحالات يؤدي إلى عدم قدرته إلى سد حاجاتهم الضرورية التي تدفع بالأبناء وفي بعض الأحيان الآباء إلى ارتكاب الجرائم من أجل إشباع حاجاتهم الضرورية. ان من المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمعات في الوقت الحاضر هي مشكلة الإدمان على المخدرات التي تعتبر آفة من آفات أوقات الفراغ والبطالة حيث كانت اقل إنتشاراً من الخمر في بلادنا إلا أنها اشد منها فتكا والمدمن على المخدرات سيصاب بانحلال عقلي وخلقي وجسمي فيضعف نشاطه وتقل حيويته وينحط مستواه الاجتماعي.

نستنتج من الشكل (١٨) ان نسبة الذين أجابوا بان العطالة لها دور كبير ويوافقون بشدة تأثير على حياتهم كانت ٨٣,٣٪ مقابل ١٦,٦٪ من الذين أجابوا بان ليس للحالة المادية تأثير على حياتهم. وهذا يعني ان للحالة المادية ذات تأثير مباشر في ارتكاب الجرائم.

النتائج:

١. تعتبر العوامل الإقتصادية هي السبب الرئيسي في ارتكاب الجرائم بمنطقة الدراسة.

٢. إنحصرت الجريمة بمنطقة الدراسة بريف المدينة ومناطقها الحدودية.
٣. إن أكثر مرتكبي الجرائم بمنطقة الدراسة دخلهم الشهري أقل من ١٠٠٠ جنيه.
٤. إن أغلب الجرائم بمنطقة الدراسة جرائم جنائية متمثلة في جرائم المخدرات والإغتصاب والتحرش بالأطفال.
٥. ضعف التربية الدينية لها أثر كبير في إرتكاب الجريمة بمنطقة الدراسة.
٦. تعتبر الأسرة هي أكثر العوامل في إرتكاب الجريمة وإنتشارها.
٧. الأمية والفقر كان لهما أثر واضح في الجرائم بمنطقة الدراسة.
٨. إن أكثر الفصول إرتكاباً للجريمة بمنطقة الدراسة هو فصل الصيف.
٩. السبب أو العامل الرئيسي في إرتكاب الجريمة بمنطقة الدراسة هو الجانب الماد.
١٠. العادات والتقاليد بمنطقة الدراسة كان دور سلبي في إرتكاب الجريمة.
١١. إنحصرت جرائم النساء بمنطقة الدراسة في بيع الخمر وسرقة المنازل.
١٢. إن موقع مدينة بورتسودان له أثر في الجريمة بأعبارها منطقة حدودية مما يوجد الجرائم العابرة للحدود.
١٣. يعتبر الطلاق والخلافات الزوجية هي أكثر مؤثرات إنتشار الجريمة عند النساء والتنشئة غير الحميدة لدى الاطفال.
١٤. أوضحت الدراسة أن للمكان علاقة وأثر كبير في إرتكاب الجرائم.

التوصيات:

١. تنمية ريف المدينة بفتح المراكز الثقافية للشباب وتوعيتهم بخطر الجريمة.
٢. عمل مشاريع تنموية لزيادة الدخل اليومي للأسر والحد من ظاهرة الفقر.
٣. التوعية بخطر متعاطى المخدرات والجرائم وأثارها السالبة على الفرد والمجتمع.
٤. العمل على إبادة مزارع زراعة الحشيش والمخدرات للتقليل من خطرها.
٥. التنشئة الاسرية للأطفال والتربية على القيم والعادات الدينية الحميدة.
٦. العمل على توعية المجتمع وتثقيفه ونشر التعليم بالمنطقة.
٧. توفير متطلبات الحياة من الخدمات العامة من صحة ونقل وتعليم وغيره.
٨. العمل على نشر قوات الشرطة وتمكينهم في فصول السنة التى تزداد فيها الجريمة والحفاظ الأسري.
٩. إتباع الدين الإسلامى فى مأمربه ومانهيه عنه والقيم النبيلة لسنة النب.
١٠. التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لدى مواطنى منطقة الدراسة.
١١. تعزيز وتقوية التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة فى مجال مكافحة الجريمة.
١٢. توجيه وسائل الإعلام المختلفة لتشكيل القناعة لدى عامة الناس بخطر الجرائم.
١٣. العمل على تكثيف الجهود للقضاء على الجريمة بين جميع أفراد المجتمع للعمل معاً.

الهوامش والحواشي:

١. هربرت، ديفيد، ٢٠٠١م، جغرافية الجريمة الحضرية، ترجمة ليلى صالح زعزوع، بيروت الدار العربية للطبع، ص ٤٨.
٢. الجميلي، فتحية عبد الغني، ٢٠٠١م، الجريمة والمجتمع ومركب الجريمة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، ص ٣٥.
٣. مازن، بشير (٢٠٠١): مبادئ علم الاجرام، دار الكتب والوثائق، بغداد، ص ١.
٤. الجميلي، فتحية عبد الغني، ٢٠٠١م، الجريمة والمجتمع ومركب الجريمة، مصدر سابق، ص ٣٥.
٥. مازن، بشير (٢٠٠١): مصدر سابق، ص ١٦٥-١٦٧.
٦. عودة، احمد سليمان (١٩٨٧)، اساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الانسانية، مكتبة المنار للنشر والتوزيع، الزرقاء، الاردن، ص ٥٥.
٧. الحسن، إحسان محمد، ١٩٨٦م، الفراغ ومشكلات استثماره، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الفراغ، دار الطليع للطباعة والنشر، بيروت، ص ٢٦٦.
٨. عبد الجبار، عريم (١٩٧٣): نظريات علم الاجرام، مطبعة المعارف، بغداد، ص ١٦.
٩. الشتا، السيد علي (١٩٨٧)، علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ٢٢-٢٣.
١٠. لجميلي، فتحية عبد الغني، ٢٠٠١م، مصدر سابق، ص ٣٩.
١١. المشهداني، فهيمة كريم (٢٠٠٩): التصنيع والجريمة، الطبعة الاولى، بغداد، ص ٤٤.
١٢. الجميلي، فتحية عبد الغني، ٢٠٠١م، مصدر سابق، ص ٥١.
١٣. الدوري، عدنان (١٩٧٦): اسباب الجريمة والسلوك الاجرامي، الكتاب الاول، مطبعة جامعة الكويت، الكويت، ص ١١.
١٤. عبد الجبار، عريم (١٩٧٣): نظريات علم الاجرام، مطبعة المعارف، بغداد، ص ٨٤.
١٥. الحسن، إحسان محمد، ١٩٨٦م، الفراغ ومشكلات استثماره، مصدر سابق ص ١٩٢.
١٦. المغربي، سعد (١٩٦٧)، المجرمون الفئات الخاصة واساليب رعايتها، القاهرة، المركز الاسلامي للطباعة والنشر، ص ١٢١.
١٧. الجميلي، فتحية عبد الغني، ٢٠٠١م، الجريمة والمجتمع ومركب الجريمة، مصدر سابق ص ٦٤.
١٨. غياري، محمد سلامة (١٩٨٦)، الانحراف الاجتماعي للمنحرفين ودور الحادثة الاجتماعية معهم، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص ٨٢.
١٩. ابراهيم، ناصر (١٩٨٣): علم الاجتماع التربوي، مصدر سابق، ص ٦٢.
٢٠. ابراهيم، ناصر (١٩٨٣): علم الاجتماع التربوي، مصدر سابق، ص ١١٥.
٢١. صبيح، عبد المنعم، ٢٠٠٩م، الضبط الاجتماعي، مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، ص ٩.

٢٢. صبيح، عبد المنعم، ٢٠٠٩م، الضبط الاجتماعي، مركز العراق للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بغداد، ص ١٠.
٢٣. دينكن، ميشيل (١٩٨٠)، معجم علم الاجتماع، ترجمة احسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، ص ٢٩٦.
٢٤. ابراهيم، ناصر (١٩٨٣): علم الاجتماع التربوي، دار الجليل للطباعة والنشر، بيروت، ص ٦٤.
٢٥. صبيح، عبد المنعم، ٢٠٠٩م، الضبط الاجتماعي، مصدر سابق، ص ٣٥.
٢٦. القصير، مليحة عوني (.....)، علم اجتماع العائلة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ص ٣٠.
٢٧. الجابري، خالد فرج (١٩٩٧): دور مؤسسات الضبط في الامن الاجتماعي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ص ٦٣.
٢٨. الخطيب، منذر هاشم (١٩٨٤)، الخدمات الاجتماعية للشباب، مطبعة دار المعارف، بغداد، ص ٨٠.
٢٩. رؤوف عبيد، ١٩٨١م، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار القاهرة للطبع، ص ١٤٣.
٣٠. الحسن، إحسان محمد، ١٩٨٦م، الفراغ ومشكلات استثماره، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الفراغ، مصدر سابق ص ١٣٨.
٣١. سعفران، حسن شحاتة (١٩٦٦)، علم الاجرام، دار النهضة المصرية، القاهرة، ص ١٣٦.
٣٢. خليفة، احمد محمد (١٩٧١): مقدمة في دراسة السلوك الاجرامي، القاهرة، ص ١٤٢.
٣٣. الحسن، إحسان محمد، ١٩٨٦م، الفراغ ومشكلات استثماره، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الفراغ، مصدر سابق، ص ١٥.
٣٤. الحسن، إحسان محمد، ١٩٨٦م، الفراغ ومشكلات استثماره، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الفراغ، مصدر سابق، ص ٨.
٣٥. إبراهيم، نشأت أكرم، ١٩٧٠م، علم النفس الجنائي، مطبعة المعارف، بغداد، ص ١٣.
٣٦. جلال، ثروت، ١٩٧٩م، الظاهرة الإجرامية، دراسة في علم الإجرام والعقاب، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص ١٤٧.
٣٧. ابراهيم، ناصر (١٩٨٣): علم الاجتماع التربوي، مصدر سابق، ص ٤٩.
٣٨. العاني، عبد اللطيف عبد الحميد (١٩٧٦)، دراسة اجتماعية للمناطق المتخلفة في بغداد، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الاداب، بغداد، ص ٨٨.
٣٩. عبد المعطي، عبد الباسط، ١٩٧٧م، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الهيئة، ص ١٣٠.

الملاحق:

استبانة موجه للموقوفين بسجني بورتسودان
أود إعداد ورقة علمية بعنوان العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة { دراسة حالة مدينة بورتسودان }، ولضرورة الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لهذه الدراسة. أمل منكم

أخواني الكرام الإجابة على أسئلة هذه الاستبانة، علماً أن جميع المعلومات ستعامل بسرية ولن تستعمل إلا لغرض البحث العلمي.

أولاً: البيانات الشخصية:

١/ النوع: أ/ ذكر { } ب/ انثى { } .

٢/ العمر:

أ/ ١٩_ ٣٠ سنة { } ب/ ٣١ - ٤٠ سنة { } ج/ ٤١ - ٥٠ سنة { } د/ أكثر من ٥٠ سنة { } .

٣/ الديانة:

أ/ مسلم { } ب/ مسيحي { } ج/ غير ذلك { } .

٤/ الحالة الاجتماعية:

أ/ متزوج { } ب/ عازب { } ج/ مطلق { } د/ ارمل { } .

٥/ المستوى التعليمي:

أ/ ابي { } ب/ خلوه { } ج/ اساس { } د/ ثانوي { } ذ/ جامعي { } ز/ فوق

الجامعي { } .

٦/ المهنة:

أ/ عامل { } ب/ موظف { } ج/ بدون عمل { } د/ اخري { } حددها.....

٧/ مستوى الدخل الشهري:

أ/ أقل من ١٠٠٠ جنيه { } ب/ ١٠٠٠_ ٢٠٠٠ { } ج/ أكثر من ٢٠٠٠ { } .

٨/ نوع السكن:

أ/ مخطط { } ب/ عشوائي { } .

٩/ مكان السكن:

أ/ بورتسودان { } ب/ سواكن { } ج/ محلية اخرى بالولاية { } حددها..... د/ خارج

الولاية { } حددها.....

ثانياً: المعلومات الخاصة بالجريمة:

١١/ نوع الجريمة التي ارتكبتها:

أ/ جنائية { } حددها.....

ب/ مدنية { } حددها.....

١٢/ مكان ارتكابك للجريمة ؟

أ/ ولاية البحر الاحمر { } حددها.....

ب/ ولاية أخرى { } حددها.....

١٣/ ارتكابك للجريمة بشكل:

أ/ فردي { } ب/ جماعي { } .

ثالثاً: العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة:

السبب	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١٤ - المكان أثر في ارتكاب الجريمة				
١٥. الاسرة كانت سبب في ارتكاب الجريمة				
١٦ - الصحة السيئة دور في ارتكاب الجريمة				
١٧ - البيئة السكنية دور كبير في ارتكاب الجريمة				
١٨ - ضعف التربية الدينية دور في ارتكاب الجريمة				
١٩ - البطالة أثر في ارتكاب الجريمة				

والله الموفق

التوزيع الجغرافي لمواقع تعددين الذهب في السودان (دراسة تحليلية)

دكتورة أمال جاد الرب علي فضل المولى

المستخلص:

تناول البحث التوزيع الجغرافي لمواقع تعدين الذهب في السودان. هدف البحث التعرف على مواقع تعدين الذهب في السودان ، ناقش البحث المواقع الإستراتيجية لها ، وأيضاً هدف إلى معرفة تطور إنتاج وأهميته في السودان. تكمن أهمية البحث في أن تعدين الذهب من الموارد الاقتصادية المهمة للسودان ويوفر قرص عمل ويدر عملات صعبة للبلاد فلابد من وضع الخطط المدروسة لإستغلاله بطرق علمية. استخدم المنهج التاريخي لمعرفة تاريخ الذهب والتطور التاريخي للإنتاج كما استخدم المنهج الوصفي لوصف مواقع الذهب ووصف العوامل المؤثرة في إنتاج الذهب، أما المنهج الاحصائي لتحليلي استخدم في تحليل إنتاج الذهب . تم جمع المعلومات من المراجع التي ذات صلة بموضوع الذهب، كما تم جمع المعلومات من المصادر الأولية لمعدن الذهب من التقارير الاحصائية لوزارة المعادن ومن اوراق العمل والندوات. أظهرت نتائج البحث أن تعدين الذهب في السودان يتوطن في اثنتي عشر ولاية تمثل نسبة 66% من جملة ولايات السودان ، أثبت البحث أن الولايات التي تقع فيها مناطق التعدين في النطاق الجاف يمكن أن تخطط لأن تصبح هي الاستراتيجية في تعدين الذهب ، توصل البحث إلى أن تعدين الذهب وفر فرص عمل وافرة في العمليات التعدينية بلغت مليون عامل بالإضافة إلى مهن أخرى مصاحبة تخدم المعدنين تبلغ جملتهم خمسة مليون نسمة ، وبلغت جملة المتأثرين بها إحدى عشر مليون نسمة تمثل نسبة 27% من جملة الشعب السوداني.. أظهر نتائج البحث التطور التدريجي لإنتاج الذهب في السودان عام 2004م بلغ الإنتاج (5,000 كليون جرام) وعام 2005م (3,625 كليون جرام) وعام 2006م (3,158 كليون جرام) وعام 2007م (2,703 كليون جرام) وعام 2007م (2,276 كليون جرام) ، ثم ازدادت كمية الإنتاج في عام 2011م تم إنتاج 26 طن من الذهب وعام 2012م بلغت كمية الإنتاج 42 طن من الذهب ، وفي عام 2013م بلغت كمية الإنتاج 43 طن من الذهب ، وفي عام 2014م بلغت كمية الإنتاج 70 طن ، تطور الإنتاج في هذه السنوات الأخيرة نسبة لزيادة أسعار الذهب بالإضافة إلى ذلك أثبت دراسات البحث الجيولوجي وجود كميات كبيرة من الإختياطي في مناطق التعدين ،

اظهرت النتائج أن التعدين الأهلي يشكل أعلى نسبة تفوق 90% من جملة أنماط التعدين الأخرى، أي ينتج أربعة وخمسون طن/ سنة، بينما ننشاط تعدين شركات الامتياز تشسهم في الاقتصاد السوداني بكمية تبلغ ستة طن/ سنة ، أن تعدين الذهب يساهم في الإقتصاد السوداني إذ أنه أسهمت شركات الإمتياز في الناتج الإجمالي بنسبة 2%. وأوصى البحث لإبد من وضع استراتيحية تطور الانتاج والانتاجية لكل موقع جغرافي يعدن الذهب في السودان ، كما أوصى البحث بالاهتمام بالمسح الإحصائي التعديني بالبحوث العلمية المشتركة من مختلف التخصصات ذات الصلة بتعدين الذهب حتى يتم الوصول إلى قاعدة بيانات إحصائيات دقيقة معتمد بها لكل موقع منفرد لمعرفة الإنتاج والانتاجية وكشف نواحي الخلل والقصور الاجتماعي والاقتصادي.

Abstract:

The research covered the geographical distribution of gold mining sites in Sudan. The aim of the research is to identify gold mining sites in Sudan, the research discussed strategic sites for them, and also aimed at knowing the development of production and its importance in Sudan. The importance of the research lies in the fact that gold mining is one of the important economic resources of Sudan and provides a work disk and generates difficult currencies for the country, so deliberate plans must be drawn up to be exploited by scientific methods. The historical method was used to know the history of gold and the historical development of production, and the descriptive method was used to describe the sites of gold and describe the factors affecting gold production. The statistical method for analysis was used in the analysis of gold production. Information was collected from references related to the topic of gold, and information was collected from primary sources of gold metal from statistical reports of the Ministry of Minerals and from working papers and seminars. The results of the research showed that gold mining in Sudan is endemic in twelve states, representing 66% of all states. Sudan, the research has shown that the states in which the mining areas are located in the dry range can plan to become the strategy in gold mining. The research found that gold mining provided ample job opportunities in mining operations, amounting to one million workers, in addition to other accompanying occupations that serve miners totaling them. Five million people, and the total of those affected reached eleven million, representing 27% of the total Sudanese people. The results of the research showed the gradual development of gold production in Sudan in 2004 AD production reached (5,000 kilograms), in 2005 (3,625 kilograms), in 2006 (3,158 kilograms), in 2007 (2,703 kilograms), and in 2007 (2,276 kilograms), then the amount increased. Production in 2011 AD 26 tons

of gold were produced, and in 2012 the amount of production reached 42 tons of gold, and in 2013 the amount of production reached 43 tons of gold, and in 2014 the amount of production reached 70 tons, the development of production in these recent years due to the increase in gold prices in addition In addition, studies of geological research have proven the existence of large quantities of reserves in mining areas. The results showed that indigenous mining constitutes the highest percentage of more than 90% of all other types of mining, i.e. produces fifty-four tons / year, while the mining activity of concession companies contributes to the Sudanese economy in quantity It is six tons / year, that gold mining contributes to the Sudanese economy, as the franchise companies contributed 2% to the gross product. The research recommended that a strategy should be developed for the development of production and productivity for each geographical location that miners gold in Sudan. The research also recommended paying attention to the mining statistical survey with joint scientific research from various disciplines related to gold mining in order to access a reliable and accurate statistics database for each individual site to know production and productivity. He revealed the shortcomings and social and economic deficiencies

المقدمة:

يرتبط التوزيع الجغرافي لمناطق التعدين بشكل أساسي على التخطيط ، إذ يسبق التخطيط في أية دولة إجراء دراسة تفصيلية لأقاليم الدولة المختلفة؛ لتوضيح طبيعة كل إقليم وامكانياته وحاجياته المتعددة ، فموقع التعدين يتطلب دراسة تحليلية متعمقة للعوامل التي أدت إلى اختيار موقع معين دون آخر. مع تتبع أثر كل عامل وربط هذه العوامل ببعضها حتى يتثنى للتعدين الفائدة والاستقرار والاستخدام الأمثل ، يعبر التوزيع الجغرافي لمناطق التعدين عن التوازن الذي تتوافر فيه العوامل المؤثرة في الإنتاج مثل حجم وكمية الإحتياطي من المعادن ، ووفرة مياه الشرب ، والطاقة والطرق

إن قطاع التعدين من القطاعات الحيوية المهمة، حيث تقوم عليه العديد من الصناعات التي تحتاج إلى المعادن المختلفة، وعلى الرغم من الدراسات الجيولوجية، التي تؤكد على أن السودان غني بثرواته المعدنية من ذهب وفضة ونحاس وكروم ونيكل وغيرها ولكن إمكانات السودان التعدينية وثرواته الطبيعية غير مستغلة رغم انها يمكن ان توفر العديد من فرص العمل والكثير من مليارات الدولارات التي سيستفيد منها الاقتصاد السوداني سنوياً. يمكن مناقشة موضوع البحث على النحو التالي :

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في الآتي:

1. الذهب ثروة معدنية مهمة تسهم في الاقتصاد السوداني ويوفر فرص عمل لكثير من السودانيين.
2. أهمية البحث ليس معرفة مكان تعدين الذهب فقط بل تحليل المكان من ناحية المتطلبات الأساسية للمكان والعوامل المؤثرة في استغلال معدن الذهب والاهمية الاقتصادية والاجتماعية، حتى يتم معرفة جوانب الخلل والقصور للفت الانتباه لجميع الجهات ذات الصلة بالإهتمام بالدراسات العلمية السليمة التي تسهم في حل جميع مشكلات تعدين الذهب وتعم الفائدة للسودان عامة ومناطق التعدين خاصة.
3. لا توجد دراسات جغرافية تناولت تعدين الذهب في السودان بالبحث والتحليل الجغرافي لمواقع تعدين الذهب.

• أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

1. معرفة نمط التوزيع الجغرافي لمناطق التعدين في السودان .
2. تحليل العوامل الجغرافية المؤثرة في مواقع تعدين الذهب في السودان،
3. توضيح المواقع الإستراتيجية لتعدين الذهب في السودان.
4. مناقشة تطور إنتاج الذهب في السودان.
5. وضع الحلول والمقترحات لحل مشاكل تعدين الذهب في السودان.

مناهج البحث:

أستخدم البحث مناهج متعددة في معالجة الظاهرة المدروسة التي تتمثل في المنهج الجغرافي الشامل أهمه منهج التحليل المكاني وهو منهج ملازم للتحليلات المكانية لمواقع تعدين الذهب والعوامل المؤثرة فيها ، ولكن البحث وصف منهجه بمسببات أخرى فهو منهج إقليمي لأنه أتخذ حيزاً مكانياً كإطار للدراسة هو تعدين الذهب في السودان وعمد إلى وصف مكوناته الطبيعية والبشرية المؤثرة في إنتاج الذهب وبنفس الدرجة فإنه منهج تاريخي لأنه عمد للترتيب التاريخي لتعدين الذهب ورصد التطورات الإنتاجية في أطر تاريخية معينة كما أهتم البحث بمنهج التحليل الإحصائي في تحليل الإنتاج إحصائياً.

طرق جمع المعلومات:

جُمعت البيانات الإحصائية من التقارير والابحاث والندوات التي تم الحصول عليها من مكتبة وزارة المعادن والشبكة العنكبوتية على الرغم من أن يشوبها الكثير من الاخطاء والتضارب في الارقام وعدم الدقة والاهتمام بالمعلومات والبيانات الإحصائية التي تعتبر المصادر الاساسية لاي بحث يتناول هذا المجال، كما تم جمع المعلومات من المصادر والكتب ذات صلة بموضوع البحث التي ناقشت كل من المعادن والتعدين بصفة عامة.

التطور التاريخي للتعدين في السودان :

يعد التعدين واحداً من أقدم الأنشطة التي مارسها الإنسان، وتعد الثروة المعدنية من

الثروات الطبيعية غير المتجددة، وتتوزع علي جميع دول العالم بكميات متفاوتة، كما ارتبط اسم الزمن الذي اكتشف فيه المعدن باسم المعدن فكان يقول عصر النحاس، والعصر الحديدي، وعصر البرونز، وقد عرف الإنسان في تلك الفترة 12 معدناً فقط، بينما الآن هناك ما يقرب من 200 معدن معروف لدي الإنسان، وقد تطور استخدام هذه المعادن بتطور نمط وأسلوب حياة الإنسان، فقد استخدم الإنسان الحجر الصوان في صناعة الأواني وأدواته التي نستخدمها في الصيد. ثم استخدم النحاس وخلطه بالقصدير ليقويه ويكسبه بعض الصفات حسب الحاجة إليه. ثم اكتشف الحديد وساد استخدامه علي نطاق واسع لصلابته ومميزاته الخاصة في التصنيع ، وفي عهد الثورة الصناعية (1760- 1830) زاد استخدام الإنسان للمعادن إلي جانب الأشياء الأخرى ، أما بعد 1950 فأصبحت المعادن تسهم بنسبة 95% من جملة الاستغلال للثروات الطبيعية⁽¹⁾.

عرف السودان الذهب في العهود القديمة وأطلق على الجزء الشمالي منه أرض النوبة بمعنى أرض الذهب، أثبتت الاكتشافات الأثرية إلي أن الدولة النوبية كانت واحدة من أهم الدول في إنتاج الذهب والاحجار الكريمة في العالم وخاصة في عهد مملكتي كوش ومروي (1500- 650 قبل الميلاد) كانت تنج تلك المعادن الثمينة في بلاد النوبة وتصدر إلي مختلف الممالك الفرعونية في مصر ومنها الي بقية بقاع العالم القديم. كما أهم أهداف محمد علي باشا عندما دخل السودان 1821م كان ذهب جنوب النيل الأزرق في جبال بني شنقول ،ومناطق التعدين وجدت بكثافة في صحراء العتومور والجزء الغربي لسلاسل البحر الأحمر الموازي لصحراء العتومور . وفي التاريخ الحديث بدأ السودان يدخل عصر إنتاج المعادن منذ اربعينيات القرن الماضي حيث بدأ في تعدين المايكا والجبص منذ عام 1945 والرخام لاتاج الاسمنت بعطبرة 1947 وفي أعوام 1960 بدأ إنتاج وتصدير الكروم والحديد والمنجنيز .في الفترة من 1900-1965شهد التعدين الذهب دخول الالات والتقنيات الحديثة التي ادخلتها الشركات الاجنبية والوطنية ، في جيبت في ولاية البحر الاحمر بدأ التعدين بمدينة جيبت 1987م مناصفة بين الشركة الفرنسية والسودانية . ففي مجال الذهب أثبتت دراسات الهيئة العامة وأبحاثها وجود الذهب بكميات تجارية في عدد من المواقع بالسودان وقد بدأت بالفعل شركة أرياب في عام 1992م في البحر الأحمر ووصل الإنتاج في عام 1998 إلى 5.67طن من الذهب الخالص بعائد إجمالي قدره حوالي 54مليون دولار، وهنالك شركات في منطقة جنوب النيل الأزرق. شرعت الهيئة العامة للأبحاث الجولوجية في وضع خطة استراتيجية متكاملة لحركة البحث عن إمكانات السودان المعدنية أبرز ما توصلت إليه وجود الذهب بمنطقة البحر الأحمر وولاية نهر النيل والشمالية، ثم بدأ تعدين الذهب في السودان بالتطور الحقيقي للبحث الجيولوجي والخريطة الجولوجية وزادت شهرته وجوده حتى أنتشر نشاط التعدين الأهلي بصورة عالية عام 2009م⁽²⁾.

أهمية معدن الذهب:

معدن الذهب واحد من أوائل المعادن التي عرفها الإنسان ، ثم صاحبه على الطريق حتى يومنا هذا وأهميته في:

1. ندرته وخواصه الطبيعية جعلته المقياس الدولي المعترف به لقيم المواد والأشياء.
2. استخدامات الذهب اليوم للعملة والنظم النقدية وأهم استخدام الذهب هو قوته الشرائية.
3. استخداماته في التزين والمصوغات.
4. اكثر الفلزات ليونة ويمكن سحب أوقية واحدة من الفلز النقي إلى سلك طوله خمسون ميلا. ويستعمل مثل هذا السلك في صنع شرائط الذهب ومصنوعات أخرى، حيث يلف السلك على هيئة خيوط حريرية.
5. استعمالات الذهب في تغليف بعض الأواني الكيماوية لحفظ مركبات معينة بالإضافة إلى استخدامه في صناعة الأسنان وبعض العقاقير الطبية وغير ذلك⁽³⁾.

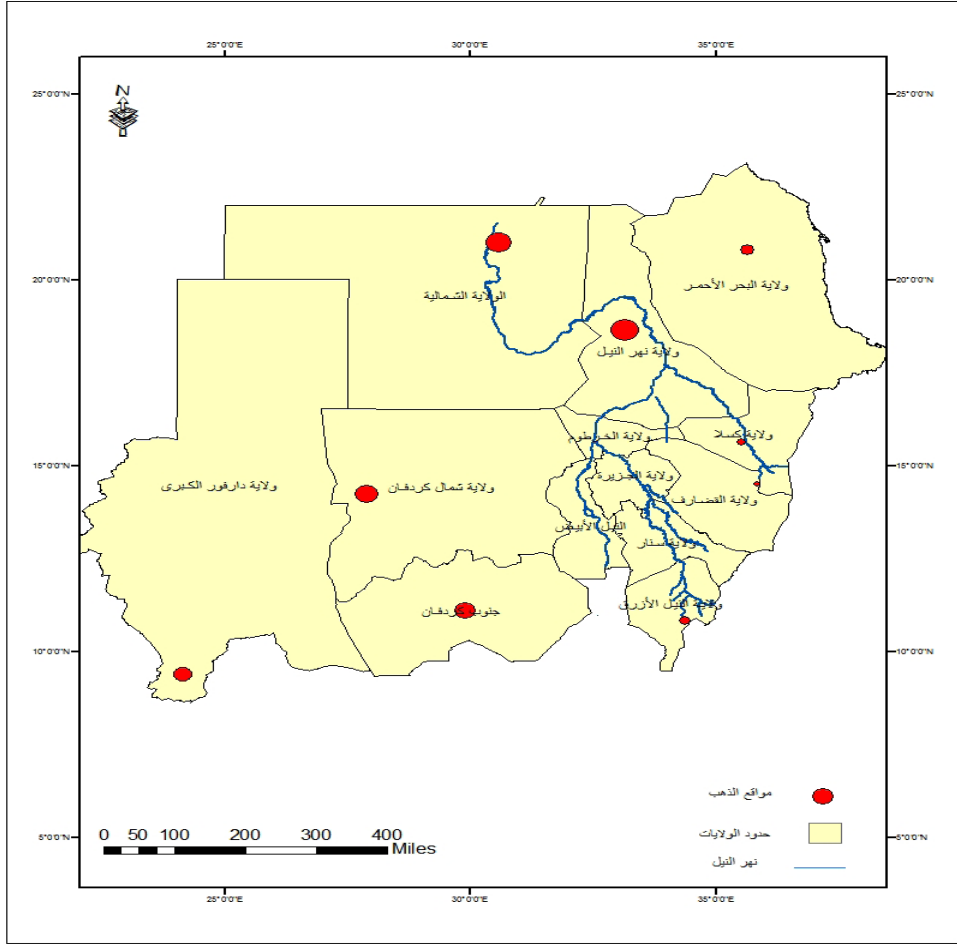
البحث الجيولوجي لمواطن الذهب:

تشكل عمليات المسح الجيولوجي والتنقيب عن المعادن المراحل الأولى الضرورية لتنمية الثروة والرواسب المعدنية ، قد شرعت الهيئة العامة للأبحاث الجولوجية في وضع خطة استراتيجية متكاملة لحركة البحث عن إمكانات السودان المعدنية وخلصت إلى تصميم خريطة لمواقع المعادن بالسودان حيث كان أبرز ما توصلت إليه وجود الذهب بمنطقة البحر الأحمر وولاية نهر النيل والشمالية والنيل الأزرق. في جبال البحر الأحمر تم تقسيم المنطقة المحصورة بين البحر الأحمر والنيل إلى مربعات امتياز منحت إلى مستثمرين في هذا قطاع. وقد تم اكتشاف أكثر من 150 موقعاً لمخزون الذهب فيها في بطون الأودية الجافة، حظي عدد قليل منها بدراسات تفصيلية وتم الإنتاج في مربع أرياب بولاية البحر الأحمر بعد أن اكتملت مراحل أعمال التنقيب والتقييم والتي اكدت وجود حوالي (200) طن من الذهب ، وفي جنوب النيل الأزرق يوجد فيها الذهب الرسوبي يوجد في مجاري الأودية كما يوجد أيضاً في منطقة البطانة في كل من ولاية القضارف وكسلا⁽⁴⁾. في ولاية دارفور في عام 1979م نفذت شركة شفرون (سودان) برنامج مسح جيوكيميائي إقليمي بمنطقة حفرة النحاس حيث تم جمع 35 عينة صخرية و18 عينة ترابية و29 بئر (حفر دوار) ثم تقدير الإحتياطي بحوالي 6109445 طن متري ذهب⁽⁵⁾.

التوزيع الجغرافي لمواقع تعدين الذهب في السودان :

يتوطن تعدين الذهب في 221 موقع تتركز فيها عدد الآبار 25164 بئر و عدد المناجم 34 منجم، تنتشر في اثنتي عشر من ولايات السودان و موزعة في 47 محلية ، ولكن الولايات الأكثر إنتشاراً لتعدين الذهب في السودان تسع ولايات هي: نهر النيل (الأولى) ، الشمالية (الثانية)، شمال كردفان (الثالثة)، جنوب كردفان (الرابعة) ،جنوب دار فور (الخامسة)، البحر الأحمر (السادسة)، النيل الأزرق (السابعة)، كسلا (الثامنة) ،القضارف (التاسعة)⁽⁶⁾ أنظر خريطة (ا). إن عدد المواقع الممكنة لإقامة المشروعات الإستخراجية للتعدين له أثر كبير في حجم العمل التخطيطي، فكلما زاد عدد المواقع كبر عدد الصيغ، كلما استدعت الموازنة والمفاضلة بينها مجهوداً أكبر تقديرات وأدق للوصول إلى أفضلها من حيث الإنتاج والاستقرار فيه كمكان اقتصادي دون العبث بالأرض.

خريطة (1) توضح مواقع تعدين الذهب الأنشط تعديناً في السودان



المصدر : عمل الباحث 2020 إتماداً على بيانات وزارة المعادن 2015م

من خلال البيانات السابقة تشكل نسبة الولايات التي ينتشر فيها تعدين الذهب نسبة عالية تبلغ 66% من جملة عدد ولايات السودان أنظر(الخريطة رقم 1) وتبلغ عدد مواقع التعدين التقليدي بها 99% من جملة مواقع التعدين ، يبدو أن قلة عدد مواقع المناجم (شركات مربعات الإمتياز)؛ لأن هذا النمط يحتاج إلى رأس مال ضخم ويتسم بالمخاطرة الكبيرة مما تعجز عنه الدولة ويتحاشاه القطاع الخاص، وأيضاً لعدم وجود وضع اقتصادي في الدولة يطمئن رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، كما لم تكن هناك سياسات واضحة وثابتة تشجع على الاستثمار، لذلك يسيطر تعدين الذهب الأهلي الذي لا يلتزم فيه المعدن على اللوائح والقوانين ويتنقل موقع لأخر لا تستطيع الجهات المسؤولة الرقابة والسيطرة عليه فهو يسد حوجته من غير تكلفة عالية. ويمكن أن نناقش إهم المواقع الجغرافية لتعدين الذهب في ولاية السودان كما يلي على

حسب تقرير وزارة المعادن 2016⁽⁷⁾:

1/ ولاية نهر النيل :

تتوطن مناطق التعدين في نهر النيل شرقاً وغرباً ، في صحراء العتمور وبوادي قبقة وصحراء بيوضة وبصفة اساسية يتركز في محلية ابوحمدة ومحلية العبيدية ، وتشمل منطقة المناصير والشريك وادي الصنقير وقبقة غرباً ، ابو هشيم شرقاً والشميخة غرباً والكرو وام ضحيان غرباً والنابغ والغريبات والمعقل ونصب الحصان وجبال اللوبا وام طباق وام صلعة والمنجم القديم بأم نباري بالقرب من محطة نمرة ستة وفي الحوش ومنطقة سبعة والمرات و ولاية نهر النيل الاكبر انتاجاً قي الذهب ويقدر حجم الانتاج 15 طن سنوي.

2/ الولاية الشمالية

تنتشر مناطق التعدين في الولاية الشمالية في دلغو وفي دنقلا وفي وادي حلفا القديمة.

3/ ولاية شمال كردفان

تنتشر مناطق التعدين في شمال غرب ولاية شمال كردفان في كل من سودري وام بادار وحمرة الشيخ .

4/ ولاية جنوب كردفان

تنتشر مناطق التعدين في جبل شيبون وجبل التتر ووكرة والجديد وأبو نواره وتلودري وابوجبيهة والليري تأثر التعدين بالحروب الاهلية بالمنطقة.

5/ ولاية جنوب دارفور

يوجد الذهب في أقصى جنوب غرب الولاية في منطقة حفرة النحاس مصاحب للنحاس واليورانيوم كما يتواجد الذهب بمنطقة كاروني تدل آثار قديمة تؤكد على تعدينه بالمنطقة كما يوجد في منطقة سنقو.

6/ ولاية البحر الاحمر

يوجد تعدين الذهب فيها بالصحراء النوبي وجبال البحر الاحمر، يتركز إنتاجه في منطقة أرياب تمتد مناجم حزام الأرياب بعرض 15 – 20 كيلو متراً من منطقة مسمار وحتى شمال مدينة بورتسودان (أربعات)، ومنجم جيبت المعادن يقع شمال غرب مدينة بورتسودان، على بعد 280 كيلو متراً، كما يبعد غرب مرسى محمد قول (بأيديب) بحوالى 100 كيلو متر ويعتبر المنجم ذو التاريخ الطويل في التعدين من أغنى المناجم، ومنجم سيرا كويت: يقع شمال غرب بورتسودان على بعد 220 كيلو متر و20 كيلو متر غرب قرية تمالا، ويوجد منجم أبيركاتيب الذي يقع على بعد 270 كيلو متراً غرب بورتسودان، كما يوجد التعدين الأهلي للذهب في كل من وابو دويم وابرميت و دردورا ونواري وربايدة وشرق ابودويم الى الحنضليات غرباً أبوسمر وقبقة وبوادي العشار.

7/ ولاية النيل الازرق

ينتشر في ولاية النيل الازرق التعدين الأهلي بصورة أكبر في رسوبيات الانهار ومجاري المياه

الموسمية مثال لذلك الذهب الموجود بمنطق جنوب النيل الازرق (الكرمك وقسان) جبال بني شنقول والدولاد من بطون بني شنقول وفي عام 2003م بدأ النشاط في محلية باو وفي جام وديرنق جبل كرية وبلقوة .

ولاية القضارف ولاية كسلا

يتوطن التعدين فيهما بسهول البطانة في الوسط ، في القضارف بمنطقة ود بشارة وفي كسلا منطقة جبل قبلي.

• أنماط تعدين الذهب في السودان :

ينقسم التعدين في السودان إلى قسمين مخطط وتعدين تقليدي :

أ/ التعدين المخطط والمنظم : هم أصحاب الشركات وتوجد بالسودان شركات تعمل الآن بمستويات ومراحل متفاوتة مابين الاستكشاف وتجميع العينات واعداد دراسات الجدوى . يبلغ عدد الشركات العاملة في الذهب في السودان 367 شركة، منها 142 شركة امتياز، و173 شركة تعدين صغيرة، و52 شركة لمخلفات التعدين، وتبلغ عدد الشركات الأجنبية 162 شركة من 16 جنسية مختلفة فهناك شركات عربية، روسية، صينية، فرنسية، إنجليزية وجنوب أفريقية وكندية وغيرها من دول العالم بإضافة للشركات السودانية⁽⁸⁾ .

ويمكن مناقشة انماط شركات التعدين المخطط كما يلي:

- الشركات الكبرى:

وهم أصحاب شركات مربعات الإمتياز الذين لهم تراخيص وقوانين ولوائح ويستخدم فيها الآلات الثقيله لعمليات التنقيب والكشف والمسح الجيولوجي وتقييم الخام ودراسة الجدوى وتوضيح كافة المعلومات للهيئة العامة للأبحاث الجولوجية التابعة لوزارة المعادن ، وهي تشكل قطاع رسمي تنتج مناجم الذهب الأساسية في شكل خام مخلوط من الذهب والفضة والشوائب، وتستخدم مجموعة من متنوعة من طرق التعدين منها في جوف الأرض والسطحي ولها مجموعة واسعة من التقنيات المستخدمة في استخراج ومعالجة الخام تعتمد على حجم العملية ودرجة الخام. وتعتمد على طرق الجاذبية عند وجود خام الذهب على شكل حبيبات كبيرة منفصلة أو خلاف ذلك الطحن للحصول على الخام المخلوط ثم يتم استخراج الذهب عبر الغسل بالسيانيد وامتصاصه على كربون منشط ومن ثم الشطف والاستخلاص الكهروكتروني والصهر للإنتاج.

- الشركات التي تعتمد على التعدين التقليدي :

هذه الشركات تعتمد على مخلفات (الكرتة) التعدين التقليدي عن طرق معالجة ملايين الأطنان من الخام بأستعمال أضخم معدات التعدين وتقنيات معالجة وهذا يشكل قطاع رسمي له قوانين ولوائح وأسس .

ب/ التعدين التقليدي :

يتم تعدين الذهب سطحي على نطاق صغير من قبل أشخاص يحترفون التعدين بشكل غير مهني باستخدام اساليب ومعدات بدائية ينتشر أفقياً في مساحات واسعة وتستخدم

عمالة أكثر لا يتبع إجراءات السلامة في كافة طرق التعدين .

• ولكن هنالك مبررات للتعدين التقليدي في السودان:

تشتمل مبررات التعدين التقليدي في:

1. إضافة نسبة للاقتصاد الكلي بإدخاله دائرة الناتج القومي .
2. ضبط إيجاد بدائل صديقة للبيئة بديلاً لإستخدامات المواد الحالية .
3. الإستخدام الأمثل للأراضي في مناطق التعدين .
4. معالجة التقطعات بين مستويات التعدين المختلفة الأفراد.
5. الحد من التهريب.

• آليات ومحاوّر تقنين وتنظيم قطاع التعدين التقليدي:

سعت وزارة المعادن إلى تطوير وتقنين التعدين التقليدي بصورة تضمن صحة وسلامة المعدنين التقليديين في قطاع الاقتصاد القومي ومن أهم آلياتها :

1. التنسيق بين آليات الحكم المختلفة بشأن تحسين إدارة أنشطة التعدين التقليدي في الولايات من خلال تعزيز التنسيق بين مختلف مستويات الحكومة .
 2. تنفيذ حملات التوعية والتدريب وسط مجتمعات المعدنين حول مستلزمات الصحة والسلامة .
 3. تعزيز التدابير الأمنية لضمان إستمرار سلسلة الأنشطة التعدينية .
 4. توفير الحقوق القانونية من خلال قانون ولوائح فاعلة.
 5. تطبيق الإدارة البيئية المتكاملة وإجراءات التقليل من التلوث.
 6. توفير الخدمات والتقانات التي تعزز الإنتاج والإنتاجية .
 7. توطيد علاقات إيجابية بين التعدين على المستويين الصغير والكبير .
- قسمة الإنتاج نصيب الحكومة الإتحادية 5% ونصيب الولاية 5%⁽⁹⁾.
- المواقع الإستراتيجية لتعدين الذهب في السودان :

تتعدد مواقع تعدين الذهب في السودان ، ولكن يمكن تقييم المواقع من حيث أهمية بعضها في نشاط إستخراج معدن الذهب وفي بعضها الآخر أثارها السلبية مهما كانت قيمتها الاقتصادية، من خلال المعطيات الواردة أعلاه من المقترح أن تقييم التعدين الأمثل للذهب أن يكون في ولاية البحر الاحمر و صحراء الشمالية ونهر النيل وشمال ولاية شمال كردفان وشمال ولاية شمال دارفور لأن ظروف البيئة الطبيعية ملائمة في هذه المواقع نسبة لقلّة الأنشطة الأولية(رعي وزراعة) ، والمسوحات الجيولوجية للمنطقة أثبتت بها إحتياطات كبيرة لمعدن الذهب وأنها كفيلة للعمليات التعدينية ،كما أنها مواقعها في بيئة صحراوية جافة تحتاج إلى عملية تخطيط وحصر وحوكمة لعملية التعدين ، كما أن بهذه المواقع إمكانات تخطيط لبقايا تعدين الذهب غير المرغوب فيها(مخلفات) ،هذه المخلفات يمكن أن تكون مورد إقتصادي للسودان للمعادن المصاحبة للذهب . مناطق التعدين تنتشر في مواقع حزام المطر (خريطة 1) تزخر بموارد طبيعية واقتصادية

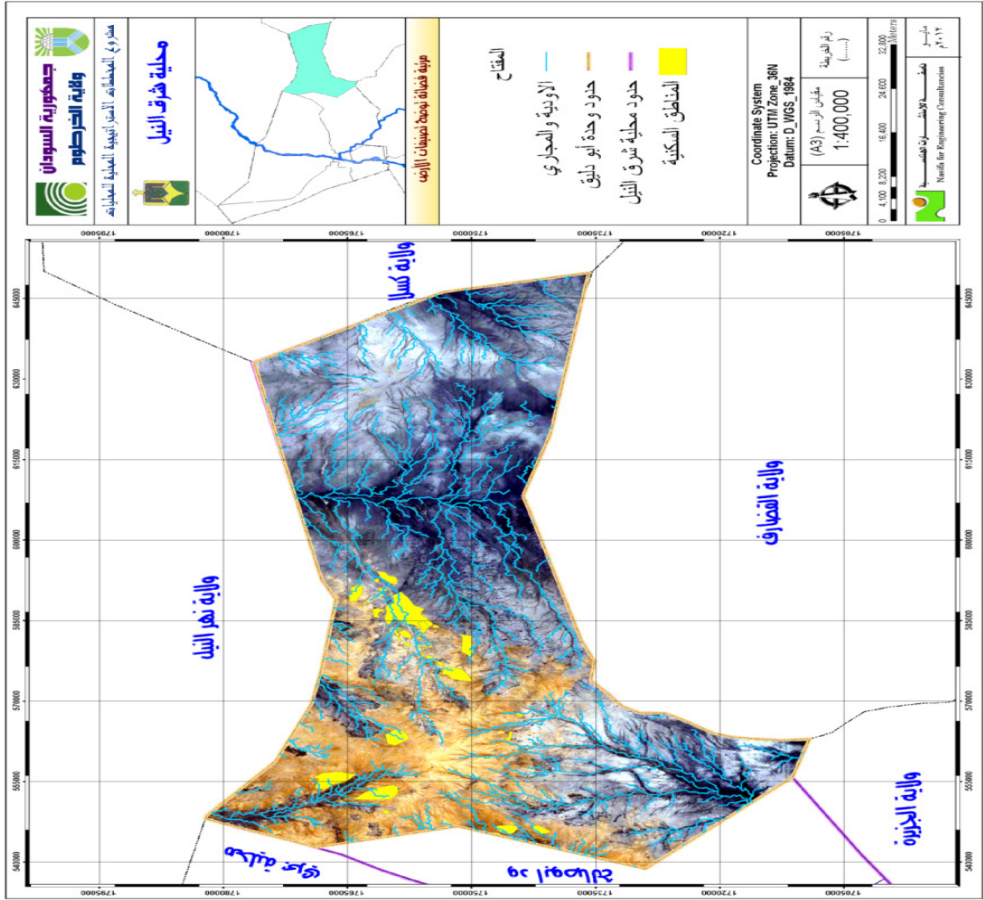
أخرى ، بها أمطار وتربة صالحة للإنتاج الزراعي واودية وخيران موسمية وغابات ومراعي طبيعية وحياء برية كما في ولاية جنوب دار فور وكردفان والنيل الازرق ، وسهول البطانة في كل من ولاية القضارف كسلا .فالتعدين في هذه المناطق خصماً على الانتاج الحيواني والزراعي والغايي فأن السعي للكسب السريع للثروة يعرض المنطقة للخطر، مثل تجريف التربة وقطع الأشجار وقفل مجاري المياه كما يعرض المنطقة لخطر حركة الرعاة بسبب الحفر العميقة خاصة في موسم الخريف تمتلء بالمياه الملوثة وعموماً به مخاطر بيئية كبيرة تحتاج إلى دراسة بعمق لتخطيط استخراج معدن الذهب من هذه المواقع.

سهول البطانة في ولاية القضارف وكسلا أكثر الولايات تتعرض لمخاطر بيئية (صور(1)) من تعدين الذهب خاصة التعدين الأهلي ، والخطورة تكمن في أن المنطقة تعتمد اعتماداً كلياً على مورد مياه الأمطار عبر مشروعات حصاد المياه لإفتقار أجزاء كبيرة منها للمياه الجوفية ، نسبة لعدم وجود الأحواض الحاملة للمياه لوقعها في مناطق الصخور الأساسية التي تتمتع بقلّة المياه وأن وجدت توجد في الفوالق وكما أن الكثير منها مالح ، تعدد بها الوديان ومجاري السيول) .

أن البطانة تستضيف في فصل الأمطار 8.2 مليون رأس من الماشية ويقطنها 800000 نسمة⁽¹⁰⁾. ما يزيد خطورة التعدين على هذه المنطقة الاودية في موسم الامطار الغزيرة تغذي مياهها النيل خاصة في ولاية الخرطوم تعبر وحدة أبو دليق ود أبو صالح محلية شرق النيل إلى أن تصل مياهها إلى النيل أنظر خريطة (2) أنتشر تعدين الذهب بالمنطقة في مساحات واسعة .

أظهرت الخرائط المعتمدة على تقنيات الاستشعار عن بعد أن التعدين الأهلي للذهب في البطانة يتركز في مساحة حوالي 135 × 135 كيلومتر مربع، كما أوضحت الخرائط أن التعدين الأهلي للذهب يتسبب في تغييرات جذرية للبيئة والموارد الطبيعية للنظام البيئي الهش في البطانة. وكانت معظم التغييرات المتعلقة بالغطاء الأرضي في المنطقة هي فقدان المراعي وتدمير التصريف الطبيعي للمياه⁽¹¹⁾.

المعادن ضرورية للحياة العصرية، والتعدين لا يزال هو الطريقة الرئيسية لاستخراجه. ولم تحقق أنشطة التعدين في عدد من الحالات سوى مزايا قليلة أو محدودة للبلدان المنتجة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر وبالرغم من التقدم المحرز 2002 م ، ما زالت أنشطة التعدين تتسبب في آثار اجتماعية وبيئية ضارة على المجتمعات المحلية التي تعيش بالقرب من مواقع الاستخراج⁽¹²⁾.



صورة (1) توضح التعدين الألهي بمنطقة البطانة





المصدر: (Suleiman,2019، 14)

القوة العاملة في قطاع تعدين الذهب في السودان:

يقدر عدد العاملين في تعدين الذهب مليون معدن، مع المهنة المصاحبة له التي تبلغ (26 مهنة) تبلغ جملة العاملين بمناطق التعدين خمسة مليون نسمة هولاء جميعهم اتجهوا إلى مهنة التعدين كأفراد من مختلف شرائح المجتمع حيث يوجد في مناطق التعدين سحنات مختلفة لشتى بقاع السودان، ويرفع عدد المتأثرين بالتعدين 11 مليون نسمة ، تمثل نسبة 27% من جملة الشعب السوداني⁽¹⁴⁾. تشكل ولاية نهر النيل والولاية الشمالية الاكثف نشاطاً على الرغم من أن حجم سكانهما على حسب تعداد (2008)⁽¹⁵⁾ قليل (1.300.000 نسمة)، (510.569 نسمة) على التوالي (الجملة فيهما 1810569 نسمة)، تبلغ نسبة حجم سكانهما 36%. من جملة المعدنين في السودان. إن عدم دقة الاحصائيات لمعرفة توزيع القوة العاملة لاتبين التحليل الدقيق للقوة العاملة على حسب انماط قطاع التعدين وكذلك توزيعهم علي حسب الموقع الجغرافي لتعدين الذهب ، وايضاً توزيعهم من حيث المهارة وغير المهارة بما فيها التخصصات الاكاديمية والفنية ، كما أنها لا تبين التركيبة العمرية ، كثير من الدراسات تشير إلى الازدياد الملحوظ في الفاقد التربوي بسبب تحول الاطفال من الدراسة للعمل في مناطق تعدين الذهب في مواقع التعدين التقليدي يدوا أن الاطفال دفعهم الالباء للعمل بسبب ظروف الأسر المعيشية وان مناطق التعدين تشكل مخاطر على المعدنين خاصة الاطفال بسبب قساوة مناطق التعدين طول العام وانتشار الأمراض بصورة أكبر في أواسط صغار السن.

أن ازدياد عمالة الاطفال في منطقة العبيدة بنهر النيل صارت هاجساً للمسؤولين ، تقوم عمالة الاطفال بعمل نقل الحجارة وغسل الخام بالزئبق لإستخراج معدن الذهب. هذا يعرض الطفل للأمراض المرتبطة بالزئبق التي اثبتتها خبراء الكيمياء كشلل الأطفال⁽¹⁶⁾. فإن معرفة التركيبة التعليمية تعد مهمة أيضاً للمعدنين فكلما كان المستوى التعليمي عالي ترتفع درجة الوعي للمتعلمين بمخاطر التعدين.

يعد التعدين الحراري والتعدين على نطاق ضيق قطاع متنام وغير منظم، يكون فيه عمالة الأطفال خاصة المناطق التي ينتشر فيها التعدين حيث يعيش معظم الحفارون دون حد الفقر، ويشملون عدداً هائلاً من الفئات الضعيفة، فالمناجم الصناعية الكبيرة تعتمد اعتماداً شديداً على المعدات الميكانيكية والحاجة فيها إلى الأيدي العاملة المنخفضة المهارة محدودة جداً. يمكن أن تهتم الدولة بالدراسات العلمية موضع الاستفادة العلمية التي تنعكس على حياة المجتمع بدراسة من قبل المتخصصين لقياس مدى إسهام التعدين في التنمية ومستوى المعيشة والحد من الفقر على الصعيد الوطني، من خلال إسهامه في الاقتصاد، ومن حيث فرص العمالة المباشرة وغير المباشرة، وفرص إدراج الدخل، والإيرادات المتأتية لحكومات.

أهم العوامل المؤثرة في إستغلال تعدين الذهب في السودان :

يتوقف مدى استغلال المعادن من وجهة نظر الاقتصاديين علي عدة عوامل طبيعية

وبشرية وأهم العوامل تأثراً على إستغلال الذهب :

الموقع الجغرافي والسطح:

الموقع الجغرافي يشكل أكبر جانب من الأهمية من ناحية مواقع التعدين الاستراتيجية التي تتميز بقربها من المدن و مجاري المياه ، ومواقع تعدين الذهب في السودان في الغالب مناطق نائية، في الصحاري والمناطق الهامشية من سلاسل البحر الأحمر وفي مرتفعات جبال النوبة وأقصى جنوب غرب السودان وتلال الانقسنا والسيطرة عليها شبه صعبة خاصة في عمليات تهريب الذهب ،فلا بد من تخطيط كيفية الوصول إليها فالمواقع الوعرة كالجبال وكذلك الأودية الجافة والصحاري تحد من استغلال المعدن بسبب صعوبة حركة النقل فيها وكما أن بعدها من البنيات التحتية والسوق الذي يساعد في العلاقات المكانية يؤثر في حركة نشاطها التعديني.

التركيب الجيولوجي :

إن التركيب الجيولوجي للبلاد يتميز بالتنوع الواسع نظراً للإتساع الجغرافي ، فالتركيب الجيولوجي هو الذي يتحكم في نمط النشاط التعديني ، تنتشر في السودان صخور الأساس المنتشرة بطول وعرض البلاد التي تشكل نسبة 66% من مساحة البلاد ،تنتشر فيها مواقع تعدين الذهب في شمال السودان من وادي حلفا وحتى عطبرة وفي جبال البحر الأحمر وفي تلال الانقسنا وفي مرتفعات جبال النوبة وجنوب دارفور وفي بطون الأودية وفي السهول الرملية والطينية. التضاريس الوعرة ووجود الخام في أعماق بعيدة يزيد تكلفت نفقات تعدين الذهب، وبالتالي ترتفع أسعار التكلفة و في ولاية البحر الأحمر، و تعدين الذهب في الغالب تعدن فيها شركات مربعات الامتياز ، نسبة لإمكاناتها من أجهزة ومعدات وتقنية عالية ،أما التركيبة الرسوبية مثل التكوينات السهول الطينية والرملية والادوية الجافة والموسمية، لقرب الخامات من السطح يتواجد فيها التعدين الأهلي والتعدين الصغير والشركات التي تعتمد على مخلفات التعدين الأهلي ، كما في ولاية نهر النيل ،والشمالية، وشمال كردفان وسهول البطانة (القضارف وكسلا) لبطاط طريقة التعدين وسهولة الاستخراج وقلة التكلفة .

المناخ:

يتسم مناخ السودان بأنه مداري، حار في الصيف حار جداً و ذو مطر متدرج يزداد كلما اتجهنا جنوباً ، فارتفاع درجة الحرارة في الصيف وانخفاضها في الشتاء تؤثر في نشاط تعدين الذهب في كافة أمطاه خاصة في اقليم مناخ الصحراء (صحراء العتمور وبيوضة...)ومناطق الاقليم شبه الصحراء (شمال كردفان ونهر النيل ...)، وكما أن مناطق الامطار أيضاً تؤثر في نشاط تعدين الذهب في كل من القضارف وكسلا والنيل الأزرق وجنوب كردفان ودارفور. فالمعدنون يحتاجون إلى مسكن صحي يتلائم مع بيئة التعدين يقيه من الحرارة والبرودة والأتربة في فترة نشاط حركة الرياح وأيضاً النشاط التعديني هو نشاطاً هدمياً ، أي يهدم ولا يبني، حيث يترك أماكن التعدين خاربة في شكل حفر عميقة وفي موسم الخريف تمتلي بالمياه الراكدة وكذلك مخلفات التعدين تنبعث منها الأبخرة والغازات السامة مما تسهم في تلوث مواقع التعدين كما أن الغبار والأتربة الناتجة

من العمليات التعدينية يزيد نشاطها مع سرعة حركة الرياح في موسم الشتاء خاصة، وجميعها تسبب الكثير من المشكلات البيئية في مواقع التعدين وسكن الأهالي المجاور، وأكبر خطورة تنتج من التعدين الأهلي الذي لا يتبع نظام إجراءات السلامة في العمليات التعدينية ولا في السكن، ولكن الشركات الكبرى التي تتبع نظام إجراءات السلامة في العمليات التعدينية وفي السكن الصحي خاصة المواقع القريبة من سكن الأهالي تخطط لموقع السكن ومادة البناء وطريقة البناء السليمة بالإضافة إلى تجميل هذه الأماكن، من حدائق وتشجير وجعلها متنزهات .

كمية الاحتياطي ووفرتها:

تتوزع كمية معدن الذهب توزيعاً غير عادل، فهناك مناطق يكثر فيها تركيز المعادن، وأخرى يقل أوتكاد تنعدم فيها تركيز المعادن ، و يكون هذا الأمر حتى علي مستوى الولاية الواحدة في الدولة ، كما أن معدن الذهب من المعادن غير المتجددة يتعرض للإستنزاف مع زيادة الإستهلاك ويتوقف ذلك على حجم الاحتياطي وكمية المعدن: أي المستوي الاقتصادي للإنتاج وكمية الاحتياطي تمكن من حساب العمر المنتظر للمعدن عل النحو التالي: تقدير كمية وحجم الاحتياطي مقسومة على حجم الإنتاج السنوي. فكلما كبر حجم الاحتياطي للمعدن كلما طال عمره الإفتراضي وأمكن استغلاله اقتصادياً، فكثير من المدن التعدينية تركت كمدن أشباح بعد نفاذ المعدن أو أصبح الإنتاج غير اقتصادي.

هنالك معايير كثيرة ومقومات متعددة تعطي مؤشر إلى وجود حجم احتياطي كبير من المعادن ادركها الإنسان السوداني منذ حضارة السودان القديمة استخدم قوته الذاتية في البحث عن مدى حاجته للمعادن ليصنع منها أدواته ويبنى منها مسكنه وقبره ومعبدته وثمانيله وأوانيه وزينته ثم جعلها مورد اقتصادي لدولته.

على حسب الدراسات الحالية أن احتياطي الذهب في السودان يبلغ ألفا و550 طناً، وإن أراضيه غنية بألاف الأطنان من احتياطي الذهب غير المؤكدة، ولذلك الذهب يعد من المعادن الواعدة والبالغة في الأهمية في السودان ، خاصة بعد زيادة الإنتاج منذ عام 2014م هو ما يعني فرص جديدة من الاستثمارات في مجال الذهب في السودان، خاصة مع وجود دراسات تؤكد علي وجود مواقع جغرافية كثيرة بها احتياطي كبير من الذهب في السودان.

على الرغم من أن الذهب في السودان استغل قديماً عبر كل تاريخه ولكن يوجد الذهب بكميات مقدره ومعظم التعدين قي السودان سطحي ولكن لابد من التخطيط والتنظيم في استغلال هذا المعدن على حسب دراسة حجم الاحتياطي حتى لا يستنفذ هذا المعدن فلايد يجب مراعات التنمية المستدامة .

فكثير من العلماء وضحو مستقبل الثروات المعدنية: يتوقف علي:

1- سوء الاستخدام.

2- تقنين الاستخدام.

3- وجود البديل.

4- اكتشاف معادن جديدة.

وإلا سيواجه العالم نفاذ كثير من المعادن الإستراتيجية إن لم يجد حلاً لها⁽¹⁷⁾. فالهدف الاستراتيجي لمعدن الذهب هو الإستغلال الأمثل لاحتياطيات المعدن الكبيرة التي تتمتع بحقوق التعدين كما تخطط لمستوى نمو ملموس في نشاط تعدين الذهب وتطوير الموارد المحتملة الجديدة في إنتاج الذهب،

التطور التكنولوجي:

هو الذي يعمل علي سرعة استخراج المعادن ، في السودان هنالك طريقتين لإستخراج معدن الذهب ،طرق علمية متقدمة ،وبدائية ، التعدين العلمي هو وقانوني ومنظم ويتبع فيه إجراءات السلامة يستخدم فيه التقنية من معدات و اجهزة وآلات والكثافة العمالية قليلة يتمثل في تعدين شركات الامتياز أو الشركات التي تعتمد على التعدين التقليدي (الكرتة) ويوجد في السودان العديد من الشركات الوطنية و الأجنبية وأما التعدين الأخرين هما التعدين الصغير فيه يستخدم الالات الحديثة البسيطة والالات التقليدية المحلية أما التعدين الأهلي يستخدم في استخراجه الطرق التقليدية البدائية هما لا يتبع فيهما إجراءات السلامة ، غير منظمان والكثير منهما غير قانوني.

الدور الحكومي:

الدور الحكومي مهم في عملية التخطيط وتنظيم التعدين ووضع سياسات التعدين والقوانين واللوائح ، والرصد والمتابعة اللصيقة في عملية الاستخراج والإنتاج ،كما لابد من الدعم الحكومي المميز في مرافق البنية التحتية كخط سكة حديد وميناء خاص للمعادن والأرض الصناعية للذهب والوقود ومحطات الكهرباء والغاز الطبيعي،هذا بدوره يسهم في تطور إنتاج الذهب وتعم الفائدة على السودان عامة والمعدنين بصفة خاصة ، كما أن الدولة إذا قادرة علي توفير رأس المال لابد أن تؤسس لعدد مقدر من شركات تعدين الذهب للقطاع العام بجانب شركات المستثمرين الوطنيين والأجانب أو شراكة مميزة من شركات حكومية مع الشركات القائمة.

البنية التحتية :

الإهتمام بالإطر البشرية في مناطق التعدين بكافة مستوياتهم في كل أنماط التعدين يزيد من الإنتاج ، وذلك بتوفير الخدمات خاصة خدمات النقل والاتصالات نسبة لوقوع الكثير من مناطق تعدين الذهب في السودان في مناطق نائية وهامشية في المناطق الصحراوية والمتضرسة ما تتسم بصعوبة الطرق وعدم الاستقادة الكافية من خدمات المدن المجاورة لمناطق التعدين ، توفير كافة الخدمات الضرورية (الطاقة ومياه الشرب) يسهم في اسقرار تعدين المعدن، ويساعد الدور الحكومي كما أسلفنا في خدمات الرقابة والادارة والضيظ الامني والصحي والمسح الاحصائي لمناطق التعدين مما يحفز في التعدين ويزيد كمية الإنتاج .

السوق:

تبرز أهمية الأسواق لتصريف الإنتاج والسلع والخدمات عبر العلاقات المتبادلة بين مراكز الأسواق فهي من أهم عوامل تشجيع وتطور الانتاج ولها دور أساسي في حركة التبادل التجاري

داخل المنطقة وخارجها،

فالعمل التعديني في واقع الحال ليس حرفة تعدين فقط إنما هو عبارة عن مجموعة من أنشطة متكاملة ومتراصة تقدم كل منها خدمة لخدمة الطرف الاخر تبدأ بخدمة الإنتاج ومؤثراته فالإهتمام بالاسواق التعدينية هو نجاح النشاط التعديني، ومناطق التعدين الذهب في السودان عبارة عن مناطق خلوية ونشأة فيها العديد من الاسواق التي تخدم التعدين والمعدنين.

يبلغ عدد الاسواق بمواقع تعدين الذهب في السودان ها (44سوق)، أن سوق (الدهابة) محلية أبو حمد الذي يبعد عن سوق مدينة أبو حمد (15كلم) يدخله يومياً 36000 عامل في التعدين لشراء احتياجاتهم وللخدمات ولطحن حجارة الذهب ، كما يوجد في السوق عدد من المقيمين يومياً 17000 عامل وتاجر. وهنالك عدد من الاسواق خارج المحلية⁽¹⁸⁾.

مما تم مناقشته أعلاه يتضح أن هذا السوق بمنطقة أبو حمد يجذب رواد بعدد أكبر ، هذا يدل على تعدد مواقع التعدين بصورة أكبر وكذلك توافر الذهب بصورة أكثر مما يؤكد أيضاً أنه سوق ذو مستوى عال في المركوية نسبة لوجود فيه الطواحين وسهولة الحركة ووفرت الخدمات جذب رواد السوق أفضل من غيره من الأسواق الأخرى وهذا مؤشر لوفرة خام الذهب في التركيبة الجيولوجية لهذه المنطقة .

من المعروف أن الأسواق تتباين في مستويتها حسب حجمها، تأثراً بمستوى السلع المعروضة وطبيعة الحاجة لها، بين فئات المتسوقين والمتريدين على السوق، الذين يتباينون في خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية...، وتختلف أصنافها في المجال التسويقي، بحسب المشتري أو وقت الشراء أو درجة الولاء أو تكرار الشراء أو إدراك المستهلك، وبعدها ونوع وسيلة النقل وسعر التذكرة و منفذتها وكلها تصنيفاً يبحث في مدى الجاذبية للاسواق.

كمية الشوائب في الخام: يتأثر مدى استغلال المعدن بكثرة أمكنة الشوائب التي تحتويها الخامات التعدينية فالإنسان يستغل المعدن قليل الشوائب أولاً فمعدن الذهب في السودان اقتصادي قليل الشوائب لذلك ينتشر التعدين بصورة أكبر لسهولة استخلاصه أو يوجد في شكل عروق نقية.

• اقتصاديات الكرتة:

تستخدم شركات التعدين الكبرى تكنولوجيا الإنتاج الأنظف لها من تأثير مباشر على نتائجها المالية والتحسين المستمر في نظم التشغيل والصيانة وإعادة وتدوير واستخدام نفايات التعدين الصلبة ، إعادة تدويرها تقدم امكانيات محتملة هائلة للمزيد من المكاسب الناتجة عن الكفاءة في استخدام المواد فهي توفر الكثير من الطاقة المستهلكة في عملية الاستخراج والمعالجة وتبذل الحكومات مزيداً من الجهد في تقليل الآثار البيئية السلبية الناجمة عن التعدين ،فأن الكثير من البلدان ليس لديها القدرات الكافية للقيام بأعمال التخطيط والتعامل مع الشركات وتوجيه أنشطة التعدين للممارسات الأكثر استدامة وفائدة من مخلفات التعدين⁽¹⁹⁾.

الكثير من الشركات العاملة في تعدين الذهب بالسودان تعتمد اعتماد كلي على مخلفات تعدين الذهب التقليدي (الكرتة) فلها آثار اقتصادية في تقليل الايدي العاملة والطاقة المستخدمة

في الحفر وتكسير وسحن الحجارة . فشركة أرياب تعتمد على تدوير مخلفات الذهب ذات حلقة مغلقة هي عملية تجري داخل الشركة نفسها التي ولدت فيها هذه المخلفات لمنتج آخر هو معدن الفضة المصاحبة للذهب.

عام 2011م شركة أرياب في ولاية البحر الأحمر (بجييت المعادن) بلغ 733,157 كجم (تنتج مصاحبة للذهب) منه 39 ، 41 كجم استخلص من الكربون المستبقى ، كما أنه يوجد رواسب معدنية فضية في قاع البحر الأحمر، ويقدر احتياطي السودان من معدن الفضة ب 1500 طناً⁽²⁰⁾ .. وأثبتت كثير من الدراسات وجود النحاس أيضاً مصاحب للذهب وكذلك الحديد واليورانيوم فكلما كانت هنالك دراسات أعمق تحدد العائد الاقتصادي لمخلفات الذهب في السودان كلما كان مربح للشركات وتعم الفائدة للسودان بصفة عامة والشركات بصفة خاصة ويقلل من كمية النفايات وخطورتها .

أما الشركات التي تعتمد بشكل أساسي على مخلفات التعدين التقليدي حيث يعاد تدوير النفايات ذو حلقة مفتوحة فأن النفايات تقادر المكان الذي تتولد فيه لمكان آخر لإعادة تدويرها لنفس المنتج (الذهب) هذا بالنسبة لها اقتصادي كما ذكر أعلاه ولكن تكمن الخطورة البيئية في عملية النقل للمخلفات المشبعة بالزئبق في عملية النقل المفتوح عندما يتطاير الزئبق أثناء ترحيل المخلفات يلوث المنطقة . يتم نقل المخلفات من مواقع التعدين التقليدي إلى مواقع الشركات بعربات التقل الكبيرة الحجم (قلاب 16 متر) وهذه العربات يبلغ حجم المخلفات فيها 20 طن وكل طن انتاجه يتراوح ما بين 1 ½ - 2 جرام من الذهب أي يعادل إنتاج العربة الواحدة لهذه المخلفات 40 جرام من الذهب (سعر قلاب الكرته اليوم أدنى حد ثلاثون ألف جنية سوداني) على حسب خبراء معامل الذهب وبهذا تشكل الكرته مورد اقتصادي مهم للسودان فكلما درست الكرت بعامل عالية الجودة كلما حددت قيمتها الاقتصادية لمنتجات إضافية نتاجه عن نشاط تعدين الذهب التقليدي (الفضة، النحاس ويورانيوم ...) كلما زادت أهميتها الاقتصادية وقللت من حجم وخطورة المخلفات التعدينية لمعدن الذهب.

هنالك قصور في الرقابة الفنية على الشركات العاملة في قطاع التعدين التقليدي، فبعض تلك الشركات لا تهتم بجودة العمل الفني في عمليات الاستخراج والاستخلاص للمعدن الذهب فتضيع كثير من الموارد في المخلفات رغم أن هذه الشركات تدرج تحت المؤسسات المنتجة، كذلك غياب التخصصية في المجال فكثير من الشركات العاملة في المجال لا تهتم بجلب الخبرات في ذات المجال وإنما تكتفي بمن يحقق لها أرباحاً تراها مجدية في الذهب فقط بينما في الحقيقة أن ذلك يعد جزءاً يسيراً من تحقيق الإنتاجية المثلى وأهمال مورد أضافي اقتصادي مع الذهب في المخلفات، فكلها مهددات تعيق حركة الإنتاج الأمثل للثروات المعدنية بالسودان، وتؤدي إلى فاقد كبير فيها.

أهمية تنوع نشاطات التعدين مع نشاط تعدين الذهب :

تتنوع طبوغرافيا السودان من أراضٍ صحراوية وتلال وجبال بركانية متفرقة وبروز وجماميد إلى أودية، هذا التنوع في التضاريس أدى لتنوع في التواجد المعدني، تحتوي منطقة البحر الأحمر في

شمال شرق السودان على النحاس والذهب وخام الحديد والفضة والزنك فضلاً عن الرمال السوداء والعقيق والجبس والملح والتلك. أما صحراء بيوضة التي تقع في شمال وسط السودان فإنها تحتوي على رواسب الفلسبار والذهب والحديد وسيليكات الألمونيوم والمنغنيز والرخام والمياكا. يستضيف جبل مرة البركاني الواقع في غرب السودان رواسب من المعادن الأساسية والعقيق وسيليكات الألمنيوم والملح والكبريت تمتلك مناطق جبل أبيض وجبل وهيب الواقعة شمال وادي هوار أمكانية إنتاج معادن البوكسيت والكروميت والذهب والبلاتين. أما منطقة الأنقسنا الواقعة بولاية النيل الأزرق في جنوب شرق السودان فإنها تحتوي على الألبستوس والكروميت والذهب والمغنسيوم والرخام والتلك، تستضيف جبال النوبة الواقعة في جنوب كردفان الخامات المعدنية المهمة مثل الكروم والنحاس والذهب والحديد والمنغنيز والنيكل والمعادن الصناعية مثل الجرافيت والرخام وصخور الفوسفات والتلك واليورانيوم كمعدن للطاقة. منطقة حفرة النحاس التي تقع في ولاية جنوب جنوب دارفور في جنوب غرب السودان تحتوي على النحاس والذهب والأحجار الكريمة واليورانيوم تقرير الأداء لعام 16 خريطة (3) ويكتشف في السودان أكثر من (30 معدن) والمستغل (13 معدن)⁽²¹⁾.

هذه معادن متنوعة مع وجود الذهب ، ولكن أغلب توجه الدولة في الوقت الحالي هو منصب في استخراج الذهب في حين أن البلاد بها خامات معدنية ،متنوعة، وأهمية تنوع نشاط التعدين مع نشاط تعدين الذهب يشمل تشكيلة متكاملة من المعادن في السودان خاصة الجزء الشمالي منه (المناطق الصحراوية) والتي تقل فيها نشاط الإنتاج الزراعي انظر خريطة (3) في ولاية البحر الأحمر وشمال ولاية شمال دارفور ووصحراء العتمور وبيوضة في ولاية نهر النيل والشمالية ورغم هذا الكم الهائل من الثروات إلا أنه لا يكاد يوجد لها أثر في الاقتصاد ولا يلوح لها وجود في التنمية ، وإذا استغلت الشركات العاملة في الذهب هذا التنوع من المعادن سوف تدير الشركة نشاطاً متنوعاً يشمل تشكيلة متنوعة من المعادن ، وأن لكل معدن دورته السعرية الخاصة به وهذا يحد من تغلب الأسعار للسلع التي تعتمد على المواد الخام الأولية التي تعتمد عليها ومن حركة اسعار المنتجات الأساسية للمعادن .

هذه معادن تحتاج لعمل دراسات بحثية مكثفة ودقيقة لكل معدن على حدة ، تشمل تواجد المعدن، الاحتياطي الفعلي له، التراكيب التي يتواجد فيها المعدن، ثم وضع خطط مدروسة لطرق استخلاصه ومعالجته، على أن تكون هذه الدراسات متاحة بالمكاتب البحثية والمواقع الإلكترونية الخاصة بالجامعات السودانية والمراكز البحثية والمؤسسات التي لها علاقة بالصناعات التعدينية ووزارة المعادن والطاقة، ليتثنى للمستثمرين الاطلاع عليها ومعرفتها قبل الدخول في شركات تنهار أغلبها لضعف الدراسات البحثية.فالكثير من المعادن تحتاج لدراسات أكثر خصوصية من أصحاب التخصصات المختلفة ، وكلما تدرس تجذب للإستثمار يؤدي إلى تنوع نشاط تعدين الشركات المقتدرة في تعدين الذهب بالإضافة إلى مخلفات الذهب كلما تدق كلفة الإنتاج وهذا يعزز فرص النمو الاقتصادي حتى يمكن أن يتصف معدن الذهب بالتكامل الرأسي وهذا التكامل

ويوفر فرصة الاستفادة من اقتصاديات الوفرة ويفعل الموارد والاستفادة القصوى منها ويضبط التكاليف بفعالية عالية. يتضح من الجدول (1) معدل النمو في القطاع التعديني في زيادة خلال الثلاثة أعوام على الرغم من إنخفاضه طفيفاً عام 2007 ولكن أزداد عام 2008م وهذا مؤشر للتطور إذا تكاملت في العملية التعدينية خاصة التي تقع بالقرب من مناطق تعدين الذهب فاذا خططت بطرق علمية ووضعت قوانين جاذبة للإستثمار وألا تصدر المعادن على هيئة خام ولا يتم معالجتها خارج البلاد، والسعي في وضع خطط لتوفير مصانع لمعالجتها محلياً حتى تكون عوائدها الاقتصادية مجدية. وكلما تكامل القطاع التعديني مع بعضه البعض تكون فائدة اقتصادية أكبر من ذلك هنالك خامات معدنية أخرى مصاحبة للذهب أو تقع بالقرب من مواقعه قد تتطور وتزيد من معدل النمو الاقتصاد .

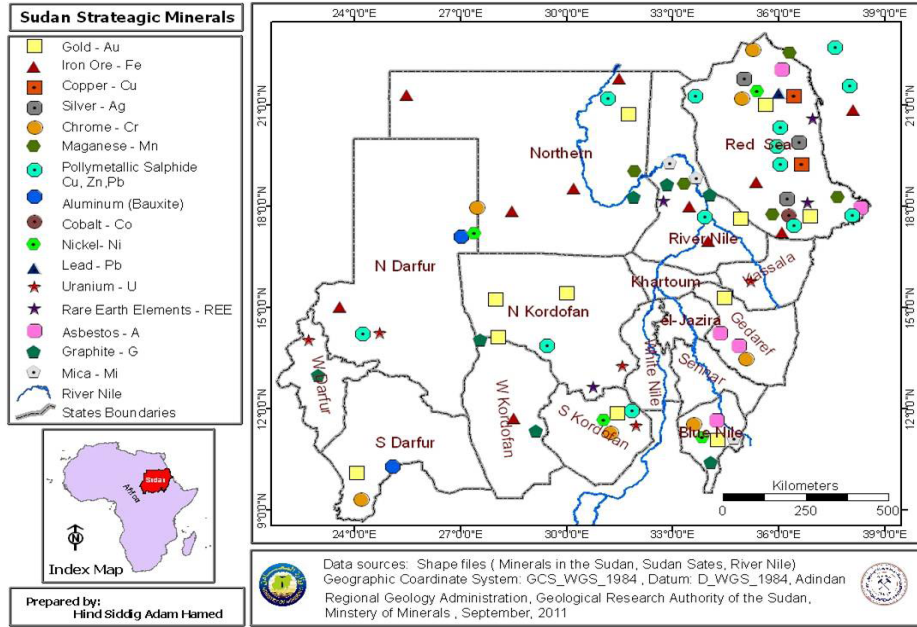
جدول رقم (1): معدلات النمو في القطاع التعديني (2006 - 2008م)

معدل النمو %			القطاع
2008	2007	2006	
8,89	7,14	7,69	التعدين

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء⁽²²⁾ 2009.

أن مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي زادت إلى أكثر من 8 في المائة، وخلقت أكثر من مليون فرصة عمل، كما ساعدت على تسريع التنمية الريفية لأن احتياطات الذهب توجد في المناطق النائية وهنالك اتفاقيات مع 105 شركات من مختلف دول العالم بدأ معظمها عمليات الاستكشاف والإنتاج، منها استثمارات محلية وأجنبية، من المملكة العربية السعودية، روسيا، المغرب، تركيا، قطر، والصين». وقد بدأت وزارة المعادن في تطوير وتقديم مجموعة من الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب، بغرض المساهمة في تطوير صناعة التعدين، ولتوجيه القطاع نحو التطبيق الصحيح لقانون تنمية الثروة المعدنية والتعدين، وفي أعقاب زيادة الاستثمار والإنتاج افتتح السودان أول مصفاة للذهب في عام 2012م، بهدف زيادة النوعية والقدرة التجارية للذهب المستخرج محلياً، واستمرت المصفاة تعمل لتجويد مسارها لمقابلة أفضل المعايير حتى تجذب الذهب من الدول المجاورة لتنقيته ، مما يعطي الاقتصاد دغمة كبيرة وهذا يحقق للسودان دفعة إضافية، وفي 2012م بلغت صادرات الذهب نحو ملياري دولار أميركي شكلت أكثر من 50 في المائة من العائدات الكلية للتصدير⁽²³⁾.

خريطة (3) التوزيع الجغرافي للمعادن في السودان



المصدر: المركز الإعلامي للخرائط الجيولوجية (2107) (24).

تطور إنتاج تعدين الذهب في السودان:

بلغ إنتاج الذهب في السودان عام 2004م (5.000 كليون جرام) وعام 2005م (3.625 كليون جرام) وعام 2006م (3.158 كليون جرام) وعام 2007م (2.703 كليون جرام) وعام 2007م (2.276 كليون جرام) (25).

يلاحظ الإنخفاض التدريجي للإنتاج خلال هذه لاعوام بسبب تدني أسعار الذهب التي لم تشجع المعدنين على تعدين الذهب بسبب إرتفاع سعر التكلفة، وعندما زاد سعر الذهب وكذلك أثبتت دراسات الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية وجود الذهب بكميات تجارية في عدد من المواقع بالسودان عام 2009 م كما ذكر سالفاً زاد نشاط التعدين وخاصة التعدين الأهلي أدى إلى زيادة الإنتاج بسبب التوسع الأفقي في انتشار التعدين في مساحات واسعة من السودان، وأنعكس ايجاباً في التحفيز على إنتاج الذهب في كافة انماط التعدين مما أدى إلى تطور الانتاج، حيث بلغت كمية الانتاج من عام 2011- 2014 كما يلي: في عام 2011م تم انتاج 26 طن من الذهب وعام 2012م بلغت كمية الانتاج 42 طن من الذهب، وفي عام 2013م بلغت كمية الانتاج 43 طن من الذهب، وفي عام 2014 وصل الانتاج إلى أكثر من 70 طن من الذهب، ويشكل إسهام القطاع التقليدي 85% من جملة الانتاج لبالغة حوالي 73,3 طن ذهب للعام 2014، فأهمية الإنتاج دفعت جهود وزارة المعادن لتنظيم وتطوير التعدين التقليدي ومعالجة الآثار السالبة على

صحة البيئة في مناطق التعدين، وهذا القطاع يدوره يدعم الشركات التي تعتمد على مخلفاته (الكرتة) بينما تساهم شركات الامتياز بمقدار ستة طن من انتاج الذهب في السودان⁽²⁶⁾ على الرغم لم يتم السيطرة الكافية على مناطق التعدين الأهلي أنها تشكل نسب عالية من إنتاج الذهب في السودان بسبب تمدها مواقعها الأفقي في مساحات واسعة من السودان ويتضح أنها تنتج ما يعادل أربعة خمسين طن سنوي. كما أشارت انتاجية بعض شركات الامتياز وبولاية البحر الأحمر منطقة أرياب ووصل الإنتاج في عام 1998 إلى 5.67 طن من الذهب الخالص وتوقف العمل ثم تطور الإنتاج ويمكن شركة إرياب أن تستخرج ما يفوق الـ 22 طناً من الذهب الصافي سنوياً... وفي منجم سيراكويت ويمكن استخلاص واحد ونصف طن من الذهب الصافي سنوياً، إضافة ويعتبر منجم أيركايتيب من المناجم الغنية إلا أن عدم وجود مياه كافية يشكل عائقاً.

ترتفع هيمنة الذهب على مجموع الصادرات ارتفاعاً سريعاً. فقد سجلت صادرات الذهب في الربع الأول من عام 2012م مستوى قياسياً بلغ 644 مليون دولار أي نحو ست مرات من حجم الصادرات البترولية يشكل معدن الذهب من إجمالي الصادرات السودانية للمعادن 98.3%، وارتفعت نسبة صادرات الذهب إلى مجموع الصادرات أيضاً إلى نحو 70 في المائة من مستوى يقل عن 10 في المائة خلال فترة ما قبل الانفصال وفي الواقع فقد انخفضت الصادرات غير الذهب 18.1 في المائة حيث شكل 30 في المائة تقريباً حسب من مجموع الصادرات، ومنذ زيادة إنتاج الذهب زاد أعداد المعدنين. ساهم قطاع تعدين الذهب في الناتج المحلي بنسبة 2% يبدو أن هنالك معدلات نمو كبيرة ويرجع هذا النسبة إلى أن حساب الناتج المحلي الإجمالي إلى حساب شركات الامتياز فقط وهذا حساب جزئي لا يتجاوز انتاجها ستة طن، أن جملة انتاجه من 2010-2014 وصلت إلى ما يعادل 5.300 مليار دولار⁽²⁷⁾.

مما سبق يتضح أن إنتاج الذهب في السودان تختلف فيه مستويات إنتاج المعدن من سنة لأخرى بسبب الأسعار وأتناقص الاحتياطيات في بعض المناجم أو انخفاض درجات الخام أو معدلات الاستخراج. فأسعار الذهب تتغلب في السودان من وقت لآخر وهذا يؤثر على الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج. توضح هذه الإحصائية نتائج عامة للإنتاج فهي ليس مؤشر يقيس الخلل في الإنتاج والإنتاجية لكل موقع في كل محلية فهي أيضاً معممة لكل أقطاب التعدين.

كثير من الدراسات وضحت بأن أسعار الذهب تؤثر على الإنتاج فتتغلب بصورة كبيرة عالمياً وقد تعود هذه التغلبات، لعدة عوامل خارجة عن سيطرة المعدن وتشمل، مراكز استثمارية يتخذها المستثمرون أو المتعاملون في الذهب للمضاربة، وتوقعات الأسواق المالية بخصوص معدلات التضخم، وقوة الدولار الأمريكي بالنسبة للعملة الأخرى، والتوقعات التي تطرأ على معدلات الفائدة، المبيعات المتوقعة أو الفعلية من الذهب من قبل البنوك المركزية، ومنتجات الذهب من قبل منتجي الذهب في صفقات أجلة، والأحداث السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية وتكاليف إنتاج الذهب في الدول الرئيسية المنتجة له⁽²⁸⁾.

يتضح من الجدول (2) تطور أسعار الذهب فمنذ عام 2002-2008 تتراوح قيمة صادرات

الذهب من 48.28 مليون دولار إلى 112.125 مليون دولار وفي هذه الفترة أنخفض سعر الذهب عالمياً، من ثم ارتفعت قيمة صادرات الذهب من عام 2009م - 2012م من 403.4 مليون دولار إلى 2.158.0 مليون دولار وهذا مرده إلى إرتفاع أسعار الذهب عامياً مما أدى إلى إتساع نطاق التعدين في السودان بكافة أماطه خاصة التقليدي أدى إلى تشجيع المعدنين وتحقيق الربح بأسرع وقت وأقله تكلفة .

جدول (2) صادرات الذهب في الفترة من (2002- 2012 م) (بملايين الدولارات)

السنة	القيمة (بملايين الدولارات)
2002	48.28
2003	58.588
2004	50.420
2005	63.648
2006	64.284
2007	63.201
2008	112.125
2009	403.4
2010	1.018.0
2011	1.144.17
2012	2.158.0

المصدر : تقرير بتك السودان المركزي، 2013⁽²⁹⁾ .

أن مستقبل تعدين الذهب في السودان سيساهم في زيادة عائدات الدولة من العملة الصعبة ، ويوفر فرص عمل أكبر وسيحارب البطالة والفقر. فكثير من المعدنين في التعدين الأهلي الذين حالفهم الحظ حسن وضعهم المعيشي نسبة لارتفاع الدخل وبالتالي ارتفعت قوتهم الشرائية، كما اسهم التعدين في تعمير مناطق التعدين وتطور العمران وخلق التمازج القبلي بها وغيرها من الآثار الإيجابية.

ما تم مناقشته أعلاه يتضح الآثار الإيجابية للتعدين في مواقع التعدين المختلفة خاصة التعدين الأهلي الذي لم يتبع إجراءات السلامة مما صاحب التعدين الأهل أيضاً آثار بيئية سلبية من تلوث بأنوعه المختلفة خاصة الزئبق والسيانيد والمخلفات الصلبة وظهور حالات الوفاة للأفراد بالتسمم، كذلك ظهور السرقات والجرائم بأنواعها المختلفة والتعدي على مواقع الغير مثل شركات مربعات الإمتياز والاحتيايل على مواقع الشركات بحجة ملكيتها لأهالي المنطقة وغيرها من الآثار السلبية .

• الخاتمة:

انتشر نشاط التعدين في معظم ولايات السودان وانعكس نشاطه على حياة المعدنين

والمنطقة التي تقع فيها مواقع التعدين، كما أنه اتاح فرص لكثير من السكان مما ساعد في محاربة الفقر فلابد الاهتمام بتعدين الذهب وتنظيمه وضبطه حفاظاً على البيئة وحفظ نصيب الاجيال القادمة كما أنه دخل إلى البلاد عملة صعبة، ولذلك يحتاج التعدين إلى سياسة تشجع على الاستثمار لمعرفة الاحتياطي وطريقة الاستغلال الأمثل والليات المتطورة لزيادة الانتاج ، وبشكل الذهب اهمية في السودان بسبب تقديرات حجم الاحتياطي العالي فيه، وإرتفاع سعر الذهب.

النتائج:

توصل البحث إلى النتائج التالية:

1. مناطق التعدين تتوزع توزيعاً متباعداً على مستوى الولايات في الخريطة (1) وتقع في مناطق هامشية.
2. التعدين الأهلي يشكل أعلى نسبة تفوق 90% وهذا يرجع إلى إنتشاره في مساحات واسعة في البلاد.
3. وفر تعدين الذهب في السودان فرص عمل لمليون معدن، مع المهمن المصاحبة له التي تبلغ (26 مهنة) تبلغ جملة العاملين بمناطق التعدين خمسة مليون نسمة ويرفع عدد المتأثرين بالتعدين 11 مليون نسمة، هؤلاء يعولون أكثر من 27% من جملة الشعب السوداني.
4. ولاية نهر النيل والشمالية والبحر الأحمر وشمال كردفان تعتبر هي مواقع استراتيجية نسبة لوقوع مواطن التعدين في الصحراء، لاتوجد فيها موارد متعددة بخلاف الولايات التي تقع في القطاع المطري.
5. تطور إنتاج الذهب في السودان وفر عملة صعبة للبلاد إذ يشكل معدن الذهب من إجمالي الصادرات • السودانية للمعادن 98.3% من إجمالي الصادرات الكلية 64%.
6. هنالك معادن مصاحبة للذهب تشكل قيمة اقتصادية في مخلفاته أهمها الفضة .
7. يوجد العديد من المعادن المختلفة في مناطق الذهب فكلما تكاملت مع بعضها تحقق وفورات اقتصادية ناتجة عن التكامل .

التوصيات والمقترحات:

1. الاهتمام بالمؤسسات البحثية العاملة في مجال التنقيب والبحث عن المعادن (الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية، الجامعات ومراكز البحوث) و ذلك بإعادة تأهيلها ومدها بالكادر البشري المؤهل و وسائل البحث المتطورة والاموال اللازمة حتى تقوم بدورها في مجال البحث والتطوير ووضع الخرائط الجيولوجية والمعدنية التفصيلية.
2. يجب أن تكون مقارنة سنوية بين حجم الإنتاج الذهب وكمية وحجم الاحتياطي لمراجعة الإستخدام الأمثل لهذا المورد.
3. الاهتمام بدقة الاحصائيات في رصد الانتاج والإنتاجية وحجم المعدنين كل على حدى لكل موقع من المواقع التعدين في السودان.

4. لابد أن يكون هنالك ترابط وتكامل اقتصادي واجتماعي وتكنولوجي بين أنماط التعدين حتى ينعكس على تطور تعدين الذهب في السودان
5. تشديد رقابة صارمة في مواقع التعدين ومنع الحركة العشوائية للتعدين الأهلي من موقع تعديني لآخر حتى يتم الحفاظ على هذا المورد الاقتصادي خاصة من التهريب ويتم تعدينة بطرق علمية سليمة في السودان.
6. وضع قوانين تضبط وتحارب كل الآثار السلبية في مواقع التعدين بالسودان.
7. إنشاء مدن عمالية في مناطق التعدين ملائمة لمناخ المنطقة والنشاط التعديني بالسودان ومخططة بكامل خدماتها الاساسية وبنياتها التحتية .
8. وضع فرص استثمار مشجعة لإدخال شركاء مقتدرين فنياً ومالياً من الرأسمالية الوطنية والإنجبية وزيادة ثقة ومشاركة القطاع الخاصة في تعدين الذهب بالسودان.
9. تصنيع الذهب محلياً بتفعيل استراتيجية متكاملة للفائدة العامة للسودان مع الشركاء الرأسمالية الوطنية.
10. ترتيب الاولويات في الاستغلال الامثل للمعدن على حسب الدراسة العلمية لكل موقع.
11. و تحديد وحصر مواقع محددة تتلائم مع طبيعة التعدين الأهلي وتقلل من خطورته في السودان.
12. تحديد مواقع بديلة لممارسة تعدين الذهب من مناطق القطاع المطري التي تزخر بالعديد من الموارد الاقتصادية الهامة التي تساهم في الاقتصاد السوداني.
13. لاهتمام بدراسة التركيبة السكانية بمواقع التعدين لمعرفة المستوى العمري(خاصة الاطفال) والمستوى التعليمي (خاصة الامية) حتى يتم تحاشي خطورة التعدين على هذه الفئات في مواقع التعدين.
14. لابد أن يتكامل قطاع تعدين الذهب مع قطاع تعدين المعادن الأخرى الموجود في مواقع لتعم المنفعة لكل من الأخر في العمالة والبنيات التحتية والاجهزة والمعدات والخبرة.
15. أن تدعم الحكومة معامل قطاع تعدين الشركات التي تعمل على إعادة تدوير مخلفات التعديني الأهلي بالأجهزة والمعدات ذات الكفاءة العالية لمعرفة المعادن الاقتصادية الأخرى في(الكرتة) المصاحبة لمعدن الذهب مثل الفضة والنحاس وغيرها لتشكل مورد إضافي للسودان بدلاً أن تكون مخلفات أخرى.
16. طوير وتخطيط الاسواق التعدينية بمواقع تعدين الذهب في السودان على حسب حجم التعدين وحجم العمالة من حث السلع والخدمات الضرورية التي تخدم التعدين والمعدنين مع مرعاة بعد المكان والزمن المستغرق للوصول ونوعية الوسيلة وسعر التذكر المناسب .
17. ضرورة مسح ميداني لرسم خرئط توضح جميع مواقع التعدين باستخدام برنامج

نظم المعلومات الجغرافية ثم رسم خرائط المساحة لكل موقع لتعدين الذهب وكذلك خرائط استخدام الأرض لتعدين الذهب في السودان حتى يتم وضع الاستخدام المناسب في المكان المناسب.

18. تشجيع البحوث المشتركة ذات الصلة في مجال تعدين الذهب بصفة خاصة وتعدين المعادن بصفة عامة حتى يتم التمكن من تكوين قاعدة بيانات علمية ضخمة معتمد بها تساهم في نجاح التعدين في السودان.

المراجع والمصادر:

1. محمد زاهر السماك (1979): الموارد الاقتصادية ، جامعة بغداد، بغداد، ص322.
2. محمد الجاك سليمان،(2010): ندوة عن الثروة المعدنية في السودان (الماضي الحاضر وضروآفاق المستقبل)، إتحاد الغرف الصناعية ، وزارة الصناعة الإتحادية، الخرطوم ص11.
3. محمد فتحي عوض الله (1978م): الانسان والثروة المعدنية ، سلسلة عالم المعرفة للكتب العدد 33 ،المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ، ص 173.
4. تقرير وزارة المعادن ،(2015): تقرير الأداء لعام 2014 ، الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية -وزارة المعادن ، الخرطوم، ص11.
5. محمد شريف مصطفى وآخرون (1998م): تقرير مختصر عن المعادن بولاية دارفور الكبرى ، وزارة الطاقة والتعدين،الهيئة العامة للأبحاث الجولوجية ، الخرطوم ص4.
6. تقرير وزارة المعادن،(2015)، مرجع سابق ،8.
7. تقرير وزارة المعادن (2016) : تقرير الأداء لعام 2015 ، الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية -وزارة المعادن ، الخرطوم، ص47
8. وزارة المعادن (2015) : مقال عن الشركات العاملة في تعدين الذهب، مجلة أرض المعدن،العدد الأول، ، وزارة المعادن الإتحادية ، الخرطوم، ص7.
9. وزارة المعادن ، (2015م) : مقال عن التعدين التقليدي ، مجلة أرض المعدن ، مرجع سابق، ص12.
10. تقرير مشروع البطانة (2015): تقرير الأداء للفترة عام 2014، مشروع البطانة للتنمية الريفية المتكاملة ، ولاية الخرطوم ، وحدة أبو دليق ص24.
11. Hussein M. Suleiman: (2016) Impact of Artisan Gold Mining Activities in Rural Butana on Local Communities' Livelihoods, Safety, Security, Natural Resource and Environment For Butana Integrated Rural Development Project , p6.
12. تقرير الأمم المتحدة (2010) : تقرير عن التعدين، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة ، الدورة الثامنة عشر ، جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا ص2.

13. الإستشاري ناصفة(2012): المخططات الإستراتيجية المحلية لولاية الخرطوم، شركة ناصفة الإستشارية، الخرطوم ص23.
14. محمد الجاك سليمان ، مرجع سابق ، ص 13.
15. الجهاز المركزي للإحصاء(2008):التعداد السكاني الخامس لجمهورية السودان، مصلحة الإحصاء، الخرطوم.
16. ياسر محمد العبيد ، (2014): الأثر الاقتصادي للتعيين التقليدي في السودان ، مؤتمر التعيين التقليدي،وزارة المعادن ، الخرطوم . ص6.
17. محمد زاهر السماك، مرجع سابق، ص323.
18. مبارك على عباس (2014): التعيين التقليدي بولاية نهر النيل ، مؤتمر التعيين التقليدي ، وزارة المعادن ، الخرطوم ص 9 .
19. تقرير الأمم المتحدة (2010)،مرجع سابق ص6.
20. تقرير وزارة المعادن (2016): تقرير الأداء لعام 2015، الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية وزارة المعادن الإتحادية ، الخرطوم .
21. تقرير وزارة المعادن (2017): تقرير الأداء لعام 2016، الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية وزارة المعادن الإتحادية ، الخرطوم .
22. الجهاز المركزي للإحصاء2009: تقرير احصائي عن التعيين في السودان ، الخرطوم ، ص17.
23. اصدارات شركة وورلد ريبورت عصر ذهبي جديد للتعدين Issue - العدد 13329الأربعاء 27 / 5 / 2015، ص5، السودان.
24. المركز الإعلامي للخرائط الجيولوجية(2017) : /www.gras.gov.sd/index.php/en
25. تقرير وزارة الصناعة الاتحادية(2016) :الصناعة مستقبل السودان ،وزارة الصناعة، مركز البحوث والإستشارات الصناعية ، ص 27 .
26. ياسر العبيد ، 2014 ، مرجع سابق ص3.
27. تقرير البنك الدولي السودان (2012) : النشرة الاقتصادية القطرية2012العدد رقم 2-2012ديسمبر المؤلفون :مايكل جيجر، ومسلم الأمير، وتايهيون لي،وتورو نيشيوتشي، وجيوف هاندلي. ص12.
28. نشرة الإصدار(2008): تقرير شركة التعيين العربية السعودية (معادن)، Www. Maaden.com. SA ص14
29. التقرير الاقتصادي (2013) : بتك السودان المركزي ، الخرطوم ص9.

- Musned H I. 2000, the role of wind barriers in desert land reclamation, the experience of Karma Basin, working meeting water resources and development Northern State (In Arabic).
- Omer S M, Thompson J L C. 1970. Survival of female *Anopheles gambiae* Giles through a 9 month dry season in Sudan. *Bulletin of World Health Organization*, 42(2),319.
- Osei F B, Yibile M M. 2015. Geographic Patterns of Malaria in the Brong Ahafo Region of Ghana. *Austin journal of public epidemiology* 2 (2): 1022.
- Prothero R M. 1961. Population movements and problems of malaria eradication in Africa. *Bulletin of World Health Organization*, 24:405-25.
- Prothero R M. 1965. *Migrants and Malaria*. London. Longman.
- Prothero R M. 1994. *Malaria in the nineties*. *Geography*, 80: 411-14.
- Prothero R M. 2001. *Malaria and the importance of people*. *Development in practice*, 11:86-91.
- Simon I H, Carlos A G, et al. 2004. The global distribution and population at risk of malaria: past, present, and future. *The Lancet infectious diseases* 4 (6):327-336.
- Singhanetr R A. 1993. *Malaria and mobility in Thailand*. *Social Sciences and Medicine*, 37:1147-54.
- Sudapedia. climate of Sudan. Sudapedia.sd/ar/content/136,
- Tawanda M, Moses J. Chimbari, M, et al. 2004. A review of the emergence of *Plasmodium falciparum* dominated malaria in irrigated areas of the Thar Desert, India. *Acta Tropica*, 89(2):227-239.
- Tyagi B K, Yadav S P. 2001. Bionomics of malaria vectors in two physiographically different areas of the epidemic-prone Thar Desert, north-western Rajasthan, India. *Journal of arid environments* 47,(2):161-172.
- Ubydul H, Toshihiko S, Masahiro H, Timothy S, Taro Yamamoto, et al. 2009. Malaria Prevalence, Risk Factors and Spatial Distribution in a Hilly Forest Area of Bangladesh. *PLoS One* 4 (8):e6737.
- US-Sudan Business Council. 2018. *Special Report Sudan. A dynamic private sector open to the world*, published in cooperation with the US-Sudan Business Council.
- Wilson M D, Boakye D A, Okoya P N, Brown C A. 2005. Impact of the Okyereko irrigation project in Ghana on the risk of human malaria infection by *Anopheles* species (Diptera: Culicidae). *African Entomology*, 13(2):249-253.
- World Health Organization. 2015. *World Malaria Report*. Geneva.
- World Health Organization. 2016. *Malaria fact sheet*. Geneva.
- Yang D, Xu C, Wang J, Zhao Y. 2017. Spatiotemporal epidemic characteristics and risk factor analysis of malaria in Yunnan Province, China. *BMC public health* 17 (1),66.
- Yongze S, Yong G, Jinfeng W, Zhoupeng R, Yilan L, Junhuan P. 2016. Spatial distribution estimation of malaria in northern China and its scenarios in 2020, 2030, 2040 and 2050. *Malaria journal* 15 (1), 345.
- Zhuoma Y J, Wu X L, Wang H JU. 2012. Analysis of malaria epidemic in Motou county, Tibet in 1981-2010. *China tropical medicine*, 3.

entomology, 15(1):1-11.

Ijumba J N, Shenton F C , Clarke S E , Mosha F W, Lindsay S W. 2002. Irrigated crop production is associated with less malaria than traditional agricultural practices in Tanzania. Transactions of the Royal Society of Tropical Medicine and Hygiene, 96(5):476-480.

Jayaraman T K. 1982. Malarial impact of surface irrigation projects: S case study from Gujarat, India. Agriculture and environment, 7(1):23-34.

Jhajharia D, Chattopadhyay S, et al. 2013. Influence of climate on incidence of malaria in the Thar Deser, northwestern India. International journal of climatology, 33(2): 312-325.

Keiser J, Caldas M, Maltese M F, Boss R. 2005. Effect of irrigation and large dams on the burden of malaria on a global and regional scale. The American journal of tropical medicine and hygiene, 72(4):392-406.

Khartoum State Ministry of Health, 1996. Malaria records files. Khartoum Sudan.

Kibert S, Alemu Y, Boelee E, Tekie H, Alemu D .2010. The impact of a small scale irrigation scheme on malaria transmission in Ziway area, central Ethiopia, Tropical medicine and international health, 15(1):41- 50.

Kopec E G, Kawano M, et al. 2005. An online operational rainfall-monitoring resource for epidemic malaria early warning systems in Africa. Malaria Journal 4, (1),6.

Leah R, Johnson K D, et al. 2010. Mapping the distribution of malaria: current approaches and future directions". Edited by: Dongmei C, Bernard M, and Jianhong W. <https://doi.org/10.1002/9781118630013.ch10>

Lehmann T, Dao A, et al. 2010. Aestivation of the African malaria mosquito, *Anopheles gambiae* in the Sahel. The American journal of tropical medicine and hygiene, 83(3):601-606.

Lysenko A J, Beljaev A E. 1969. An analysis of the geographical distribution of *Plasmodium ovale*. Bull World Health Organ, 40:383-94.

Lysenko A.J. and Semashko I.N. 1968. "Geography of malaria. A medico-geographic profile of an ancient disease" In: Lebedew AW, (editor): Itogi Nauki: Medicinskaja Geografija. Academy of Sciences, USSR; Moscow: 1968. pp. 25-146.

Malcolm C A, Welsby D A, ElSayed B B. 2007. "SIT for the malaria vector *Anopheles arabiensis* in Northern State, Sudan: an historical review of the field site" In: Vreysen M J B, Robinson S A , Hendrich J (eds) Area wide-control of insect pests. Springer, Dordrecht.

Malik E M, Khalifa O. 2004, Malaria in Sudan: past, present and the future. Gezira journal of health sciences, 1(1)

May J M. 1958. The ecology of human diseases. New York: M.D. Publications.

Meade M S. 1976. Land development and human health in West Malaysia. Annals of Association of American Geographers, 66: 428-39.

Metselaar D, Van T P H. 1959. Classification of malaria. Trop Geogr Med., 11:157-61.33.

Ministry of Health 1995. Statistical Yearbook. Ministry of Health. Khartoum

Ministry of Finance and Economic Planning .2008. Population Census 2008.

Ministry of Finance and Economic Planning, Sudan. 2008. Sudan census. Ministry of Finance and Economic Planning, Sudan.

Ministry of Finance, Northern State, Sudan. 2003. 25, Agriculture (In Arabic).

- Baeza A Bouma, M J Dobson A P, et al. 2011. Climate change and desert malaria: the effect of irrigation. *Malaria journal*, 10 (1):190.
- Carter R, Mendis K N. 2002. Evolutionary and historical aspects of the burden of malaria. *Clinical Microbiology Review*, 15:564–94.
- Craig M H. 2009. The temporal and spatial distribution of malaria in Africa, with emphasis on Southern Africa. Doctoral Thesis, University of Basel, Faculty of Science.
- Dams Implementation Unit.2019. Merowe Dam. diu.gov.sd
- Davies H R J. 1991. "Population change in the Capital Region" in Abu Sin & Davies (eds), *The future of the Capital of Sudan*, Khartoum University Press.132-141.
- Dukeen M Y H and Omer S M. 1986. Ecology of the malaria vector *Anopheles arabiensis* patton (Diptera: Culicidae) by the Nile in Northern Sudan. *Bulletin of entomology research*, 76(3):451-467.
- Dutt H M and Dutt A K. 1978. Malarial ecology: A global perspective. *Social Sciences and Medicine*, 12:69-84.
- Elhassan A A.1998. The medical geography of the Gezira scheme. Unpub. M.A. Thesis, University of Khartoum.
- El-Sayed B B, Arnot D E, Mukhtar M M, Baraka O Z, et al. 2000. A study of the urban malaria transmission problem in Khartoum. *Acta Tropica*, 75:183-71.
- Fábio S, Monteiro D B, Nildimar A, Honório M, Eliane A. 2011.Temporal and spatial distribution of malaria within an agricultural settlement of the Brazilian Amazon. <https://doi.org/10.1111/j.1948-7134.2011.00153.x>:
- Farid M.1977. Irrigation and malaria in arid lands. *Arid land irrigation in developing countries*, 413-419 Federal Ministry of Health, Sudan. 2017. Annual Health Statistical Reports, 2007-2017, National Centre for Health Information. NCHI.Gov. Sd.
- Fuller D O, Parenti, M S, et al. 2012. Linking land cover and species distribution models to project potential ranges of malaria vector: an example using *A. Arabiensis* in Sudan and Egypt. *Malaria journal*, 11, 264 doi:10.1186/1475-2875-11-264.
- Giha H A, Rosthoj S, Doodoo, D. 2000.The epidemiology of febrile malaria episodes in an area of unstable and seasonal transmission. *Transactions of the Royal Society of tropical medicine and hygiene*, 94(6):645-651.
- HAG A. 1991. "Rural Khartoum development systems: patterns, trends and prospects" in Abu Sin & Davies (eds), *The future of the Capital of Sudan*, Khartoum University Press.1991, 86-97.
- Hamad G M. 2002. Local level authorities and local action in Greater Khartoum. *The Arab World Geographer*, 3:238-48.
- Hassan M, Khormiand L K. 2016. Future Malaria Spatial Pattern Based on the Potential Global Warming Impact in South and Southeast Asia. <https://www.geospatialhealth.net/index.php/gh/article/view/416/506>
- Himeidan Y E, Bashir S, ElRayah M I, Adam A I .2005. Epidemiology of malaria in New Halfa, an irrigated area in eastern Sudan. *EMHJ-Eastern Mediterranean Health Journal*, 11 (3): 499-504.
- Himeiden Y E, Elzaki M M, et al. 2011, Patterns of malaria transmission along the Rahad River basin, Eastern Sudan. *Parasites and Vectors*, 4,109-doi:10.1186/1756-3305-4-109.
- Ijumba J N .2001.Impact of irrigation on malaria in Africa: paddies paradox. *Medical and veterinary*

where surface waters required for larval development are absent for 4-8 months per year and under such conditions *Anopheles gambiae* disappears. It furthermore agrees with the fact that, whether *Anopheles gambiae* populations survive the long dry season by aestivation or are re-established by migrants from distant locations where larval sites persist has remained an enigma for over 60 years this is important because fragile dry season populations may be more susceptible to control (Lehmann et al., 2010). The model integrated commensurate development of preventive infrastructure, public hygiene and reasonable housing with vast increase in agricultural expansion. Such vast increase is needed because achievement of food security for the rapid growing population of Sudan and the need for provisioning of jobs opportunities for the growing working youth are vital. The model also, considered environmental health policies and plans and community awareness on malaria prevention and fighting have to be integral part of agricultural development programs. This is very important as community participation in environmental management became beneficial in recent times. The model also considered that the impact of epidemic in general could be controlled or minimized by prediction and improved prevention through timely vector control and deployment of appropriate drugs. This could be more enhanced by malaria Early Warning Systems as a means of improving the opportunity for preparedness and timely response (Kopec et al., 2005). In addition, changing of traditional cropping system might help curbing malaria in arid Sudan since there is a concern that crop irrigation that results in increased numbers of vector mosquitoes will lead to a rise in malaria in local communities (Ijumba et al., 2002), and the experience of rice irrigation was associated with less malaria than alternative agricultural practices, despite the considerable numbers of vectors produced in paddies. As the majority of the agricultural development in arid Sudan is privately owned farms, particularly the Arabs, their incorporation into the achievement of the integrated parts of the proposed model is vital. This proposed model here, if successfully implemented could be transferred to other areas of Sudan and to other similar environments worldwide.

REFERENCES

- Abdisalan M N, ElMardi, K A, et al. 2012. Malaria risk mapping for control in the Republic of Sudan. *The American journal of Tropical Medicine and Hygiene*, 87 (6):10120-1021.
- About M, Makhawi A, Verardi A, et al. 2014. A genotypically distinct, melanic variant of *A. Arabiensis* in Sudan as associated with arid environment. *Malarial journal*, 13 (1):492, doi:10.1186/1475-2875-13-497.
- Abuzeid H A, Hamid A A, and Mustafa M A .2017. Assessment of wind erosion in central part of the Northern State, Sudan. *Sudan Journal of Desertification Research*, 9(1):29-37.
- Ahmed A, and Yassin F, et al. 1981. The Democratic Republic of Sudan, Ministry of Energy and Mining, geological and mineral resources department. Bulletin n° 35 explanatory note to the geological map at scale of 1:2 000000. Edition SD - 84, 02 1984.
- Ail R A. and Elshayeb A A .2011. The effects of climate changes on the distribution and spread of malaria in Sudan. *American journal of environmental engineering*, 1, 1520.
- Akhtar R, Learmonth M k.1977. The resurgence of malaria in India 1965-76. *Geojournal* 1 (5):69-76.
- Alredaisy S M A and Davies H R J . 2003. The ecology of malaria in urban squatters of Greater Khartoum, Gamier area in Omdurman. *Arab World Geographer*, 6(3): 178-193.

associated with agricultural development might help also in the spread of malaria in the two States since forest coverage has proved to be a significant risk factor for malaria infection in a hilly forest area of Bangladesh (Ubydul et al.,2009).

The huge water reservoir created by Merowe Dam is expected to increase malaria incidence in such arid environment of the Northern State, and is expected to be more influential by the completion of the proposed Dams. These dams could hamper river flow and water level variation; acting as reservoirs of larvae; produce year-round breeding sites; suggests for changes in the ecosystem in an endemic malaria area; may influence mosquito reproduction patterns; and produce changes in malaria seasonality (Fábio et al., 2011). Dams in Brazilian Amazon were the only positive breeding sites during the wet season as no larvae were found in the river and larval collections from all sites in the river bed were positive for *An. darlingi* immature stages in the dry season where the riverbed formed puddles, which were readily colonized by mosquito larvae of various species (Fábio, 2011).

Agricultural expansions in Northern and River Nile States will attract labour force mostly, from central and western Sudan which are mesoendemic areas of malaria endemicity. This will significantly influence both States since the importance of migration in the spread of various diseases in tropical Africa has been well documented (Alredaisy and Davies, 2003), and various facets of the effects of migration on the spread and incidence of malaria have been examined seriously since the 1950s (e.g., May, 1958; Prothero, 1961; 1965; 1994; 2001; Meade, 1976; Singhanetra, 1993). The tradition movement of east-wards by western Sudanese and West Africans along the savannah grass road and nomadic migration with the seasons are very significant in the spread of malaria in Sudan. This has been confirmed in the Gezira scheme where the long –standing contention among the Gezira tenants and these migrants were an important factor in this disease (Elhassan, 1998). That was due to agricultural extension into the fertile lands of Sudan following the establishment of Geizra Agricultural Scheme in 1924.

Agricultural expansion and building of dams in Northern and River Nile states are expected to change malaria endemicity from Hypoendemic to Mesoendemic. This will make both States and central Sudan a one continuous geographic area of mesoendemic malaria, and might extend to include Mediterranean land. This will result in one continuous mesoendemic zone of malaria extending from interior Africa up to the Mediterranean. According to Simon et al. (no date) preliminary analyses of existing endemicity maps indicate the probable extent of malaria infection risk outside the AFRO area, and particularly in the SEARO region, conclusions that remain strong even under very optimistic scenarios of endemicity reduction.

Towards a model for control of malaria in arid Sudan

The proposed model (Figure 5) consists of six working integral parts to achieve its proposed purposes. Complementary programs of eradication of malaria in central Sudan have to be integrated with those in the new agricultural openings. The old experience of malaria control in central Sudan was evident where Khartoum town itself was declared free of malaria from 1904 during the Anglo-Egyptian Condominium (Gleichen, 1905). Environmental policies and plans which commensurate with “the extent of the malaria problem connected with irrigation in arid zones does not depend as much on the climatic conditions or the potentiality of the vector in establishing malaria transmission as on man-made disturbance of the ecologic balance” (Farid, 1977) were integrated in the model. This integral parts agrees also with that, *Anopheles gambiae*, inhibits diverse environments including dry savannas,

perennial and moderate rather than low (Himeidan et al., 2005). This demarcates seasonality in malaria transmission where Giha et al., (2000) confirmed seasonality in transmission and the epidemiology of uncomplicated falciparum malaria in eastern Sudan. They found that about 90% of malaria morbidity occurs during dry months and years of drought (Giha et al., 2000).

In the semi desert habitat of western Khartoum State adult population of *A. Arabiensis* survive through the long dry season in a state of partial aestivation, characterized by limited feeding activity and a degree of arrested ovarian development (Aboud et al., 2014). This accord with the study by Omer et al. (1970) who found that in the valley of the White Nile the species maintained itself by low-level breeding through the dry months

Relevant research in Africa and Asia provides supporting evidences for the fore discussion. The study by Kibert et al. (2010) in two villages in a semi arid area of Ethiopia found that, malaria prevalence was higher in an irrigated village than in the non-irrigated one. It is even higher during the dry season in the irrigated village than the wet season compared to the non-irrigated village. Generally, irrigation schemes among the Ethiopian Rift Valley may intensify malaria by increasing the level of prevalence during the dry season (Kibert et al., 2010). In coastal savannah of Ghana, Okyereko irrigation project provided evidence that malaria risk was lower at the irrigated village compared to non irrigated village during the dry season and the likely reason is the low numbers of *An. Funestus* and *An. Gambiae* s.s. form (Wilson et al., 2005). In India, year- round irrigation and multiple cropping have given rise to an increase in the incidence of malaria over an 18-year period in the Mahi-kadana irrigation Project in Gujarat State, India. Further man-made disturbances such as over-irrigation and lack of drainage have also compounded the problem (Jayaraman, 1982). Thar Desert in India is currently suffering from the impact of repeated annual epidemics due to progress of canal-irrigation work where malaria prevalence rate was higher in an irrigated village compared to a truly desertic unirrigated village (Tyagi, 2001). *P. falciparum* malaria incidence cases have been found to increase significantly corresponding to dry months and seasonal monsoon time scales over Bikaner in Thar Desert (Jhajharia et al., 2013). "Therefore, the Thar Desert provides an excellent model for understanding the underlying factors responsible for the exacerbation of evolution of the epidemics" (Tyagi, 2004). In border counties in south-western China and especially in Yunnan Province which is semi arid, malaria is a serious health problem (Yang et al., 2017), and in Motou County malaria increases during summer and distributed in townships along Yaluzangby River in Mengba national minority (Zhuoma et al., 2012).

Micro-climatic changes are expected in Northern and River Nile States due to recent agricultural expansion and building of new dams. This has been confirmed by that, change in the distribution of malaria is foreseeable because of potential consequences of anthropogenic climate change as was evident in southern and south-eastern Asia (Hassan, et al., 2016). Since malaria is known to be sensitive to climate factors it could consequently develop for several months in most areas of Sudan (Aal and Elshayeb, 2011), including both States although they have maximum average temperature above 37^o C and minimum average temperature below 10 C^o, which are not so conducive to the malaria mosquito's survival (Akhtar et al. 1977). It also expected that introduction of animal keeping and forests plantation into these new agricultural expansions will contribute in malaria transmission and endemicity. This supported by that, agricultural settlements, as well as small-scale cattle-farming, currently represent major colonization schemes in the Amazon and correspond to important foci of malaria. Also, forests

These schemes and Meroe Dam are served by roads network (table 5) which are linked by many bridges including Friendship Bridge linking Merow and Karima (432m), Dongola - Suleim (693m), Damar – Umeltuer - Akad (858m), Shendi - Metama (660m), Daba - Argi (466m), and Kasinger – Meroe Dam railway. In addition, Merowe International Airport, Merowe Hospital, Merowe Technical College were built to serve the population. These roads are expected to facilitate flow of production and people who might be carriers and hosts of malaria parasite (Dams Implementation Unit, 2019).

Discussion

A. Arabiensis is opportunistic feeder and efficient vector of *Plasmodium falciparum* in Africa and may invade areas outside its normal range, including areas separated by expanses of barren desert, and the models used reveal large areas of future habitat connectivity that may facilitate the re-invasion of *A. Arabiensis* from Sudan into Upper Egypt (Fuller et al., 2012). Malaria is currently a serious health problem in Sudan and one which appears to be getting worse since it is threatening Sudan's desert land through vast agricultural expansion and building of new dams. These recent expansions, as exemplified by Northern and River States, could hold suggestions for spatial shifting of malaria endemicity from hypoendemic to mesoendemic in both the States to become similar to central Sudan. Relevant research results could rationalize for that particularly where "the association of malaria with irrigation in arid lands has been known in ancient and recent history" (Farid,1977) and that increased numbers of vectors following irrigation can lead to increased malaria in desert fringes (Ijumba, 2001).

The Northern and River Nile States have witnessed major environmental transitions since the last glacial maximum, 18000 years ago, from hyper arid desert to tropical grasslands, then to semi-desert and back to tropical desert today. Human activities and settlements patterns changed markedly with the rise and fall of kingdoms. These factors will have facilitated the spread of mosquito populations and then, by 1500 years ago, contributed to their reduction, or demise. *A. Arabiensis* exhibits considerable ecological and behavioural plasticity allowing it to survive in harsh conditions of arid regions. The "saqia" water wheel introduced at the medieval times brought an expansion of human population along the Nile and presumably a gradual reappearance of mosquitoes which continued with occasional setbacks to the present day. *Anopheles arabiensis* is the only anopheline to have been found between the second and fifth cataract and that it has remained limited to the south of Wadi Halfa over the last century with only intermittent forays into Egypt, where it caused at least two serious outbreaks (Malcolm et al., 2007). Isolation was almost complete except for limited dispersal downriver via the Abu Hamad reach (Malcolm et al., 2007). There was an inverse relationship between the Nile water level and *A. Arabiensis* production along the River Nile from Dongola where productive breeding in riverside pools was the main source of *A. Arabiensis* as the river receded (Dukeen and Omer, 1986).

In semi arid Khartoum State, agricultural schemes provided 25% of mosquito breeding sites and perhaps 86% of these schemes' dwellers are infected with the malaria parasite (Khartoum State Ministry of Health, 1996). This was, as well observed in the new irrigation areas in the State's close proximity (El-Sayed et al., 2000), and particularly more noticed in Khartoum North which is almost surrounded by irrigation schemes (Davies, 1991) as accounted for the higher malaria incidence recorded in Khartoum State (Hag Ahmed, 1991). This was similarly noticed by Himeiden et al. (2011) in semi-arid eastern Sudan where a difference in pattern of malaria transmission was noticed between non-irrigated and irrigated areas. It was even more noticed in Wadi Halfa irrigated area where transmission and intensity of malaria is

by Dam Implementation Unit, Sudan. These Dams will irrigate the proposed agricultural extensions in the Northern State (Table 4).

Name of Agricultural Scheme	Location Description	Length Km.
Goleid West	Close to Dongola-Khartoum-Highway and Dongola Airport	-
Argein – Gamei	Close to asphalt roads and railways and air transport	-
khuwei for agricultural production	Close to Dongola-Khartoum-Highway and Dongola Airport	-
khuwei Scheme for Animal Production	Close to Dongola-Khartoum-Highway and Dongola Airport	-
Kuka plain	-	-
Alfida	Abu Hamad-Atbara Highway, Challenge Road to Port Sudan and railways, all roads connecting the capital Khartoum with all states of Sudan	-
Gihad	Asphalt roads and railways	-
Wadi el Sheikh for mixed agriculture	Abu Hamad-Atbara – Khartoum Highway, then Challenge Road Atbara–Haya-Port Sudan and railways, all roads connecting the capital Khartoum with all states of Sudan	-
Wadi Naga3a	Asphalt and country roads connecting River Nile state with Khartoum capital and Challenge road connecting the state with Port Sudan	-
Merowe- Dam	Connecting Merowe town with the dam	36
Karima-Dam	Connecting Karima town with the dam	27
Karima- Nawa	Connecting the two towns	180
Shirian el Shimal	Connecting Khartoum city with many towns	254
Merowe- Multaga	Multaga is a nodal point for many roads (Shirian, etc.)	94
Merowe- Atbara	Connecting two towns	262
Karima-Sulaim-Dongola	Connecting three areas	180
Dogola-Wadi Halfa	Connecting two towns	412
Dongola - Khartoum	Connecting Capital of Sudan with all the Northern state	500

Table (5): Road network serving the new agricultural schemes in Northern and River Nile States

Source: Dams Implementation Unit Sudan. <http://www.diu.gov.sd>

khuwei for Agricultural Production	South of Sulaim basin – Dongola locality	200,000	Nile water or artesian wells
khuwei for Animal Production	khuwei Wadi – Dongola locality	250,000	Flood irrigation and surface wells
Kuka plain	Wadi Halfa locality , west of the Nile	56,000	Nile water
Alfida	Abu Hamad locality, River Nile state	30,000	Nile water
Gihad	Shendi, River Nile state	4,000	Nile water
Wadi el Sheikh for mixed agriculture	Abu Hamad locality, River Nile state	13,000	Nile water
Wadi Naga3a	West of the Nile, near Matama town	100,000	Nile water
Hamdab el Gadida	Meroei area	35,000	Nile water
Amri el Gadida	Meroe area	67,000	Nile water
Manaseir el Gadida	Meroei area	60,000	Nile water
Kehaila east	Meroei area	45,000	Nile water
Total Area		1,116,000	

Source: <http://www.diu.gov.sd>

Table (4): Proposed Agricultural extensions for Artesian Irrigation in Northern and River Nile States

Name of a scheme	Area(Feddans)	Name of a scheme	Area (Feddans)
Khwei and Silaim Basin	320,000	Naga3 Wadi	200,000
West Dongola plains (Akaadm Ga3ab)	15,000	Mkabrab Wadi	85,000
Bakri and Rumi plain	15,000	Hawad Wadi	50,000
Latti basin	10,000	Lower Atbara River	40,000
Afad and Argi basin	10,000	Wadi Sial plains- West of the River Nile	5,000
Wadi Magadem	50,000	Khelaiwa – Barber area	4,000
Total		840,000	

Source: Niema Abdelkhali Mustafa. 2015. Climate change, enhancement of African environmental coping systems, Omla Printing Press, Khartoum, p. 24.

Meroe dam was constructed by 346 km far north of the capital Khartoum and by 330 km of the northern borders of Sudan. Huge reservoir of water was created behind the dam extending for 176 km from the fourth cataract up to south Abu Hamad area in a desert area where new agricultural schemes and villages have developed (Dams Implementation Unit, 2019). In addition to Meroe Dam, some other Dams including Kagbar north of Dongola town and Dal south of Halfa town were proposed to be built

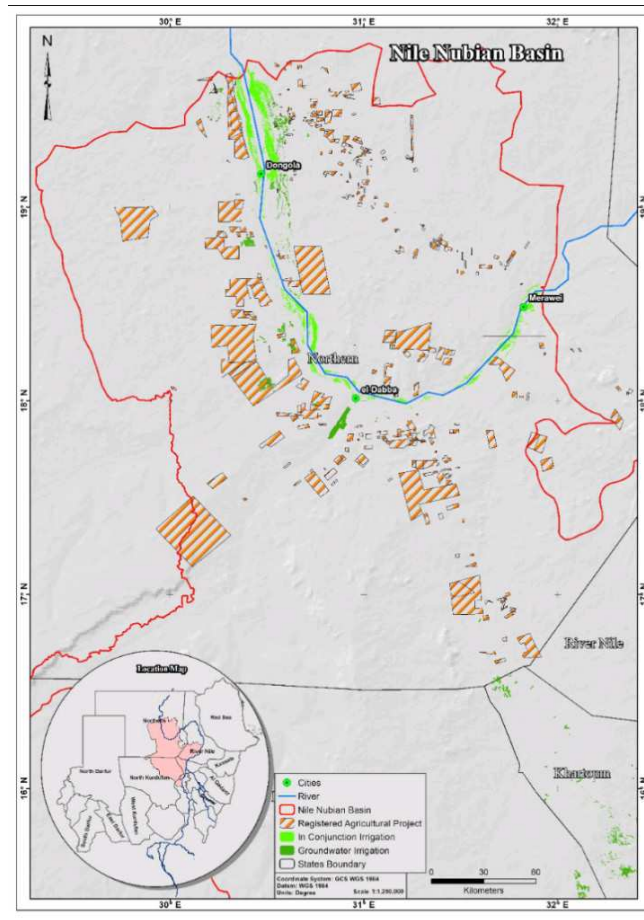


Figure 6: New agricultural schemes in Northern State

Source: Tekno Consultancy Company, 2019

Table3: New agricultural extensions in Northern and River Nile states

Name	Location	Area (Fadden)	Irrigation
Goleid West	South of Dongola area West of the River Nile	50,000	Nile water or artesian water or drip, axial, flash irrigation
Argein - Gamei	Gami plain west of Halfa town on the western bank of River Nile, lies within the Nubian Basin for complementary irrigation	200,000	Direct pumping from the River Nile

systems were applied (Table 2) with dominance of private schemes extending along the River Nile, while many other schemes were irrigated by artesian water (Table 2).

Table (2): Agricultural systems in the Northern State

Agricultural systems	number	Cultivated area (Feddans)
Co-operative societies	159	116720
Agricultural companies	55	135900
Nile private agricultural schemes	7647	93985
Artesian private agricultural schemes	15,131	120486
Total	22,992	467091

Source: Northern State, Ministry of Agriculture, Dongola, 2008

The the total area suitable for agriculture utilization in the Northern State was 352,419 feddans. 49.2% of that area was utilized by 182 governmental and privately owned agricultural schemes while 50.8% remained uncultivated (Northern State, Ministry of Agriculture and Animal Resources and Irrigation, 2008). Over the remaining and newly introduced lands recent agricultural expansion took place (Tables 3) by National private sector and Arab investment (Figure 6). Some of these schemes extend along the River Nile (Table 3) with a total area of 1,116,000 feddans beside some proposed ones with an estimated total area of 840,000 feddans into adjacent desert's fertile lands to depend on artesian water for irrigation (Table 4 and Figure 6). So, the estimated grand total of all agricultural expansion is 1,956,000 feddans and is expected to reach more than 2,000,000 feddans by the largest centre-pivot irrigated alfalfa farms across 87,200 hectares in Wad Hamid area (US-Sudan Business Council, 2018).

rocks (Ahmad et al., 1984). These basement complex rocks are exposed along the course of the Nile and in the central part of the State which are mostly in the form of N-S elongated exposure while Aeolian deposits consist of dune, inter-dune and sand sheets (Abuzeid, et al., 2017). This harsh geologic environment is expected to be participatory influencing malaria incidence like climate; however, the intervening factors have to be considered.

Data sources were Dams Implementation Unit, Sudan (diu.gov.sd), Federal Ministry of Agriculture, Federal Ministry of Health, and National Centre for Health Information (NCHI.Gov. Sd.), Tekno Consultancy Company, relevant books on geology and climate of Sudan, and relevant scientific research on Google Scholar. The comparative and analytical approaches were applied to justify the research problem. The east-west line extending along the southern parts of the desert and separating hypoendemic from mesoendemic malaria zone was taken as the datum for the statement of this study. The relevant research results at national, regional, and international levels were used to rationalize this research statement.

The proposed model (Figure 5) consists of six integral parts, without priority of ordering, to achieve model proposed purposes and purposively work to try keeping arid Sudan, as exemplified by Northern and River Nile States, as hypoendemic area rather than to become a mesoendemic area of malaria endemicity, and also to contribute into future complete eradication of malaria.

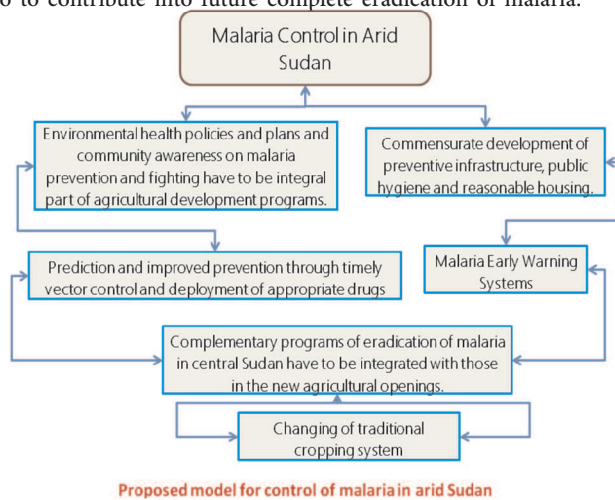


Figure 5: A Proposed model for control of malaria in arid Sudan

Agricultural expansion in the Northern and River Nile States

The total agricultural area in the Northern State was estimated as 14 million feddans where 49% are arable land (Ministry of Finance, Northern State, 2003:25). Types of soils in the Northern State according to Musned (2000) include Desert; Riverain; lands of recent flood plain and flood lands (covered by Nile water annually); mid-terrace lands (irrigated by water pumps and relatively remote from the Nile); high-terrace lands (remote from the Nile and never reached by flood water and they were part of flood plain lands but erosion factors have changed their contour); and soils of old Nile channels and their tributaries such as Wadi Mugadem and Wadi Ga'ab which are characterized by fertile loamy soil. Many agricultural

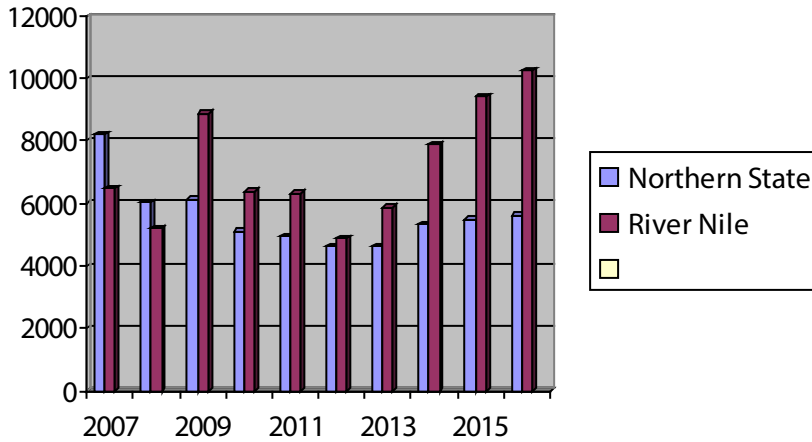


Figure 4: Malaria Inpatient in Northern and River Nile States: 2007-2017
Source: Federal Ministry of Health, 2017

Study area and Methods

The Northern state with an area of approximately 348,765 km², lies between latitudes 16°N and 22°N; and longitudes 20°E and 32°E provides huge area for mosquitoes to niche. This is enhanced by the River Nile which bisected the two States. Both banks of the River Nile are occupied by population whom were estimated at 699,065 inhabitants in the Northern State, 80% of them live in rural areas; and some others are nomads, giving a total density of 2 persons /km² (Ministry of Finance and Economic Planning, 2008). The River Nile State lies between latitudes 16° N and 22° N and longitudes 32° E and 35° E. The two States lie within the desert climatic region of Sudan). The Minimum average temperature is witnessed during January which might be below 10 C⁰. The maximum average temperature exceeds 40 Celsius degree during summer months of April, May, and June, July and August, due to absence of clouds and the prevalence of dry northeast winds. Therefore, they receive the highest levels of solar irradiation over the Sudan. Annual rainfall is infrequent and ranges between 200 mm to 25 mm northwards which means very low humidity levels and a poor sparse desert vegetative cover. The two states are also under higher onsets of desertification and sand encroachment which excavate the desert climatic conditions. These general climatic conditions might seem to be hostile for malaria mosquitoes; however, factors such as that *A. Arabiensis* exhibits considerable ecological and behavioral plasticity allowing it to survive in harsh conditions of arid regions, changing climatic conditions and recent expansion of agricultural schemes and building of dams.

Vast expanses of eolian sands are prevailing in the north-western parts of the Northern state and west of the Nile. There are small outcrops of sandstones and conglomerates with some limestone and cherts. Some cross-bedded of sandstones were also noted west of the River Nile between latitudes 20° and 21° N, and in the northwest corner of the Sudan. Nubian sandstone outcrops overlies the basement complex

2017) the Northern and River Nile States still keeping a higher record in malaria incidence (Figure 4) although annual increase of the population in the Northern was 2.1% and came last in ordering of Sudan's States by population number (Ministry of Finance and Economic Planning, 2008). In the view of this study, high records in malaria incidence in the two States are not thoroughly due to increase of population or good reporting to hospitals, but to new agricultural expansion and building of dams in both States.

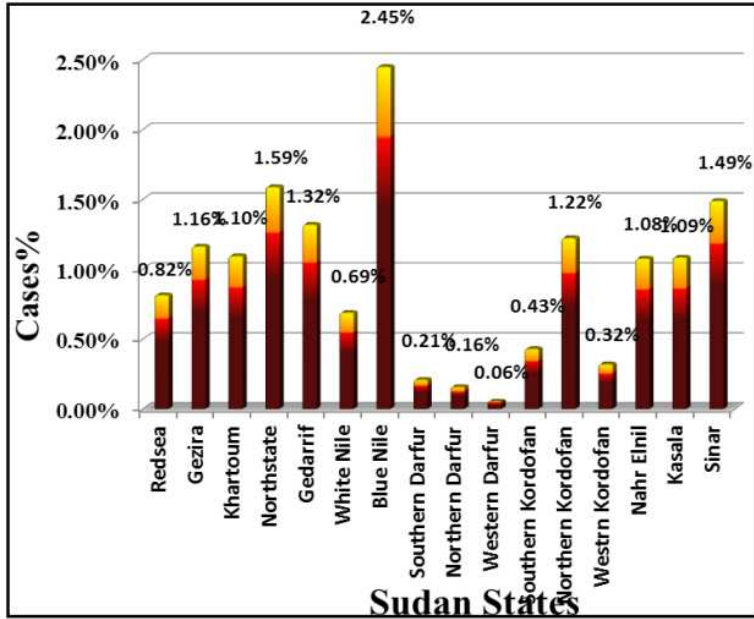


Figure3: malaria cases among Sudan States 1997-2007

Source: Aal A.R. and Elshayeb A.A.2011. The effects of climate changes of the distribution and spread of malaria in Sudan. American journal of environmental engineering 1(1):15-20

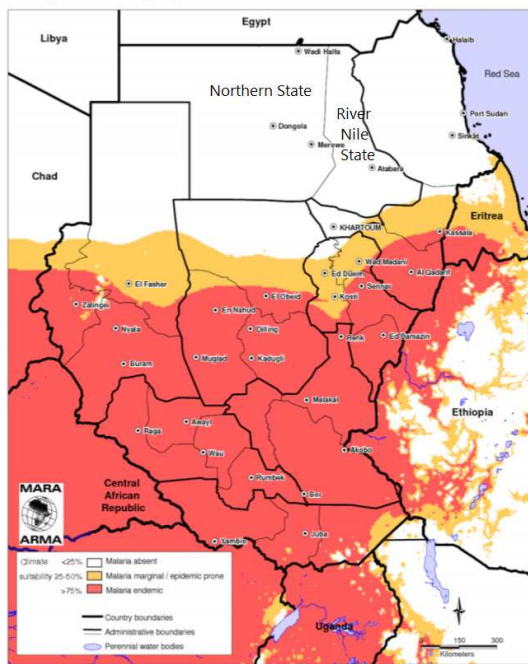


Figure2. Distribution of malaria in Sudan

Source: After Aal A.R. and Elshayeb A.A. 2011. The effects of climate changes of the distribution and spread of malaria in Sudan. American journal of environmental engineering 1(1):15-2

Table1. Malaria epidemiology in Sudan

strata	classification	Annual parasite incidence	Number of population	Malaria intensity
Desert fringe	Hypoendemic	3.8	1,000,000	Unstable
Poor savannah	Mesoendemic	4.8	20,000,000	Unstable
Rich wet savannah	Hyperendemic	1.5	4,000,000	stable
Urban malaria	Mesoendemic	0.3	5,000,000	Unstable

Source: Aal A.R. and Elshayeb A.A.2011. The effects of climate changes of the distribution and spread of malaria in Sudan. American journal of environmental engineering 1(1):15-20

The research problem

In 1995 malaria topped the list of disease admissions to Sudan's hospitals and it was the major disease killing children less than 4 years of age, accounting for more than one third of all hospital deaths for this age group (Ministry of Health, 1995). During the period 1997-2007 (Figure 3) the Northern State came second to the Blue Nile State in malaria cases although they differ significantly in climatic conditions. The River Nile State (Nahr Elnil) is almost similar to Kasala and Khartoum States which lay into somehow rainy zone in central Sudan. During the period 2007-2017 (Federal Ministry of Health,

at least to keep them hypoendemic rather than to become mesoendemic areas of malaria endemicity. Malaria endemicity in Sudan

In Lysenko and Semashko map of malaria endemicity (Figure 1) the desert of Sudan is malaria free. Hypoendemic malaria restricts to the River Nile and includes a very small area from the northern parts of central Sudan. Southwards from hypoendemic zone malaria becomes mesoendemic in central Sudan and then hyperendemic in the former south Sudan (Lysenko et al., 1968). Malik and Khalifa (2004) indicated to south Sudan as holoendemic and that 80% of Sudan's population are living in epidemic-prone area-unstable malaria transmission. Aal and Elshayeb (2011) produced a map (Figure 2) and table (table1) for malaria epidemiology in Sudan which agrees with Lysenko's map (Figure 1) and Malik and Khalifa (2004) while introduced urban malaria as mesoendemic similar to central Sudan. The whole of central Sudan, as far north as Atbara town on the main Nile, has climatic conditions conducive to the spread of malaria (Dutt et al., 1978). The dominant species of malaria-carrying mosquito is anopheles arabiensis and the main parasite involved is Plasmodium falciparum, the main cause of malignant tertian malaria (Hamad, 2002). In 2010 the majority of the geographical area of the Sudan had risk of <1% PFPR 2-10. And about 80% of Sudan's population was in the areas in the desert, urban centres, or where risk was <1% PFPR 2 (Abdisalan et al., 2012).

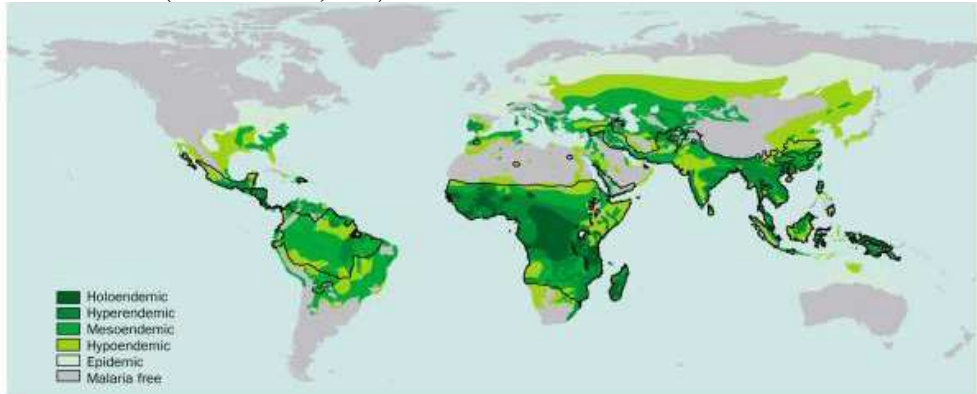


Fig.1. Global map of malaria endemicity

Source: Lysenko A J. and Semashko I N. 1968.

2001). The best conditions for the anopheles are said to lie in temperature between 25^o and 35^o C, with relative humidity at 60% and rainy season of at least three months. Temperatures below 16^o C and above 37^o C are not so conducive to their survival (Akhtar et al., 1977). The degree of efficiency of malaria vectors to transmit malaria from one human to another is an important factor defining the distribution of malaria in Africa. The distribution of malaria is most influenced by its mosquito vector, which is sensitive to extrinsic environmental factors such as rainfall and temperature. Temperature also affects the development rate of the malaria parasite in the mosquito (Leahman et al., 2010). Because environmental variables are mostly correlated in space, significant spatial association is expected in the spatial patterns of the malaria (Osei et al., 2015).

No recent global maps of malaria endemicity have been developed since those of Lysenko in 1968, despite significant advances in the collection of empirical data, global environmental information from satellites, and the statistical techniques that can be used to integrate them (Simon et al., 2004). Endemicity of malaria as used by Lysenko was defined by the parasite rate in the 2–10-year age cohort (hypoendemic <0.1; mesoendemic 0.11–0.5; hyperendemic 0.51–0.75), except the holoendemic class (>0.75) where the parasite rate refers to the 1-year age group (Metselaar et al., 1959).

A change in the distribution of malaria is foreseeable due to the potential consequences of anthropogenic climate change. An increase in the Earth's temperature and precipitation can create conditions more conducive for the breeding of the malarial vectors. Some studies suggest that climate change can alter the distribution of vector-borne diseases, including malaria, causing regions that are currently free of such diseases to be affected. Thus, climate change could extend the distribution of the Anopheles vector, which is found worldwide except in very cold regions, such as Antarctica. "The considerable change in land-use practices resulting from increasing irrigation in recent decades raises important questions on concomitant change in malaria dynamics and its coupling to climate forcing. Irrigation can lead to more endemic conditions for malaria, creating the potential for unexpectedly large epidemics in response to excess rainfall" (Baeza et al., 2011).

Demographic factors and despite human activities have reduced by half the land area supporting malaria, demographic changes resulted in a 2 billion increase in the total population exposed to malaria risk (Simon, et al., 2004). Although population growth will not substantially change the regional distribution of people at malaria risk, around 400 million births will occur within the boundary of current distribution of malaria by 2010 (Simon, et al., 2004).

"Human- made ecologic transformations such as water resource development projects has led to a history of facilitating a change in the frequency and transmission dynamics of malaria due to proximity to irrigation schemes. Whether an individual water project triggers an increase in malaria transmission depends on the contextual determinants of malaria including the epidemiologic setting, socioeconomic factors, vector management, and health seeking behaviour" (Keiser et al., 2005). The high rates of population growth in Sudan and the demand for food have increased the area under agricultural production including reclamation of arid and semi arid lands and consequently malaria is associated with irrigation schemes.

The objective of this paper is show that agricultural expansion and building of dams into the desert of Sudan will spatially shift endemicity of malaria from hypoendemic to mesoendemic similar to the irrigated area in central Sudan. It also objects to propose a model for malaria control is these arid lands

Abstract

Malaria is a serious tropical disease disrupting the social and economic life of many African communities. Malaria endemicity was classified into hypoendemic, mesoendemic, and hyperendemic with increasing degree of severity. Hypoendemic malaria restricts to the River Nile and a very small area from the northern parts of central Sudan. Southwards from hypoendemic zone malaria becomes mesoendemic in central Sudan and then hyperendemic in the former south Sudan. This study was based on the statement that, agricultural expansion and building of dams into the desert of Northern and River Nile States of Sudan will spatially shift malaria endemicity from hypoendemic type to mesoendemic type. Sources of data included, published information by National Centre for Health Information, Federal Ministry of Agriculture, Dams Implementation Unit - Sudan, relevant books on geology and climate of Sudan, and relevant scientific research on the Internet. Comparative and analytical approaches were applied. Results suggested for high expectancy of shifting of malaria from hypoendemic to mesoendemic when during the period 1997-2007 the Northern State came second to the Blue Nile State in malaria cases although they differ significantly in climatic conditions. The estimated grand total of all agricultural expansion was 1,956,000 feddans and was expected to reach more than 2,000,000 feddans by the largest centre-pivot irrigated alfalfa farms across 87,200 hectares in Wad Hamid area. Meroe Dam created a huge reservoir of water extending for 176 km from the fourth cataract up to south Abu Hamad area where new agricultural schemes and villages have developed. It is expected also that, a geographic corridor of mesoendemic malaria will be created to link River Nile and Northern States with southern Egypt and Mediterranean lands northwards, and interior Africa southwards. Relevant scientific research in Sudan, Africa and Asia supported these suggestions where "the association of malaria with irrigation in arid lands has been known in ancient and recent history" and that increased numbers of vectors following irrigation can lead to increased malaria in desert fringes. The study proposed a model for controlling of malaria in arid Sudan purposively to keep it hypoendemic rather than to become a mesoendemic of malaria endemicity.

Key words: malaria, endemicity, geographic shift, agricultural expansion, desert environment,

Malaria is a serious tropical disease disrupting the social and economic life of many African communities in both rural and urban areas. It is estimated that malaria threatens the lives of 40% of the world's population and is a public health problem in more than 90 countries to varying degrees (World Health Organization, 2012, 2015); a serious parasitic disease worldwide (Yongze et al., 2016) and one of the largest obstacles to socioeconomic advancement (WHO, 2016). In AFRO area the population at risk grew from 0.06–0.65 billion during the 20th century, more than 80% of whom remain in areas of hyperendemic and holoendemic malaria (Carter et al., 2002).

Plasmodium is the agent of the disease and of its various forms the most serious is Plasmodium falciparum which on average proves fatal in 10% of cases caused by it (Meade et al., 1988). The vector by which the disease is transmitted is the anopheles mosquito. As the breeding sites for the mosquito are stagnant water, malaria was originally associated with rural rather than urban areas. Large areas of the world have climatic conditions conducive to breeding of malarial mosquitoes, including not only tropical lands but also many areas with warm temperature and Mediterranean-type climates (Prothero,

Expectancy of Shifting Malaria Endemicity from Hypoendemic to Mesoendemic with Agricultural Expansion into Deserts of Sudan

Prof. Samir Mohamed Ali Hassan Alredaisy

University of Khartoum,
Department of Geography

مستخلص

تعتبر الملاريا أحد الأمراض المدارية التي تعمل على اضطراب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للعديد من المجتمعات الأفريقية. يُصنف توطن الملاريا مع إزدياد حدتها إلى «هايواندميك» و«ميسواندميك» و«هايواندميك». يقتصر توطن الملاريا «هايواندميك» على نهر النيل ومنطقة صغيرة جداً من الأجزاء الشمالية لوسط السودان. إلى الجنوب من نطاق الملاريا «هايواندميك» يصبح توطن الملاريا من نوع «ميسواندميك» في وسط السودان، ومن ثم يصبح «هايواندميك» في جنوب السودان السابق. اعتمدت هذه الدراسة على فرضية أن التوسع الزراعي وبناء السدود في صحراء ولايتي نهر النيل والشمالية سينقل توطن الملاريا مكانياً من نوع «هايواندميك» إلى «ميسواندميك». شملت مصادر البيانات المعلومات المنشورة بواسطة المركز القومي للمعلومات الصحية، ووزارة الزراعة الاتحادية، ووحدة بناء السدود- السودان، والكتب ذات الصلة بجيولوجيا ومناخ السودان، والبحوث العلمية ذات الصلة والمنشورة على الإنترنت. تم تطبيق المنهجين المقارن والتحليلي. أوحى النتائج توقعية عالية لإنتقال الملاريا من نوع التوطن «هايواندميك» إلى النوع «ميسواندميك» حيث أتت الولاية الشمالية في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧ في المرتبة الثانية بعد ولاية النيل الأزرق في حالات الإصابة بالملاريا رغم إختلافهما الجوهري في الأحوال المناخية. بلغ المجموع الكلي للتوسع الزراعي ١,٩٥٦,٠٠٠ فدناً، ويتوقع أن يصل إلى ٢,٠٠٠,٠٠٠ فدناً بمشروع مزارع ألفاً ألفاً المركزية بمساحة ٨٧٠٠٠ فدناً في منطقة ود حامد. أوجد خزان مروحي بحيرة عظيمة تمتد لمسافة ١٧٦ كيلومتراً من الشلال الرابع إلى جنوب أبو حمد حيث نشأت المشاريع الزراعية والقرى. من المتوقع أيضاً أن يوجد ممر جغرافي لتوطن الملاريا «ميسواندميك» يربط ولايتي نهر النيل والشمالية بجنوب مصر وأراضي البحر الأبيض المتوسط شمالاً، والداخل الأفريقي جنوباً. ويدعم البحث العلمي في السودان وأفريقيا وآسيا هذه الافتراضات حيث «عرف الإرتباط بين الملاريا والري في التاريخ القديم والحديث وأن الزيادة في أعداد النواقل التي تأتي مع الري يمكن أن تزيد الملاريا في تخوم الصحراء». أقترحت الدراسة نموذجاً للسيطرة على الملاريا في مناطق السودان الجاف بغرض الحفاظ عليها «هايواندميك» من أن تصبح «ميسواندميك» لتوطن الملاريا.

Supplements

Annex (1)

Average monthly precipitation amount in Saudi Arabia

During the period from 1985 to 2016.

Months	Station	January	February	March	April	May	June	July	August	September	October	November	December
Turaif		12.15	10.65	10.33	8.70	3.12	0.05	0	0	0.42	6.44	8.97	11.70
Arar		9.68	6.08	7.60	7.67	1.05	0	0	0.01	0.03	4.56	6.93	9.76
Guriat		9.90	4.02	7.83	3.57	2.24	0.05	0.14	0.61	0.26	2.70	4.54	9.03
Al-Jouf		11.83	6.81	5.89	5.16	1.70	0.11	0	0.05	0.47	5.91	8.40	9.35
Rafha		14.13	8.58	14.78	11.01	3.10	0.03	0	0.01	0	2.60	14.54	8.14
Gaisumah		21.25	12.53	16.25	14.76	3.29	0.11	0	0	0	3.11	20.60	20.32
Tabuk		7.55	1.756	4.48	2.11	4.26	0.25	0.05	0.66	0.19	5.16	6.52	5.46
Hafif Elbatten		27.05	11.53	11.78	17.97	2.47	0	0	0.05	0	2.65	21.87	14.69
Hail		23.87	7.340	14.78	14.65	5.45	0.08	0.14	0.05	0.08	6.06	12.52	7.65
Wejeh		8.76	3.98	2.54	0.54	0.44	0.01	0.14	0.04	1.38	1.20	9.46	10.67
Qassim		19.37	9.40	18.51	24.60	7.39	0.01	0	0.31	0.13	3.15	24.16	14.24
Dhahran		17.44	10.80	15.61	5.47	2.77	0	0	0.46	0.3	1.45	18.22	18.70
Al-Ahsa		14.82	7.98	15.85	11.95	3.25	0	0.69	0.12	0.53	0.70	16.40	22.07
Madinah		6.76	2.70	8.78	9.73	4.47	0.14	0.57	3.70	0.28	3.07	12.81	7.09
Riyadh		15.26	6.52	18.08	37.87	4.08	0.14	0	0.33	0.00	1.06	16.08	15.02
Yenbo		7.45	1.28	1.16	0.40	0.05	0	0	0.07	0.04	4.43	7.12	11.95
Jeddah		10.97	3.30	3.55	0.66	0.17	0	0.43	0.56	0.08	1.02	23.71	11.20
Makkah		18.25	3.77	5.62	11.48	3.04	0.01	1.16	5.32	5.25	12.16	20.74	19.05
Taif		10.06	2.55	13.23	34.8	28.52	3.74	1.91	16.00	10.03	12.29	18.56	6.36
Al-Baha		9.07	1.50	11.06	32.95	23.94	5.90	10.14	11.00	2.50	7.21	8.33	4.55
Wadi Dawasir		1.50	0.51	5.16	10.43	3.69	0.11	1.97	2.66	0.00	0.66	1.768	2.50
Bisha		8.84	0.55	12.66	37.37	10.78	2.66	0.55	2.78	0.01	1.75	5.56	3.40
Abha		15.40	11.14	39.97	51.32	25.66	7.64	18.98	24.50	5.45	2.35	5.27	3.78
Khamis Mushait		7.18	4.01	21.71	43.45	31.92	17.05	22.39	26.82	3.73	4.26	5.23	1.38
Najran		3.1	0.94	15.39	20.25	9.17	3.11	2.49	9.85	0.14	4.04	5.81	1.20
Sharorah		0.86	2.50	15.59	16.34	3.86	4.11	3.94	7.13	3.88	1.48	0.51	0.35
Jazan		13.01	4.32	4.75	13.55	7.30	0.93	12.46	25.12	9.80	14.64	12.22	15.92

Source: General Presidency of Meteorology and Environmental Protection, Ministry of Economy and Planning Statistical Yearbook

FAO Irrigation and Drainage paper, Indian agricultural research institute New Delhi.

- Girba, Gehad Mohamed (1982): Joint Work and Results of Middle East Low and Sudan Low on the South –West of the Kingdom of Saudi Arabia. The Fifth Conference for Biological Sides. College of Science. King Saud University. Riyadh.
- Magames, Abd- AlAziz, (1988): Regional Divisions of the Characteristics of the Rain in the South- West of the Kingdom of Saudi Arabia. A study on Geographical Climate. Unpublished Master Thesis. King Saud University, Riyadh.
- Middleton, N, J. (1986). Dust storm in the Middle East. Journal of Arid Environments, vol. 10, pp 83–96.
- Ministry of Higher Education, (2000). The Atlas of the Kingdom of Saudi Arabia. 2nd Edition, Obeikan Library, Riyadh.
- Siraj, A, A. (1980). Aziad Weather, General Directorate Meteorology. Jeddah, Saudi Arabia.
- Al-Suilm, A, M, (2008), Volatility of Rainfall in the middle of the Arabian Peninsula during (1030–1349/1621–1930). Journal of Al-Darh, Vol. 4, Riyadh.
- World Meteorological Organization, (2010). A Statement of the Organization on Climate Change, (2009). Printed by the WMO. No.(1055).

Supplements

Annex (1)

Average monthly precipitation amount in Saudi Arabia
During the period from 1985 to 2016.

Source: General Presidency of Meteorology and Environmental Protection, Ministry of Economy and Planning Statistical Yearboo

and Climatic Geography. Riyadh.

- AL.Blehed, A.S. (1986)) Rainfall Distribution and Variability in Saudi Arabia. J. Coll. . Arts, King Saud Univ. vol 13, pp 17-39.
- Al Mushayt, Amel Hussain Saeed, (2016): The Analysis of Weather and Climate Conditions Prevailing in the Southwestern Highlands of the Kingdom of Saudi Arabia. A study in Applied Climate. Unpublished PhD dissertation. King Saud University, Riyadh.
- El-seed, Abdel Malik Gasm (1994): An Application of Markov Chain Model for Wet and Dry Spell Probabilities in Malaki and Gaa Bani Malik in Southwestern of Saudi Arabia. The Fifth Geographical Symposium of Geography Departments. King Saud University, Riyadh.
- (1995): Probability and Dependability of Rainfall in the Kingdom. Saudi Geographical Society, No.(21). King Saud University, Riyadh.
- (1996). Seasonal Oscillation of Rain in the Kingdom of Saudi Arabia. Kuwait Geographical Society. No.(197), Kuwait.
- Al- Arishi, Aisha Ali Mohamed,(2008) : Storms and Their Impact on The Development in Jazan. A study on Applied Climate. Unpublished PhD, College of Education, King Khalid University, Abha.
- (2009) : Rains in Jazan- Characteristics and Impacts of Rain on The Agricultural Development. Geographic Articles. Research and Translation Unit, Vol. (348). Kuwait Geographical Society. Kuwait University.
- Anthony, M. (1972) Summer Thunderstorms Over Southern California. Scripps Institution of Oceanography, La Jolla, University of California, San Diego, Calif.
- Maki, Aziz Mohamed (1971): Rains in the Kingdom of Saudi Arabia. Journal of Faculty of Arts. King Saud University, 2nd Vol, 2nd Year, Riyadh.
- Banoub, E, F. (1970) Sand storm and dust storm in the U.A.R, Meto. Department, Technical note no.1.
- Charles, J. (1969) Frequency and duration of thunderstorms in the cap Kennedy area. The space congress. Proceedings. Piper4.
- Daštane, N, G. (1978) Effective rainfall in irrigated agriculture.

- There is a variation in the quantity of rainfall between the regions of the Kingdom. The areas that are located in the south-western heights, represented in both Abha and Khamis Mushait stations are tops areas in terms of rainfall during summer and autumn.
- The north and middle areas of the Kingdom come first in terms of the recurrence of rainfall in winter, as in Qaisoma and Hafr-Al- batin stations.
- The most important area in terms of the recurrence of rainfall in autumn is Jazan, which is located the far south-west of the kingdom.

Recommendations:

Based on the findings and discussion of the research results, one could recommend for recommends the following;

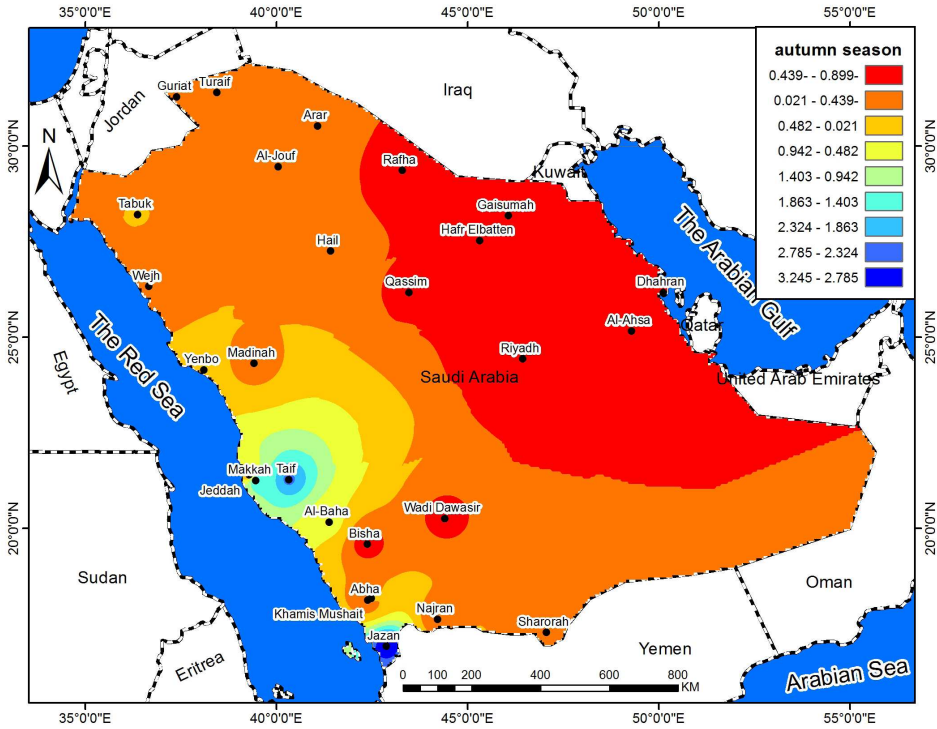
- Benefit from the quantity of rainfall in expanding green areas in cities.
- Lower the risks that result from the increase in rainfall by abiding to the regulations and laws that limit urban sprawling and ban construction in the courses of valleys.
- Raise the citizens' awareness of risks in the areas that witness a seasonal increase of rainfall.
- Take in consideration the directions of running valleys resulting from heavy rains, especially in west and south -west of the Kingdom when planning for land use.
- Conduct more studies on rain in the cities of the Kingdom of Saudi Arabia.
- The need for more studies related to the impact of rainfall in Saudi Arabia.

References.

- Alehaideb, Ibrahim Suleiman, (1993): The Rain Distribution in the South- West of the Kingdom of Saudi Arabia. Institute of Research and Arab Studies, Cairo, Egypt.
- , (1999): The Climate of the Kingdom of Saudi Arabia. The Geographical Encyclopedia of the Islamic World. Third Volume, Section One. Islamic University of Imam Mohamed Bin Saud, Riyadh.
- , (2003): Introduction to Weather, Climate

Figure (7)

The Spatial Variation of the Recurrence of Rainfall According to the Autumn season.



Source: The Researcher's work depending on the data in table (5).

Results and Recommendations

Results.

From the analyses of temporal classification and spatial variation of rainfall over Saudi Arabia, several results have been presented.

- The most recurrent period of rainfall in the Kingdom is the one from April to August which represents both summer and spring.
- The period from November to February, which represents winter, comes second in terms of the recurrence of rainfall.
- The period from August to October, which represents autumn, comes third in terms of the recurrence of rainfall in the Kingdom.

It has positive values higher than the true one. Jazan comes in the first place where rainfall concentrates according to the third factor with a value of 3,246. During autumn, Jazan is exposed to an unstable weather due to the high temperature during the day and leads to the presence of air currents that carry water steam, the control of the southwestern wind which is affected by the expansion of India's Seasonal Depression, in addition to the impact of other local factors that result from the variation of temperature value and air pressure. Following Jazan are Makkah and Taif with a value that is more than (2,000°).

The second Category.

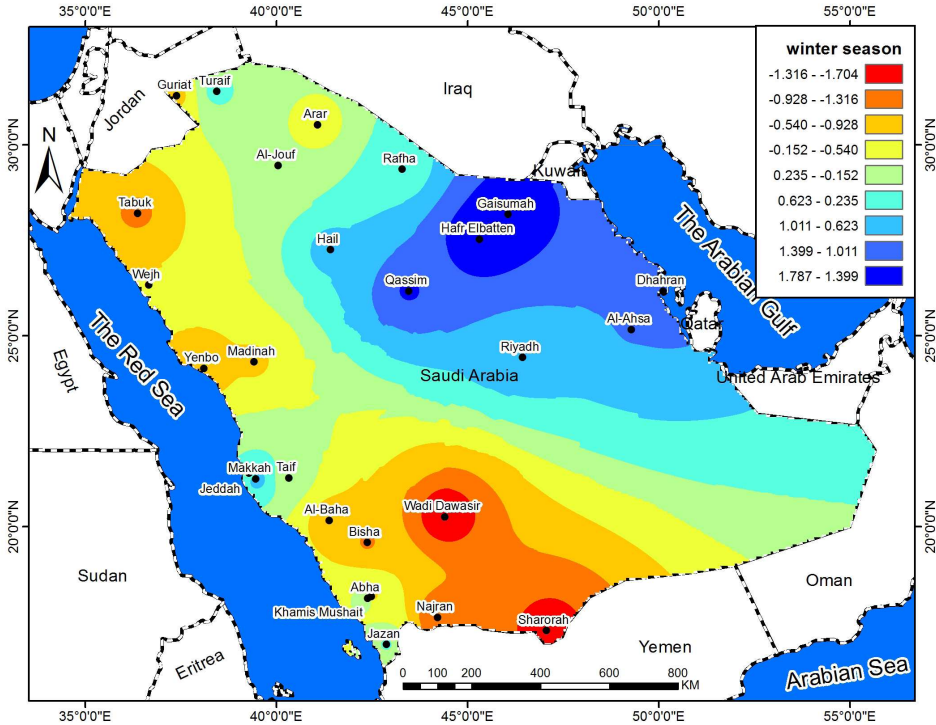
It includes the areas with positive values that are less than the true one. It includes Abha with a value of (0,642), Khamis Mushait (0,238), Yanbu (0,147) and finally Tabouk and Al-Jouf with values that range between (0,043) and (0,014). These areas are characterized by moderate rain due to the dominance of air instability in these regions.

The Third Category.

It includes all the remaining stations which have negative values that are less than zero. Riyadh station comes first among the areas characterized by less amount of rain during autumn according to the factor scores of the third factor, with a value of (-0,900), followed by Bisha in the second place with the value of (-0, 765), Wadi- al-dwasir (- 0,646) and Jeddah (- 0, 141). This is due to the weakness of air stability in these areas during autumn.

Figure (6)

The Spatial Variation of the Recurrence of Rainfall According to the Winter season.



Source: The Researcher's work depending on the data in table (5).

Spatial Variations of the Recurrence of Rainfall according to the

Autumn season.

This factor comes in the last place in terms of importance and it is called "Autumn Season Factor". Despite the low contribution of this factor, but it highlights certain periods of concentrated rains. The factor scores of this factor as in (Table. 5), (Figure.7) come between positive and negative values. In the light of these values, the regions of the Kingdom could be divided into the following categories:

The First Category.

tops the other stations in the quantity of rainfall according to winter factor. This comes as a result of the penetration of some hurricanes from the Mediterranean Sea across the north of the Kingdom. Hafr-Elbaten station comes in second with a value of 1.752, and this is also because of the effect of India's Seasonal Depression that is formed in the east of Arabian Gulf because of the intensity of the solar radiation over central Asia. This leads to the control of the north-western wind which is active due to the development of the high altitude over the Mediterranean Sea (Abdel- Azim, 1998: 396). All these result in rainfall especially after crossing the bodies of water located in the west of the region. Gaisomah comes in third place, followed by Dhahran and Al-Ahsa with values range between 1,438 and 1,015.

The Second Category.

It includes the regions with positive values less than the true one, such as Mecca with a value of (0,929), followed by Riyadh with a value of (0, 770), Hail (0, 730), Abha (0,530), Rafha and Turaif (0, 300) and then Jazan with a value (0,268). This is due to the union of the East Low Depression with the air depressions coming from North Africa such as the Sudan Seasonal Depression over Sarawat Mountains that result in thunderstorms over the south-western regions of the Kingdom. The hot surface creates instability in the low parts of the air, which in turn stimulates the rising currents that carry water steam to the upper atmosphere and thus increasing the rainfall.

The Third Category.

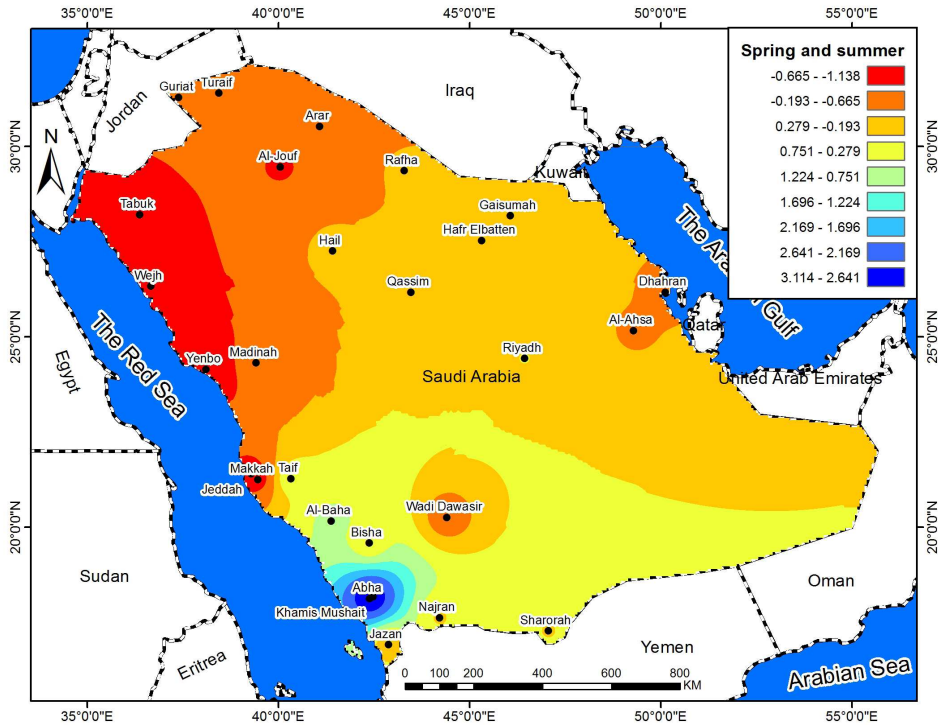
It includes the regions that have weak negative values less than zero. These regions include, Wadi-Dwasir, Sharorah, Najran, and Al-jof with values less than (-1,00). These regions are ranked first with the least quantity of rainfall during winter. The regions that follows are: Khamis Mushait, Yenbo, Bisha, AL-Baha, Guriat, Madinah, Rafha and Arar with values ranged between (- 0, 900 and – 0,300). Most the south-western regions are generally characterized by less recurrence of rainfall during winter due to being remote from the effects of air depressions and their position in the rain shadow, behind Asir Mountains as in Sharorah and Najran stations.

20.	Jazan	-0.081-	0.268	3.246
-----	-------	---------	-------	-------

Source: Factor Analysis Outcomes.

Figure (5)

The Spatial Variation of the Recurrence of Rainfall According to the Spring and summer.



Source: The Researcher’s work depending on the data in table (5).

The Spatial Variation of Rainfall Recurrence according to the winter season.

This factor, which is called winter season because of the recurrence of rainfall, comes second in importance. Its scores -as shown (Table. 5), (Figure. 6) have either positive or negative values; according to which the regions of the Kingdom could be divided into the following categories:

The First Category.

It includes Gaisomah station, which with a very high value of 1,788,

(-0,696 and -0, 049). The decline of rainfall on these regions is due to the fewer occurrences of thunder storms in summer, especially the north regions which are characterized by a stable climate during summer and spring because it far from the impact of summer air depressions.

Table (5)

Selected rainfall stations and Factors Scores in the Kingdom of Saudi Arabia.

Number	Station	Fac 1	Fac 2	Fac 3
1	Turaif	-0.406-	0.355	-0.146-
2	Arar	-0.627-	-0.328-	-0.268-
3	Guriat	-0.638-	-0.625-	-0.413-
4	Al-Jouf	-0.696-	-0.151-	0.014
5	Rafha	-0.159-	0.397	-0.717-
6	Gaisumah	-0.049-	1.788	-0.520-
7	Tabuk	-0.834-	-1.006-	0.043
1.	Hafr Elbatten	-0.075-	1.752	-0.510-
2.	Hail	-0.086-	0.731	-0.259-
3.	Wejh	-0.900-	-0.531-	-0.204-
4.	Qassim	0.198	1.438	-0.525-
5.	Dhahran	-0.229-	1.261	-0.627-
6.	Al-Ahsa	-0.215-	1.015	-0.597-
7.	Madinah	-0.490-	-0.599-	-0.197-
8.	Riyadh	0.283	0.770	-0.900-
9.	Yenbo	-1.139-	-0.829-	0.147
10.	Jeddah	-0.913-	0.086	-0.141-
11.	Makkah	-0.809-	0.929	2.023
12.	Taif	0.692	0.038	2.435
13.	Al-Baha	0.891	-0.779-	0.642
14.	Wadi Dawasir	-0.543-	-1.705-	-0.646-
15.	Bisha	0.332	-0.970-	-0.765-
16.	Abha	3.133	0.530	-0.552-
17.	Khamis Mushait	2.848	-0.974-	0.238
18.	Najran	0.242	-1.310-	-0.356-
19.	Sharorah	0.274	-1.551-	-0.437-

to the Scores of each factor that have been determined previously:

The Spatial Variation of the recurrence of rainfall according to the First Factor

It is called “summer and spring factor” and is regarded the most important factor because it witnesses an increase in rainfall rate. This factor scores range between positive and negative as shown in (Table. 4). Based on this fact, the regions of the Kingdom are classified into categories- (shown in Table.5) - as follows:

The First Category:

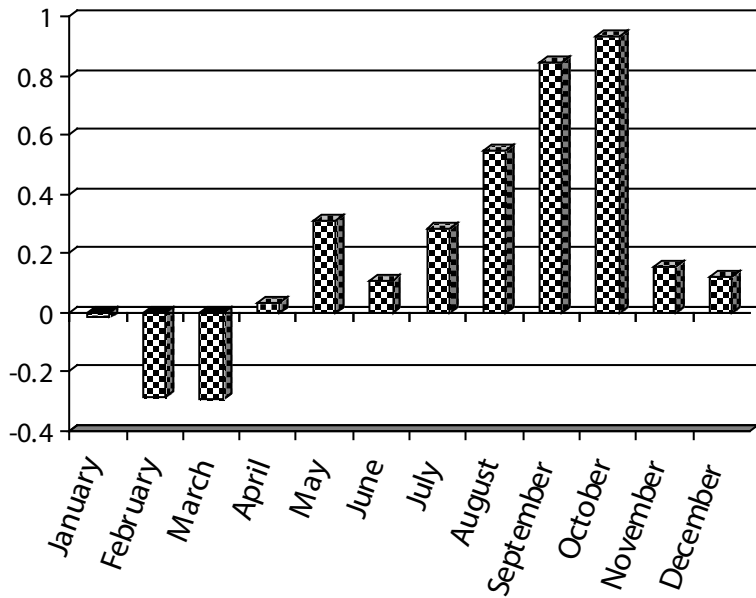
It includes the regions that contain positive values that are higher than the true one, which are Abha and Khamis Mushait stations with very high positive values (3,144) and (2,848), respectively. Hence, Asir tops the Kingdom regions in the quantity of rainfall in both summer and spring seasons, and this is due to the seasonal effects associated with the annual sun movement that is vertical or semi- vertical on the area, in addition to the effects of India’s Seasonal depression on the heights on the south-west of the Kingdom. This approves the second hypothesis which claims that the southwestern regions of the Kingdom have the most recurrence of rainfall during summer.

The Second Category:

It includes the regions that contain positive values lower than the true one such as Al-Baha station with a value of (0,891), followed by Taif station (0,692). This category also includes Bisha (0,332) because it is close to the impact of India’s Seasonal Depression. Moreover, it includes Riyadh station with a low value of (0,283) and both Sharorah and Najran with low values (0,274 and 0,242), respectively.

The Third Category:

It includes all regions with negative values less than zero, with the lowest value recorded in Yenbo Station with (1,139), which is considered to be one of the least regions to receives rainfall in summer and spring due to its distance from the seasonal effects of rainfall. It is followed by Jeddah station with a value of (-0,913) and wejh and Tabouk stations with values of (-0, 900and (-0, 834), respectively. Then followed by Makkah (-0, 809), Al-Jouf, Arar, Al-Guriat, Wadi-Dawasir, Madinah, Turaif, Hail, Hafr-Albatten, Jazan and Gaisomah with values between



Second: Recurrence and spatial variations of rainfall over the selected meteorological stations

In the current study, the quantity of rainfall in the Kingdom of Saudi Arabia has been spatially classified according to the study stations distributed in the different regions of the Kingdom, which is based on the outcomes of the Factor Analysis represented by the Eigen Values, Communalities and Factor Loading.

The study based its spatial variations of the recurrence of rainfall in the Kingdom on the findings of the Factor Analysis through Factor Scores which are standard values that show the extent of factor concentration in specific geographical areas of the Kingdom. These values alternate between positive values and negative ones, where the increase in the positive values of the factor means more appearance of the characteristics of the factor and its different variables., the characteristics of the factor with its different variations in the geographical area (the Kingdom areas). On the other hand, the negativity of the values signifies the weakness impact of the characteristics of the factor in the geographical area, from where the original data has been taken. The following is an analysis of the spatial variation of the recurrence of rainfall according

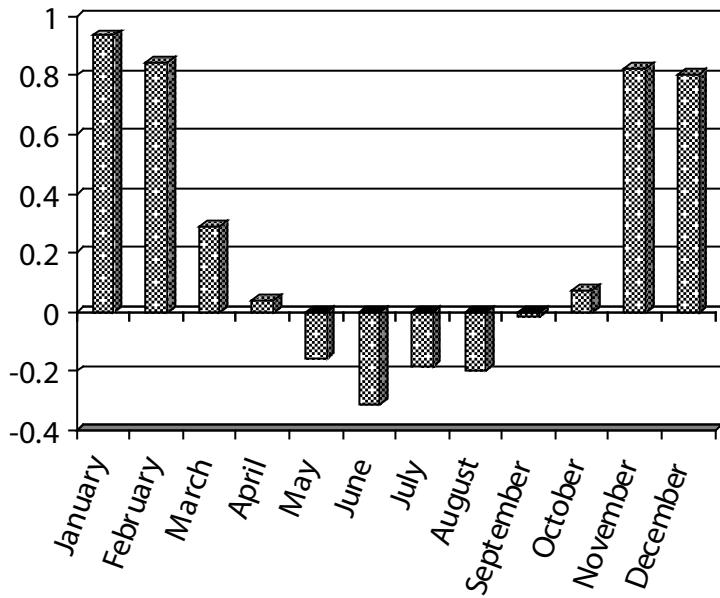


Figure (4)
Classification of rainy months based on The Third Factor.

- Variable No. (1): For January. This variable comes in the first place in its correlation with the second factor with a saturation value of (0,935).
- Variable No. (2): For February. It comes next in its correlation with the second factor with a Value 0,845 saturation value.
- Variable No. (11): For November. It comes with a Value 0,825.
- The variable No. (12): For December. It comes with 0,801 saturation value.

Based on the correlation between the above four variables and the second factor, it is obvious that the period from November to February is the second period for the recurrence of rainfall, which is linked to winter and hence this factor is called “Winter Period”. It is considered the second period in importance of rainfall.

2. The Third Factor:

This factor comes third in importance as it includes 1,903 Eigen Values and a variation ratio of 15,856% out of the analyzed average of the original variables. The low average of participation of this factor does not decline its importance in interpreting the received information in the original variations, but it has a property of being separate from the rest of the axis to illustrate the recurrence of the suspended rainfall phenomenon in the rest of the year. The factor is associated with positive variables as shown in the previous table (Table.4) and (Figure. 4). These factors could be divided according to their saturation value with the third factor according to their correlation which is 50%. They are:

- Variable No. (10): For October. It comes in the first place in its correlation with the third factor with a Value 0,934.
- Variable No. (9): For September. It comes second in correlation with the third factor with a Value 0,845.
- Variable No. (8): For o August. It comes fourth in correlation with the third factor with a Value 0,545.

Based on the correlation between the variables above and the factor, it is clear that rainfall is active in the period between August and October, which is linked to autumn; and hence it is called “Autumn Season Period”. It the third in the quantity of rainfall.

Figure (3)

Classification of rainy months based on The Second Factor

Table (4)
Rotated Factor Matrix

Months	Component		
	1	2	3
January	.018	.935	-.018-
February	.169	.845	-.283-
March	.852	.290	-.291-
April	.891	.039	.034
May	.866	-.158-	.308
June	.862	-.313-	.110
July	.847	-.181-	.282
August	.771	-.195-	.545
September	.405	-.014-	.845
October	.000	.076	.934
November	-.194-	.825	.153
December	-.394-	.801	.120

It is clear that the above variables are the strongest variables that are linked to the factor, which indicates that rainfall quantity in the Kingdom increases between March and August (summer and spring periods); therefore, the factor is called which is the main period for rainfall quantity.

Figure (2)

Classification of rainy months based on The First Factor The Second Factor.

This factor comes second in terms of of importance as it includes 2,899 Eigen Values and its average variance is 24,154% out of the average of variances explained in the original variables. This factor is linked to a number of positive variables with a correlation that is 50% as the previous table shows (Table.4) and (Figure.3). These four variables could be divided according to its Value with the second factor as follows:

and this is called “Factor Loading”, which are values that show the link between the variables from one side and the factor from the other side. Varimax Rotation is used to determine the relationship between the factor and the variables. and it considered one of the most important ways to rotate the saturations values because it aims at maximizing the variances sum of the squared of factors saturations by assigning to each variable to one saturation that is higher than one factor (near to the true one), and lower than another factor (zero or near to zero). The increase in the correlation between the factor and the variable signifies the variable’s dependency on this factor. Accordingly, the correlation between variables with the derived factors is identified -as appears in (table 4)-as follows:

1. The First Factor:

It is considered the strongest one because of the increase of “Eigen Values” which reach (5,379) and it is also characterized by the high variation ratio which reaches (44,826%) out of the analyzed average of the original variables. It also includes many positive variables that correlate with the factor by more than 50% (Figure. 2). These seven variables are:

- Variable No. (4) (For of April), It is considered the most important factor that correlates with the factor, with a high Value (0,891).
- Variable No. (5) (For May), It comes in the second place in its correlation with the factor with a Value 0, 866 saturation degree.
- Variable No. (6) (For June), It comes third with a Value 0, 862 saturation degree.
- Variable No. (3) (For March), It has a Value 0,852.
- Variable No. (7) (For July), This variable is linked to the first factor with a Value 0,847.
- Variable No. (8): (For August), It is also linked to the first factor with a Value 0,771 .

Table. (2)

Factors and the Variations' Ratios for Each Factor.

Component	% of Variance	Eigen Values	Cumulative %
1	44.826	5.379	44.826
2	24.154	2.899	68.981
3	15.856	1.903	84.837

Source: Factor Analysis Outcomes.

Table (3) shows the results of communalities which represents one of the outcomes of the Factor Analysis that indicates the contribution of each variable in the derived factors that have been identified. The table shows that August has the value of 0,930, which is the highest percentage value. This explains that the percentage of the basic information in this factor has been interpreted in the three Derived factors, as well as for the other factors, which have a great part in contributing in the variation as shown in the table (3). Hence, this gives a clear proof that a big part of the variation data has been included in marked factors.

Table (3)

Communalities Contributions in factors.

Months	Extraction
January	.874
February	.822
March	.894
April	.796
May	.870
June	.852
July	.830
August	.930
September	.878
October	.879
November	.742
December	.812

Source: Factor Analysis Outcomes.

It is clear from the Factor Analysis that any of these Derived factors depends basically on the relationship between it and the studied Variables

also been done. Thus, this study is considered to be one of the applied climate studies that present a clear analysis of the quantity of rainfall in the Kingdom of Saudi Arabia.

Data Analysis.

First: Temporal Variation of Rainfall

The thirteen regions of the Kingdom are identified, and the monthly average of rainfall is determined (Appendix 1). The study uses Factor Analysis in analyzing the data relying on “Cut off point” which is determined on the base of “Eigen Values” which is more than one. Three factors have been investigated (Table, No.2). The first factor is the most significant one because it has “Eigen Values” that reach (5,379) and it also contains (44,826%) out of the percentage of the variance explained in the original variables. Then these values decline in the second factor and reach (2,899) “Eigen Value” with a percentage of (15,856%). The third factor which is the last one representing the stop point with 1,903 Eigen Values and 15,856%. Contrast Ratio. Thus, three important factors have been determined that could mark the rainfall quantity in the Kingdom, and they represent 84, 837% of the proportion of cumulative percentage (out of the percentage of the variance explained in the original variables).

of the Kingdom; coastal region in which the prominent differences between Eastern coast and the West coast has been highlighted, and the mountain region align with Tehama plains.

- Ayisha, Arishi, (2008): The researcher investigates the effect of thunderstorms on the environmental development in Jazan and the most seasons affected by thunderstorms that cause rainfall in Jazan, because the rainfall increases in summer, especially in the south. The finding of the study is that thunderstorms in Jazan negatively affect people's lives by causing landslides and rocky falls which block roads, in addition to the impact of thunderbolts and heavy rain that cause torrential floods on the region different environmental developments.
-, (2009). This study investigates the rainfall in Jazan. It shows the prominent characteristics of rainfall in the region and time and space variation of the rainfall during seasons of the year. It concludes that the mountain section in the region received more quantity of rainfall and affects the west parts due to the flow of torrents through vales which stretch from the east to the west. Furthermore, the study tackles the effects of rainfall on the region agricultural development.
- Mushait, Amal (2016): The Analysis of Climate and Weather in the Mountains of the South-western of Kingdom of Saudi Arabia, a study on Empirical Climate. The study investigates the weather conditions, rainfall quantity and the average link with the weather storms in the South-western Mountains of the Kingdom. The study covers Abha, Khamis Mushait and Al baha. Finally, the study detects the problems and risks that might happen because of this air phenomenon.

After reviewing the previous studies, the current study has benefit from the above studies in different fields is regarding to characteristic of dry climate. This study is based on the quantity side which in turns based on accurate statistics like the Factor Analysis from which the quantity of rainfall in the Kingdom has been classified. An accurate classification according to the time factor which is connected to the months of the year and the spatial factor which is linked to the regions in the Kingdom has

in the Possibility of Rainfall and Dryness in Malaki and Gaa Bani Malik in South-western of The Kingdom. The significant result of the study is that the value of rainfall in Malaki differs monthly and the difference decreases at the end of winter and at the beginning of summer, whilst in Gaa Bani Malik the value rainfall differs monthly and the differences decline at the beginning of autumn and spring.

- -----, (1995): Rainfall Probability and Reliability in the Kingdom. This study is built on the probability of the maximum rainfall in the south-western of the kingdom. Moreover, the study investigates the variation of quantities that is used in agriculture from region to another one. The study recommends the importance of relying on the short periods of time monthly or seasonally to link agricultural possibilities with the rainfall probabilities.
- -----, (1996): Seasonal Fluctuation of Rainfall in the Kingdom. In the above study, it comes out that the variation factor is the best factor to measure the seasonal fluctuation for any region. The study recommends that research should be done to know about seasonal rain variations because of its negative effects on land use.
- Ibrahim Al-ehaydib, (1992): The Distribution of Rainfall in the South-West of the Kingdom. This study aims to know the effective factors in the quantities of rainfall. One of the most important results is that the distribution of rainfall in the South-West of the Kingdom is not alike and the relationship between the rainfall and the height factor differs due to the place of the stations. The stations located on the Western edge of the Western slope of the mountains receive heavy rains than other stations.
- -----, (1999): The Climate of the Kingdom of the Saudi Arabia. The effective factors and local effective factors that influence the air phenomenon such as the geographic, astronomical and terrestrial location and other external factors such as air blocks and jet currents have been investigated. The study also investigates the characteristics of climatic elements and the distribution of climatic regions in the Kingdom. Moreover, it sheds light on three climatic regions, the inner plateaus region which contains the inner regions

- July up to the middle of August.
- Aziz, Maki (1971): The Rainfall in the Kingdom of Saudi Arabia. This study investigates the factors that affect the seasonal and annual distribution of rainfall. It comes out of with the result that the South-western part of the Kingdom is characterized by a heavier rainfall compared to the other parts of the Kingdom.
 - Anthony, M. (1972): Thunderstorms in the South of California. This study highlights that the basic season in the distribution of thunderstorms is connected with the frequent rainfall and happens during the rainy summer as in Arizona. Thunderstorms also occur because of the expansion and the low that is linked with the seasonal wind and thunder lighting happened due to the north-eastern tropical cyclones which move to the west coast of Mexico.
 - Dařtane, (1978): Effective Rainfall in Irrigated Agriculture, an empirical study in India. The study explains the concepts of the effectiveness of rainfall and its significance. It also highlights the most effective factors on rainfall, how to increase the effective rain, the groundwater and the steps to be followed in irrigating lands.
 - Gehad Girba, (1982): Joint Work and the Results on the Eastern Mediterranean Depression and Sudan Depression in the South-western of the Kingdom Of Saudi Arabia. The study explains that the joint work between the two depressions is the cause of the early spring rainfall and the seasonal summer rains in the south –west of the Kingdom and that the air conditions which cause the rainfall in Asir Mountains are the same air conditions that allow the winds of sand in the centre of the kingdom.
 - Abdul-Aziz Almagams, (1988): Regional Divisions of the Rainfall Characteristics in the South-western of the Kingdom. The study explains the effective factors on rainfall and it also identifies the regional distributions of the characteristics of rainfall in the south-west of the kingdom. The study comes out with the division of south –west of the Kingdom into four rainy regions and it recommends the significance of making empirical agricultural researches between rainfall and agriculture in the south-west of the Kingdom.
 - Abdul Malik Essayed, (1994): The Application of Markov’s Module

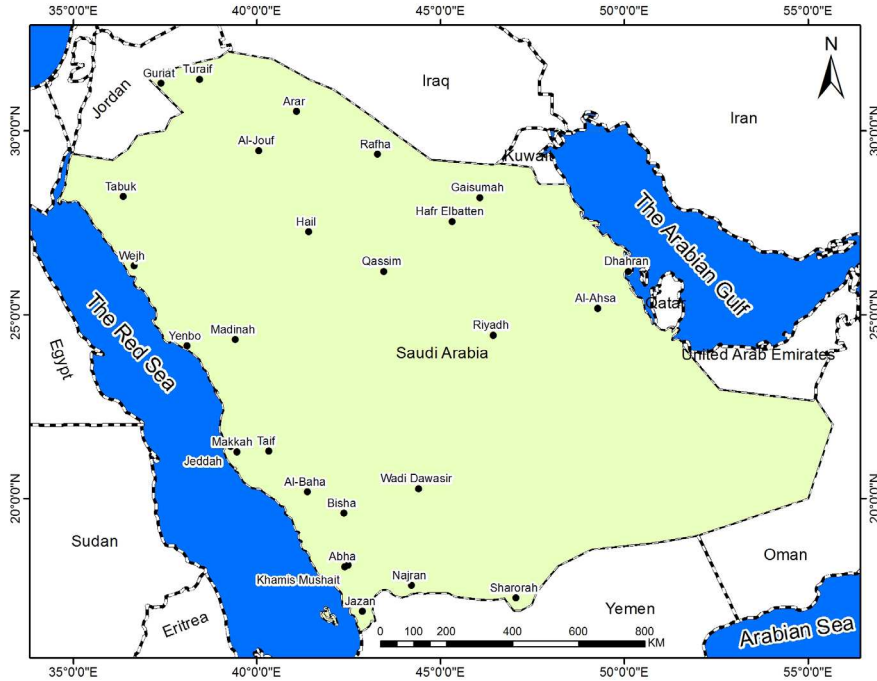
Theoretical Framework and Previous studies.

Deserts are places of the world where a combination of conditions result in an extremely dry and arid biome. According to the United States Geological Survey, a desert is defined as a place that qualifies as either arid or semi-arid if it receives less than 25 cm of rain per year. An extremely arid desert is defined as an area that regularly has more than 12 consecutive months without any rain at all.

Geographically, the low rainfall amounts deserts experience come from a combination of climate and geography. Most of the arid climates are located south and north of the tropical rain forest of the equator, between 15 and 35 degrees of latitude, in an area where air circulating out of the equatorial zone warms and absorbs moisture from the land beneath. Therefore, low and unpredictable precipitation is a primary characteristic of dry climates as well as deserts. In a few cases, deserts receive high rainfall rather than many high rains spread out over the course of the year.

Saker (1966) developed a dynamical model for terrain rainfall in the west of Gator in India, depending on linear equations that helped him to know the quantity of rainfall in the area. He was considered a model for many researchers who were interested in the study of rainfall. One of the prominent researchers is Gregory who used the variation factor in his study about rainfall fluctuation in Sierra Leone. Many researchers applied his study on the Arab dry and semi-arid regions. One of them was Eltom (1966) who conducted a general study on rain fluctuations in Sudan and he used the standard deviation equation as a percentage of the average. There are many studies that have been conducted on rainfall for example:

- Charles, N. (1969). This study is deemed to be one of the first studies that have been conducted on the area of rainfall. It shows the frequency of thunderstorms in Cape- Canadian and Florida. It is based on data of thirteen years and it indicates that thunderstorms could happen unexpectedly during the day and may continue to seven days. Moreover, the study divides the thunderstorms annual occurrence into four periods, two of which are characterized by a rise in the average of thunderstorms. The first period starts from March to the end of April, while the second period starts in the middle of



Source: revised by author based on data provided by Ministry of Meteorology and Environmental Protection, Kingdom of Saudi Arabia.

Sources of data and Methodology.

This study is based on the following Sources of data:

- Statistical Annual Book during 2002-2017 Ministry of Economy and Planning.
- Department of Metrology and Environmental Protection in the Kingdom, Climatic data of rainfall in 27 stations, during the study time (1985-2017).
- Ministry of Municipal and Rural Affairs, Topographical maps, of the Kingdom.

Factor Analysis has been applied and it is considered to be one of the most precise and advanced statistical methods used in the process of statistical data that helps the researcher in Geography in specifying the spread of this geographical phenomenon. It aims to classify the seasonal of rainfall as well as spatial variation of rainfall over Saudi Arabi

3	Guriat	OEGT	40360	37	16	56E	31	24	27N	503.90
4	Al-Jouf	OESK	40361	40	05	55E	29	47	19N	668.74
5	Rafha	OERF	40362	43	29	49E	29	37	17N	444.10
6	Gaisumah	OEBA	40373	46	07	49E	28	19	08N	357.60
7	Tabuk	OETB	40375	36	36	25E	28	22	35N	768.11
8	Hafr Elbatten	OEKK	40377	45	32	00E	27	54	00N	413.0
9	Hail	OEHL	40394	41	41	28E	27	26	04N	1001.52
10	Wejh	OEJW	40400	36	28	37E	26	12	19N	23.73
11	Qassim	OEGS	40405	43	46	03E	26	18	28N	646.71
12	Dhahran	OEDR	40416	50	09	39E	26	15	34N	16.77
13	Al-Ahsa	OEAH	40420	49	29	11E	25	17	53N	178.17
14	Madinah	OEMA	40430	39	41	55E	24	32	53N	625.60
15	Riyadh	OERY	40438	46	44	18E	24	42	40N	619.63
16	Yenbo	OEYN	40439	38	03	50E	24	08	24N	10.40
17	Jeddah	OEJN	41024	39	08	54E	21	40	42N	3.58
18	Makkah	OEMK	41030	39	46	08E	21	26	16N	240.35
19	Taif	OETF	41036	40	32	56E	21	28	44N	1452.75
20	Al-Baha	OEBA	41055	41	38	35E	20	17	41N	1651.88
21	Wadi Dawasir	OEWD	41061	44	40	49E	20	26	30N	701.02
22	Bisha	OEBH	41084	42	37	09E	19	59	28N	1161.97
23	Abha	OEAB	41112	42	39	39E	18	13	59N	2093.35
24	Khamis Mushait	OEKM	41114	42	48	23E	18	17	58N	2055.93
25	Najran	OENG	41128	44	24	49E	17	36	41N	1212.33
26	Sharorah	OESH	41136	47	06	29E	17	28	04N	724.65
27	Jazan	OEGN	41140	42	35	05E	16	53	49N	7.24

Figure (1)

Locations of the selected meteorological stations

Saudi Arabi has an extremely dry climate and water supply deficit, the spatial and temporal distribution quantity and duration of rainfall in the arid and semi arid zones of the country are highly variable. The rainfall in Saudi Arabi is an important as a main major factor source of water in the country. This factor affects directly and indirectly people's activities and living styles causing traffic risks, health conditions, and citizen's movements as it decreases their daily activities such as picnics shopping and visits. Study of Temporal Classification and Spatial Variation of Rainfall over Saudi Arabia. is there for very important not only for economy but also for population.

This study is based on the investigation of the rainfall records of 27 stations from the Kingdom stations as shown in (table 1) and (figure. 1). It classifies time and place of rainfall quantity during the seasons of the year in order to shed light on the most affected regions. This study is considered to be one of the most significant studies in the area of tropical climate, because of the problems accounted to this phenomenon nowadays, and also because of the shortage of studies been conducted in this area.

Objectives of the Study.

This study aims to highlight following objectives.

- To present the classification of rainfall over Saudi Arabia according.
- Analysis the spatial variation of rainfall over the Saudi Arabia.
- To address some recommendations that may be helpful to understand the seasonal variation of rainfall as well as the places that witness a highest quantities of rainfall.

Table (1)

Selected meteorological stations in the study area

Number	Station	Station Symbol			Meridians		Latitude			Height METER
		ICAR	WMO	DEG	MIN	SEC	DEG	MIN	SEC	
1	Turaif	OETR	40356	38	44	22E	31	41	16N	852.44
2	Arar	OERR	40357	41	08	26E	30	54	08N	548.88

.Rainfall in the Kingdom of Saudi Arabia (Temporal Classification and Spatial Variation)

Preparation : Dr. Ayisha Ali Arishi

Associate Professor of Geography
Jazan University

Abstract

Rainfall is regarded as one of the most important climatic factors. The kingdom of Saudi Arabia is characterized by Its vastness and diversity of topographic features, that result not only the variation in seasons of rainfall, but also in its spatial variation of rainfall.

This study aims to analyze the quantities of rainfall and to show the time and spatial variations in 27 different meteorological stations distributed in 13 different regions in the kingdom of Saudi Arabia. Factor Analysis has been used in this study, in which three main factors are identified for rainfall. The first factor was connected with spring and summer, while the second one dealt with winter, and the third one with autumn.

Regarding spatial variation, Abha and Khamis Mushait stations were connected with the first factor. Gaysoma Station and Hafr-Albatin were linked with the second factor and Jazan is linked with the third factor. This study came out with several findings and recommendation.

The Theoretical Framework of the Study

Introduction.

The Kingdom of Saudi Arabia is located Southwest Asia. It occupies about four- fifths of the Arabian Peninsula with a land area of approximately 2000, 000 (km²). It is located between latitudes 16°, 32° North and longitude 34°, 56° East, As the Tropic of cancer PASSES Across it from east to west. This location is one of the most dried and arid regions in which the rainfall never exceeds 50 ml.